



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي غرداية



معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة

بعنوان:

آليات النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي

دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية غرداية

تحت إشراف الأستاذ:

د. عجيلة محمد

من إعداد الطلبة:

➤ بوهايشة بلخير

➤ زعباب موسى

السنة الجامعية: 2011 - 2012

الإهداء

قال الله تعالى: " رَبُّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "

فالحمد لك حتى ترضى، و الحمد لك إذا رضيت، و الحمد لك بعد الرضى أن وفقتني لإتمام هذا العمل المتواضع الذي أهدي ثمرته إلى:

الشمعة التي أنارت دربي و فتحت لي أبواب العلم و المعرفة ، إلي الصدر الحنون و القلب الرفيق إلي أعز ما أملك في الدنيا الحبيبة الطاهرة الوفية ، و الملاك الصافي القريب لله سبحانه و تعالي، و معلمتي في الحياة، التي يهواها القلب و أسأل الله أن يرعاها، أُمِّي الحبيبة.

من ناضل من أجلي لأرتاح و هياً لي أسباب النجاح الذي سعى جاهداً إلي تربيته و تعليمي و توجيهي و الوقوف إلي جانبي بكل ما أوتي و الذي العزيز بلحاج.

إلى النجوم التي أهتدي بها و أسعد برؤيتهم و أنسهم أخي الوحيد العيد و أخواتي و جداتي، إلى العزيزة على قلبي و قرّة عيني و شريكة العمر خطيبي و زوجتي المستقبلية، إلى أعمامي و عماتي و أخوالي و خالاتي و كل من تجمعني معهم صلة الرحم و القرابة. و إلى كافة الأساتذة الذين حرصوا على تعليمي في:

مدرسة مسجد أبي سالم *العطف*

ابتدائية الشيخ الحاج أحمد باباعمي *العطف*

إكمالية الشيخ الحاج ايوب إبراهيم القرادي *العطف*

ثانوية الشيخ أبي عبد الله محمد بن بكر بن يوسف الفرستائي *العطف*

معهد الحياة و داخلية الحياة *القرارة*

المركز الجامعي غرداية *غرداية*

إلى رمز الأخوة و الصفاء أعضاء جمعية الطفولة السعيدة *العطف*

إلى من هم كالنور للعين زملائي و أصدقائي الذين كانوا لي نعم الصحبة، إلى من شاركني هذا الجهد موسى.

وإلى كل من ملأ قلبي ولم يسعه قلبي، إلى قارئ الأسطر و كل من أعرفهم.

بلخير بن بلحاج بوهائشة

إهداء

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

{رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ}

أهدي هذا العمل إلى:

من له الفضل بعد الله سبحانه وجلّ إلى من جعل من نفسه شمعاً تحترق من أجل أن تنير دربي إلى من
فكرتنا دوماً بدعائها الصالح إلى من لا مثيل لها في الدنيا "أمي الحبيبة"

إلى الإنسان الذي هو قدوتي في هذه الحياة الذي كد واجتهد في تربيته وتعليمي بنصائحه وتوجيهاته
تارة وتأييده وتشجيعه تارة أخرى "الأب العزيز"

إلى الأختين العزيزتين مع تمنياتي لهما كل التوفيق في الحياة

إلى الجدّتين الغاليتين والحينيتين اللّتين لطالما كانتا الصّدر الرّحب

إلى كل الأعمام والعّمات و الأخوال والحالات وكل الأهل والأقارب اللّذين كانوا السند الذي
أعتمد عليه

إلى كل الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم في كلّ المراحل الدراسية وأخصّ بالذكر أساتذة معهد
وداخلية الحياة

إلى كلّ الأصدقاء وزملاء الدراسة اللّذين جمعني بهم أوصل الاحترام والتقدير

إلى جميع الأحباب الذين لم يسعهم قلبي

زعباب موسى بن حمّو

المُلخَص:

تماشيا مع ضرورة العولمة وبغية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ومن أجل تدعيم الاستثمارات الأجنبية تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) في جانفي 2010، وذلك بسبب ظهور محدودية المخطط المحاسبي الوطني (PCN) المعتمد منذ سنة 1975 وهذا ما جعل الدولة تلزم الشركات في الجزائر مسك دفاتها وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والذي يستمد أهم مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية وذلك لمواكبة العولمة الاقتصادية.

بحيث يعتبر النظام المحاسبي المالي الجديد نظاما لتنظيم المعلومات المالية كونه يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، تصنيفها، تقييمها، تسجيلها وعرض كشوف مالية وهذه الأخيرة (الكشوف المالية) هي التي تساعد الإدارة الجبائية على مراقبة الشركات بحيث توفر سهولة التحقيق في الحسابات وتعطي صورة صادقة عن المؤسسة مما يحد من التهرب الجبائي .

وبعد الانتهاء من الجانب النظري تعمدنا إجراء دراسة حالة في مديرية الضرائب للتطرق للأساليب المستعملة لمحاربة التهرب الجبائي والتعرف على مختلف العمليات التي تقوم بها مصالح مديرية الضرائب .

المصطلحات الأساسية:

المخطط الوطني المحاسبي، النظام المحاسبي المالي الجديد، المحاسبة، الجبائية، المعايير المحاسبية الدولية، كشوف المالية

Résumé:

Avec la nécessité de la mondialisation l'Algérie a voulu joindre l'organisation mondial du commerce, et pour soutenir les investissements étrangères, l'Algérie a adopté le (SCF) en janvier 2010, car le plan de comptabilité national (PCN) de 1975 Etait insuffisant et limité.

L'état a met des obligations au société algérienne pour s'adapte avec le SCF

LE (scf) inspire ces principes d'après les normes de comptabilité international pour s'adapte avec la mondialisation commercial.

الصفحة	عنوان	الرقم
	الشكل	
93	المصالح الخارجية التابعة لمديرية الضرائب لولاية غرداية	01
95	المصالح الخارجية التابعة لمديرية الضرائب لولاية غرداية	02

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
39	أوجه الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي الجديد و المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975	01
72	مكونات الميزانية (جانب الأصول)	02
73	مكونات الميزانية (جانب الخصوم)	03
74	ميزانية الأصول	04
75	ميزانية الخصوم	05
79	حسابات النتائج	06
81	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	07
82	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	08
84	جدول تغيرات الأموال الخاصة	09
87	جدول أسماء الحسابات المتعلقة بالضرائب الدخل المؤجلة	10
105	جدول أقساط الخاضعين للضريبة في النظام الجزائي	11
106	جدول أقساط الخاضعين للضريبة في النظام الجزائي	12
106	جدول يوضح فاتورة لمؤسسة الروضة	13
108	جدول يوضح فاتورة لمؤسسة الروضة	14
110	جدول أجور العمال	15
115	جدول أقساط الخاضعين للضريبة	16

الرمز	الكلمة	الرقم
AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	01
IASB	مجلس المعايير المحاسبية الدولية	02
IAS/IFRS	المعايير المحاسبية الدولية	03
FASB	مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية	04
IAS21	المعيار الدولي رقم 21	05
PCN	المخطط الوطني المحاسبي	06
TVA	الرسم على القيمة المضافة	07
FIFO	البضاعة التي تدخل أولاً تخرج أولاً	08
LIFO	البضاعة التي تدخل أخيراً تخرج أولاً	09
IAS1	المعيار الدولي رقم 01	10
IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي	11
IBS	الضريبة على أرباح الشركات	12
TAP	الرسم على النشاط المهني	13
HT	المبلغ خارج الرسم	14
TTC	المبلغ متضمن الرسم	15
SCF	النظام المحاسبي المالي	16
G50	التصريح الشهري والثلاثي	17

18	المبحث الأول: ماهية المحاسبة
18	المطلب الأول: تعريف المحاسبة وأنواعها
22	المطلب الثاني: المراحل التاريخية للمحاسبة
24	المطلب الثالث: أهمية وأهداف المحاسبة
27	المبحث الثاني: ماهية المعايير المحاسبية الدولية
27	المطلب الأول: تعريف المعايير المحاسبية الدولية وإجراءات إعدادها
29	المطلب الثاني: اللجان المسؤولة عن وضع المعايير
31	المطلب الثالث: أهداف وأهمية المعايير المحاسبية الدولية
34	المبحث الثالث: ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد
34	المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد وأهدافه
36	المطلب الثاني: مراحل انجاز النظام المحاسبي الجديد
38	المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية
	الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات
43	المبحث الأول: ماهية النظام الجبائي والتهرب الجبائي
43	المطلب الأول: مفهوم الضريبة والنظام الجبائي
46	المطلب الثاني: التهرب الجبائي والغش الجبائي
48	المطلب الثالث: الفرق بين الغش والتهرب الجبائي وأنواعهما

52	المبحث الثاني: تدابير و وسائل الرقابة الجبائية في محاربة التهرب الجبائي
52	المطلب الأول: الإجراءات الوقائية
55	المطلب الثاني: الإجراءات الردعية
58	المطلب الثالث: التدابير الحالية لمكافحة التهرب والغش الجبائي
61	المبحث الثالث: وسائل النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي
61	المطلب الأول: إعطاء صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة
69	المطلب الثاني: سهولة التحقيق في الحسابات
86	المطلب الثالث: الضريبة الآجلة (المؤجلة)
	الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية غرداية - واقع و تحديات
92	المبحث الأول: مدخل عام لمديرية الضرائب
92	المطلب الأول: التعريف بالمديرية وإطارها القانوني
94	المطلب الثاني: مهام المديرية الولائية للضرائب
95	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب
96	المبحث الثاني: السياسات الضريبية المطبقة في مديرية الضرائب
96	المطلب الأول: أنواع الضرائب
98	المطلب الثاني: أهداف الضريبة
100	المطلب الثالث: وسائل مراقبة التهرب الجبائي

103	المبحث الثالث: إسقاط العمليات المحاسبية ومعالجتها
103	المطلب الأول: محاسبة الضرائب (الأنظمة الجبائية)
106	المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي للضرائب على الأجر والرسم على القيمة المضافة
112	المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي لـ IRG و IBS
118	الخاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق

المقدمة

لقد شهدت الجزائر تغيرات عديدة في سياستها الاقتصادية، وذلك من أجل تحسين مستوى النمو الاقتصادي لها، بحيث الجزائر من البلدان التي تعد في طريق النمو والمحاولة اللحاق بركب البلدان المتطورة، فلا شك أنها تتأثر بالتغيرات العالمية خاصة في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية.

ولأنّ الجزائر في اقتصاد السوق والذي يفرض عليها إعادة النظر في الإصلاحات الاقتصادية وصيرورة الاقتصاد الوطني وفق المعايير الدولية ومحاولة الاحتفاظ بمواردها وثرواتها وخلق مصادر مالية جديدة بعيدا عن الطاقة.

بحيث النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر يتماشى مع ضرورة العصر (العولمة الاقتصادية) وهو يتطابق بشكل كبير مع المعايير المحاسبية الدولية، بحيث هو ضروري لاستقطاب الدول المتقدمة للاستثمار في الجزائر وبهذا سوف يساهم بشكل غير مباشر في النمو الاقتصادي الجزائري.

بالإضافة إلى كل هذا فالنظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر بإمكانه أن يجد من ظاهرة الغش والتهرب الجبائي في الجزائر، وبالتالي سوف يساهم في تمويل خزينة الدولة بشكل مباشر.

وإنطلاقاً من أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد في دعم الاقتصاد الوطني اخترنا عنوان هذه المذكرة

"آليات النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي"

وذلك من خلال دراستنا لحالة "مديرية الضرائب لولاية غرداية" والتي تسعى إلى تطبيق القوانين الجبائية الجزائرية .

1 أهداف الموضوع: للموضوع عدّة أهداف نلخص أهمها فيما يلي:

- التطرق للإطار النظري للمحاسبة والضريبة
- التطرق إلى النظام المحاسبي المالي الجديد بكل جوانبه
- التطرق إلى مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي الجديد في نجاعة النظام الجبائي.

- التعرف على مهام مديرية الضرائب.

2 أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع أساسا في :

- النظام المحاسبي المالي الجديد ضروري في نمو الاقتصاد الوطني.
- ضرورة الإصلاح المحاسبي لمسايرة العصرنة.
- توضيح مدى تماشي الإصلاح مع التغيرات الاقتصادية العالمية.

3 طرح الإشكالية:

يمكننا طرح وصياغة الإشكالية على النحو التالي :

ما هو أثر النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر على الرقابة الجبائية ؟

من خلال هذه الإشكالية نستخرج الأسئلة الفرعية التالية

- ما هو النظام المحاسبي المالي الجديد أسباب نشأته أهدافه ؟
- كيف يجد النظام المحاسبي المالي الجديد من التهرب الجبائي؟
- كيف يساعد النظام المحاسبي المالي الجديد الرقابة الجبائية ؟

4 فرضيات البحث:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد مدى مسايرة النظام المحاسبي المالي الجديد الجزائري المعايير المحاسبية الدولية ومدى فعاليته في الرقابة الجبائية .

لذلك نخرج بالفرضيات التالية :

- النظام المحاسبي المالي الجديد ضروري لمسايرة العولمة.

- النظام المحاسبي المالي الجديد وسيلة لدخول عالم السوق المفتوح .
- وجود علاقة كبيرة بين تحسين جهاز الرقابة الجبائية والنظام المحاسبي المالي الجديد.

5 حدود الدراسة: للدراسة حدّين يتمثلان في الإطار المكاني والإطار الزمني.

يتمثل الإطار المكاني في مديرية الضرائب بولاية غرداية فقد قمنا باختيار هذه المصلحة على أساس القرب و اعتبارها المكان الوحيد الذي يمكننا من تطبيق الجانب النظري، أما الإطار الزمني فيمتد من سنة 1975 إلى سنة 2010 وذلك لتطرقنا للمخطط الوطني المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية وصولاً إلى النظام المحاسبي المالي الجديد الذي قد أصبح ساري المفعول ابتداء من جانفي 2010.

6 منهج البحث المتبع:

إتخذنا المنهج الوصفي التحليلي حيث وصفنا المحاسبة والمعايير المحاسبية والنظام المحاسبي المالي الجديد والنظام الجبائي ثمّ حللنا أهم هذه النقاط، بحث اعتمدنا في هذه الدراسة على عدة كتب و مذكرات سابقة و ملتقيات دراسية وكذا المجلات الاقتصادية، بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي بحث قمنا بزيارة ميدانية لمديرية الضرائب لولاية غرداية بحيث أجرينا هناك دراسة تطبيقية حول الأساليب المتبعة من طرف المصلحة في محاربة التهرب الجبائي .

7 هيكل بحث:

اعتمدنا في إعداد هذا البحث على الخطة التالية :

قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول (فصلين نظري وفصل تطبيقي)، و كل فصل إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث إلى ثلاثة مطالب. بحيث تناولنا:

في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجديد- مراحل ومعايير

وفي الفصل الثاني فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات و ميكانيزمات

وفي الفصل الثالث دراسة حالة لمديرية الضرائب بولاية غرداية - واقع وتحديات

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي للمحاسبة

و النظام المحاسبي المالي

الجديد - مراحل ومعايير

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للمحاسبة

والنظام المحاسبي المالي

الجديد- مراحل ومعايير

تمهيد:

إنّ للمحاسبة دور هام في الحياة الاقتصادية فهي تحتل مكانة كبيرة على المستوى الاقتصادي، بحيث يعد دورها فعّال في تطوير المشاريع الاقتصادية وذلك في مختلف المجالات ذات الطابع الحيوي.

إن أصول علم المحاسبة يحتل حالياً مكانة هامة ضمن المجال الإداري وبالرغم من هذا فيوجد الكثير من الأطراف الاقتصادية يفتقدون إلى الكثير من المعلومات التي تتعلق بها ، بحيث من دون هذا العلم يتعدّر على المؤسسات والشركات الناشطة في الحيات الاقتصادية أداء وظائفها بأكمل وجه .

فمن باب توضيح الصّورة أدرجنا في الفصل الأوّل كل ما يتعلق بالمحاسبة كنشأتها وتطورها وأهميتها وأهدافها بالإضافة إلى المعايير المحاسبية الدولية دون أن ننسى النظام المحاسبي المالي الجديد فهو محور دراستنا ولذلك جاء تقسيم الفصل كالآتي:

في المبحث الأول ماهية المحاسبة.

وفي المبحث الثاني ماهية المعايير المحاسبية الدولية.

وفي المبحث الثالث ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد.

المبحث الأول : ماهية المحاسبة

لقد كان لقيام الثورة الصناعية في أوروبا، وتدفق رؤوس الأموال نحو الصناعة انعكاسات هامة أدى إلى ضرورة البحث في تطوير الأساليب والنظم المحاسبية قصد تحقيق الهدف الأول وهو إحكام الرقابة، خاصة في المشاريع الصناعية الكبرى التي تواجه مشاكل إدارية تتعقد يوماً بعد يوم، وكذا هدف رسم السياسات السلبية مع تجنب أخطاء الماضي.

لهذا تعتبر المحاسبة أداة لا يمكن الاستغناء عنها من أجل التسيير الناجح لمختلف المؤسسات، وفق قيود وشروط محددة تستوجب استعمال مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد في تحليل العمليات المالية والمحاسبية عند حدوثها وتسجيلها على أساس الوثائق المثبتة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها في الوقت المناسب وبصورة سليمة، حتى تتمكن إدارة المؤسسة من تسييرها بكفاءة ونجاح.

المطلب الأول: تعريف المحاسبة وأنواعها

أ/تعريف المحاسبة : لقد تعددت التعاريف في هذا المجال و تشعبت غير أن جلها يدور حول تحديد وظيفة المحاسبة والمحاسبة عادة تعتبر لغة الأعمال حيث تستخدم في عالم الأعمال لتصنيف العمليات التي تجريها جميع أشكال المنشآت فالمصطلحات والمفاهيم والأعراف المحاسبية يستخدمها جميع الناس المشتغلين بالأعمال سواء كانوا مديرين أو مالكين أو مستثمرين أو محاسبين فنجد أن هناك مصطلحات لها معنى معين في المحاسبة إلا أن معناها يختلف تماماً أو يصبح أكثر شمولية لو استخدمت في المخاطبة العادية ومما لاشك فيه أن كل جزء من أجزاء المجتمع سواء كان فرداً أو مؤسسة أو فرعاً من الحكومة يواجه عملية إتخاذ قرارات بشأن إستخدام موارده والمحاسبة هي الوسيلة الوحيدة التي تساعد في إتخاذ قرارات بشأن إستخدام موارده والمحاسبة التي تساعد في إتخاذ هذه القرارات من خلال عملية مختلفة ومتتالية من تسجيل وتبويب وتلخيص ثم تقرير للعمليات المالية للمشروع وتفسير آثارها على كيان هذا المشروع وهذا التعريف يجعل من الواضح أن عملية التسجيل وإمسك السجلات ماهية إلا الخطوة الأولى في العملية المحاسبية فالمحاسبة العامة إذن تعتبر من تقنيات التسيير الموحدة التي تهتم بضبط وقياس الحركات الخاصة بالاستغلال أو الهيكل لدى مؤسسة والناجحة سواء أثار النشاط الداخلي أو العلاقات مع الخارج.

اعتمادا على طريقة فنية في التسجيل هذه الحركات تعتبر العمليات الناتجة عن مختلف التدفقات التي قامت بها المؤسسة وتم تسجيلها بطريقة معينة معبرا عنها بالنقد.¹

فقد عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها عملية تسجيل وتصنيف و تلخيص العمليات التجارية ذات الأثر المالي، و استخراج النتائج المالية لتفسيرها و تحليلها.²

المحاسبة علم يشمل مجموعة من المبادئ و الأسس التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها و تسجيلها في مستندات موافقة لها، ثم بتبويب و تصنيف هذه العمليات و تلخيصها، بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها و تكاليفها، ثم استنتاج نتيجة أعمالها خلال فترة زمنية معينة و بيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة.³

المحاسبة هي واحدة من التقنيات الكلية لمعالجة البيانات الناتجة عن حركة الأموال بين الأعوان الاقتصاديين في اقتصاد ما، و المعبر عنها بوحدات نقدية عن طريق التتبع و التسجيل المتسلسل لها وذلك حتى يمكن معرفة الوضعية المالية للمؤسسة المعنية في تاريخ محدد ، وإيجاد النتيجة عند انتهاء دورة النشاط.⁴

المحاسبة هي تقنية و علم يشمل مجموعة من المبادئ و الأسس، تستعمل لتحليل و ضبط العمليات المالية، و هي وسيلة لمعرفة نتائج و أعمال المؤسسة اعتمادا على مستندات مبررة لها، و هي تهدف لجمع و تقييم و تقييد و احتساب و تنظيم الحركات المالية معبرة بمصطلح نقدي.⁵

المحاسبة هي عبارة عن فن تسجيل و تبويب و تلخيص العمليات المالية النقدية.⁶

المحاسبة هي علم من العلوم الاجتماعية له مبادئه تعبر عن مجموعة من النظريات والقواعد التي تبحث في الحقائق و المراكز ذات قيم مالية، كما تشمل طرق تسجيل و تبويب و تلخيص البيانات و عرض النتائج و عمليات التنظيم المحاسبي.⁷

1 عاشور كتوف، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، دون الصفحة.

2 حمزة بشير أبو عاصي، مبادئ المحاسبة، دون الطبعة، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص ص 3-4.

3 خالد أمين عبد الله و آخرون، أصول المحاسبة، دون الطبعة، مركز الكتب، الأردن، عمان، 1999، ص ص 10-11.

4 شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، دون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 2.

5 إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة مطابق للمخطط المحاسبي الوطني، 1975، دون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، دون الصفحة.

6 خالد صافي صالح، المبادئ الأساسية العامة للمخطط المحاسبي الوطني، دون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 9.

7 نعيم دهمش، مبادئ المحاسبة، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة 1، دون بلد الناشر، دون سنة النشر، ص 5.

المحاسبة هي نظام للمعلومات يختص بتحديد وقياس و توصيل معلومات كمية عن الوحدة الاقتصادية، يمكن استخدامها في عمليات التقييم و اتخاذ القرارات من قبل الأطراف أو الفئات المستخدمة لهذه العمليات.¹ أما في الجزائر فقد عرف المشرع الجزائري المحاسبة المالية في القانون 07/11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 في المادة 03 منه، على أنها "نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، وبنجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".²

و بتفحص عميق لكل هذه التعاريف نستطيع أن نعطي بدورنا تعريفاً شاملاً و نقول أن: المحاسبة هي عبارة عن علم له موضوعه و منهجه قائم على مجموعة من النظريات والقواعد التي يتضمنها النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، كما أنها عبارة عن فن كيفية تسجيل و تقييد العمليات المالية ثم تحليلها للاستفادة منها في اتخاذ القرارات ضمن الوحدة الاقتصادية في إطار نظام محاسبي معين.

ب/ أنواع المحاسبة: توجد العديد من أنواع المحاسبة وهي:

أولاً: المحاسبة المالية

تعتبر المحاسبة المالية أول فروع المحاسبة ظهوراً حيث أنها تعتبر المحاسبة الأساس أو المحاسبة الأم التي تتفرع عنها كافة الفروع الأخرى للمحاسبة إذ تهتم بتحليل وتسجيل وتبويب أو تصنيف العمليات المالية التي تحدث خلال الفترة المحاسبية بين المنشأة والغير وإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير القياس المحاسبي المعتمد وبالطريقة التي تنال القبول المحاسبي العام، والقصد من إعداد تقارير مالية هو توفير لمستخدميها معلومات مالية عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي. ولذا يتركز الهدف الرئيسي لهذا النوع من أنواع المحاسبة بالإضافة إلى توفير الخدمات، الحماية لأصول المنشأة على قياس الربح والمركز للوحدات الاقتصادية، ومعلوم أن المحاسبة المالية

1 بوعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني، دون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 11.

2 المادة 03 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 03.

تستخدم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتنفيذ وتطبيق الدورة المحاسبية بهدف تحقيق وظائف المحاسبة وأهدافها.¹

ثانياً: المحاسبة التحليلية

من الناحية القانونية المؤسسة غير ملزمة بإعداد محاسبة تحليلية ولكنها ضرورية من الناحية التقنية لمعرفة مكونات كلفة الإنتاج وتكلفته وتوزيعه والمصاريف المباشرة وغير المباشرة والتكاليف الثابتة والمتغيرة التي ساهمت في إعداد هذا المنتج ولهذا الغرض سميت بمحاسبة التكاليف، حيث تركز حول دراسة التكاليف والنتيجة العامة وتقييم قيم الممتلكات والخدمات بغية تحديد ثمن البيع ومراقبة أرباح المؤسسة.²

ثالثاً: المحاسبة العامة

هي عبارة عن فن للتسيير المحكم والمضبوط المتمثل في متابعة ومعاينة كل الحركات المخصصة للاستثمار داخلياً أو خارجياً، والتي تمكننا من معرفة الحالة المالية للمؤسسة في مدة معينة مع تحديد النتيجة من حيث الربح أو الخسارة و وضع التقارير المختلفة المتعلقة بالمشروع من الناحية القانونية.³

رابعاً: المحاسبة الإدارية

تؤمّن المحاسبة الإدارية المعلومات اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة عن طريق إعداد التقارير المحاسبية للأغراض الداخلية، وتستخدم المحاسبة الإدارية بيانات محاسبة التكاليف والنماذج الكمية لتحقيق أهدافها في مساعدة المديرين على صياغة الخطط طويلة وقصيرة الأجل، وقياس مدى النجاح في تنفيذ تلك الخطط، وتحديد المشاكل التي تستلزم مزيداً من الاهتمام، والاختيار بين البدائل المتاحة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية بالشكل الأفضل.⁴

خامساً: المحاسبة الاجتماعية

يعتبر هذا النوع من المحاسبة فرعاً جديداً، وهناك مطالب على مهنة المحاسبة القيام بها من أجل قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية للأعمال المختلفة فمثلاً المحاسبون في هذا المجال يمكن أن يقوموا بقياس وتقييم الأثر البيئي للتلوث.⁵

1 خضار نسيم، فعالية تقنيات التحقيق الجبائي في المحاسبة العامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التجارية، معهد العلوم الاقتصادية و التسيير، المركز الجامعي المديّة، السنة الجامعية 2006-2007، ص 6-7 بتصرف.

2 بوعقوب عبد الكرم، مرجع سبق ذكره، ص 14.

3 إبراهيم الأعمش، مرجع سبق ذكره، ص 16.

4 حسين القاضي و سوسن حليوني، مبادئ المحاسبة، دون الطبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 16.

5 دهمش نعيم، مرجع سبق ذكره، ص 20.

سادسا: المحاسبة الضريبية

وتعني بعرض البيانات المحاسبية اللازمة لأغراض تحديد الربح الضريبي (الربح الخاضع للضريبة) وفق أحكام القوانين الضريبية، كما تبحث في عرض وتحليل نواحي الاختلاف بين المبادئ المتعارف عليها وأحكام القوانين الضريبية، من أجل تقريب وجهات النظر في القضايا المختلف عليها، وعلى محاسب الضرائب أن يلم إلماما كافيا بقوانين الضريبة وبجميع التعليمات والتفسيرات الخاصة بتلك القوانين محاسبا وضرائبيا. فإن وجود محاسب مهتم بأمور ضريبية يساعد المؤسسة على تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليها بطرق قانونية مشروعة مثل شراء الأصل بدلا من استجاره لأن مصروف استهلاك الأصل يتم تزييله من الإيرادات.¹

سابعا: المحاسبة العمومية

تدرس التدفقات الحقيقية والمالية بتصميم النظم المحاسبية الخاصة بالوحدات العمومية التي تحكم الدورة والتي لا تهدف إلى الربح، وإنما تسعى لخدمة المواطنين وتعمل على صرف أموال الدولة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المالية التي تصدرها.²

ثامنا: المحاسبة الوطني

تهتم هذه المحاسبة بدراسة مجموع هيئات الأمة حيث تزود هذه الهيئات بمعلومات مالية كافية تساعدها في الرقابة على صرف أموال الدولة وتخدم أغراض التخطيط بتسجيل عمليات تحصيل وصرف الموارد الحكومية.³

تاسعا: المحاسبة الدولية

يهتم هذا النوع من المحاسبة بالتجارة العالمية التي تقوم بها المنشآت التجارية في الأسواق العالمية، ولذا فإن على المهتمين بهذا الحقل الإلمام الجيد بأنظمة الجمارك وقوانينها والتشريعات التجارية والمالية.⁴

المطلب الثاني: المراحل التاريخية للمحاسبة

نشأت المحاسبة نظرا لحاجة الإنسان إلى بيان العمليات المالية للنشاطات التي يقوم بها، وتطورت مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعملية للإنسان، ويمكن تقسيم تطور الفكر المحاسبي إلى :

1 خالد أمين عبد الله وآخرون، أصول المحاسبة، دون الطبعة، مركز الكتب الأردني، 1990، ص 18.

2 بويعقوب عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 14.

3 إبراهيم الأعمش، مرجع سبق ذكره، ص 4.

4 حمزة بشير أبو عاصي، مرجع سبق ذكره، ص 1.

أولا: المحاسبة في العصور القديمة و الوسطى

المحاسبة هي إثبات منظم لنشاط مؤسسة اقتصادية، نراها قديمة قدم اختراع الكتابة نفسها، نشأت في البحر الأبيض المتوسط فكانت مسايرة لظهور العد والقياس، وتقتصر على كشوف محاسبية كوسيلة لضبط خزائن وممتلكات الملوك والقياصرة والكهنة لمراقبة حركة مخازن المواد الحيوية كالحبوب والأخشاب ففي الاقتصاد الآشوري كانت تعطى قيم مختلفة بحسب المنازل مما أدى إلى تطور علم الحساب وجعل الإثبات المحاسبي ممكنا، فكانت تثبت البيانات على ألواح من الفخار وتحفظ في صناديق مرتبة وفق أرشيف خاص، لكن هذا الإثبات كان مقتصرًا على محاسبة المخازن.

ففي عهد الفراعنة كانت المحاسبة أيضا مقتصرة على المخازن لكن أكثر تطورا وتفصيلا، وخير مثال على ذلك قصة سيدنا يوسف عليه السلام كما وردت في القرآن الكريم، فقد احتفظ بالغلل مدة سبع سنين وفي عهد الإغريق والرومان لم تكن أشكال متطورة للتسجيل المحاسبي مثلما وجدت في بلاد الشرق الأدنى القديم، فقد اكتفى بإثبات ديون الحرفيين والتجار بشكل عرقي على ألواح شمعية، كما أن نظام الأعداد الروماني القائم على استخدام الحروف دون وجود منازل قد أعاق لمدة طويلة حتى القرن الخامس عشر بعد الميلاد تطور علم الحساب والمحاسبة.

وفي العصر الوسيط الذي سادته نظام إقطاعي، اقتصر الإثبات المحاسبي على سجلات من رقائق جلود الحيوانات تمسك لدى كبار ملاك الأراضي من رجال الكنيسة والإقطاعيين لمراقبة استلام وتسليم محاصيل الفلاحين لسيدهم الإقطاعي.

ثانيا: المحاسبة في عصر النهضة ومبدأ التقييد المزدوج

كان للحروب الصليبية دور في احتكاك سكان حوض المتوسط مع العرب الذين نقلوا العلوم والمعرفة إليهم خاصة في إيطاليا، الذي سمح بإدخال الرياضيات ونظام الأرقام العشري ليحل محل النظام العددي الروماني، فقدم النظام العشري الأساس لتطور علم الحساب والرياضيات والمحاسبة وبقية العلوم الأخرى، كما ساعد انتقال صناعة الورق إلى أوروبا عبر الأندلس في خلق أرضية ملائمة لنشوء علم المحاسبة.

لكن بقي الاعتماد على النظام العددي الروماني لأنه هو المعتمد قانونا، فالتجار الإيطاليون كانوا يمسون نوعين من السجلات مجموعة بالأرقام العربية لتسهيل العمليات والإثبات المحاسبي والأخرى بالنظام الروماني. وحوالي نهاية القرن الثالث عشر ظهرت الحسابات الاسمية كحساب الألبسة الذي يبين حساب البضائع وانتشرت سريعا، وفي نفس الوقت تقريبا بدأ التسجيل المحاسبي في الحسابات يأخذ شكل " منه - له "

ممسوكا وبدأت تظهر بوادر القيد المزدوج وتنتشر بشكل خاص وفق الشكل التقليدي المعروف حالياً بالحرف "T"¹.

مجال الأعمال المصرفية.

إن بدايات مسك الدفاتر وفق القيد المزدوج قد ظهرت في فلورنسا في إيطاليا قرب نهاية القرن الثالث عشر، غير أن إختراع القيد المزدوج لا يعني إكمال النظام المحاسبي فمازال ينقصه الإقفال. ففي القرن الرابع عشر استعملت لأول مرة عملية إقفال شكلي الحسابات وفي ذلك الوقت انتشرت المدارس المحاسبية في إيطاليا، وفي سنة 1494 نشر أول كتاب مرجعي في المحاسبة للوكا باسيولي² "مراجعة عامة في الحساب والهندسة والنسب والتناسب" الذي شرح فيه الإثبات المحاسبي وفق نظام القيد المزدوج².

ثالثاً: المحاسبة في عصر الرأسمالية

في هذه المرحلة ساهمت المحاسبة مساهمة فعالة في انتشار الرأسمالية التجارية، إذ قدمت أداة عقلانية تقوم على تكميم الغاية الربح والوسائل المشتريات والمبيعات، المصروفات والإيرادات، وظهرت الحاجة إلى الميزانية العامة المنشأة فنتج عنها فرضية الدورية.

وفي سنة 1673 فرض في فرنسا مسك السجلات المحاسبية وتطبيق أسلوب الجرد الفعلي وإعداد الميزانية العامة ولهذا ظهر التأثير لا قانوني على شكل ومضمون الميزانية لحماية حقوق الدائنين بالدرجة الأولى ثم بدأت تظهر السجلات المحاسبية من يوميات مساعدة وأستاذ مساعد وعمام.

إن أهم المبادئ أو القواعد المحاسبية السائدة خلال مرحلة الرأسمالية هي :

- مبدأ تحقيق الإيراد عند البيع.
- تحديد الربح وفق حجم المبيعات بمقابلة الإيرادات بالنفقات.
- اعتماد البيانات الفعلية التاريخية في الإثبات المحاسبي وتحديد نتيجة النشاط.³

المطلب الثالث: أهمية وأهداف المحاسبة

لقد اهتمت عدة مجتمعات منذ القدم بالاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المنتظمة لما تكتسيه من فوائد عديدة غير أنها لم تكن تمثل نظاماً محاسبياً متكاملًا ومضبوطاً إلا بعد ظهور النقود واستخدامها كأساس للمبادلات، وفي هذه الحالة ظهرت أهمية المحاسبة وبرزت أهدافها التي سنذكرها في هذا المطلب.

1 رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، دون الطبعة، دون الناشر، دون بلد الناشر، 1998، ص ص 12-15 بتصرف.
2 نفس المرجع.

3 سيد علي ساعد وآخرون، دراسة نقدية للمخطط الوطني المحاسبي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، المدرسة الوطنية للتجارة، سنة 2006، ص 3.

أ/أهمية المحاسبة

أولا : بالنسبة للمؤسسة

مهما كان نوع المؤسسة فإن القانون يلزم ميسريها بمسك المحاسبة. إلا أن لهذا الإلزام فائدة بالنسبة للمؤسسة فعن طريق المحاسبة يمكن لها:

- معرفة تطور وضعيتها المالية في أي لحظة؛
 - تحديد سعر منتجاتها عن طريق تحديد عناصر تكاليف الإنتاج؛
 - المساهمة في بناء جهاز المعلومات على المستوى الوطني عن طريق تقديم بعض الجاميع كالقيمة المضافة؛
 - إعطاء صور للغير (شركاء، زبائن، موردون، مساهمون باحثون عن المناقصات، راغبون في المساهمة....)
- تمكنهم من معرفة درجة القدرة الاقتصادية والمالية للمؤسسة .

ثانيا : بالنسبة لمحيط المؤسسة

تستفيد من المحاسبة والوثائق المحاسبية جهات أخرى تمثل محيط المؤسسة منها:

- 1- مصالح الضرائب:** يمكن لمصالح الضرائب تحديد الضرائب واجبة الدفع عن طريق ما تقدمه المؤسسة من وثائق رسمية تمثل ملخصات لنشاطاتها المختلفة؛
- 2- القضاء:** تعتبر الدفاتر الوثائق المحاسبية حججا مادية، يمكن الاستناد إليها في الحكم ضد أو لصالح المؤسسة في حالة المنازعات مع الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة سواء تعلق الأمر (بالزبائن أو الموردين أو الشركاء و غيرهم)؛
- 3- الدائنون والموردون:** فالمعلومات المحاسبية تقدم لهم الأساس المحاسبي للحكم على الوضع المالي للمؤسسة والحركة النقدية فيها ومقدرتها على سداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها ولذلك نجد أن البنوك قبل منحها تسهيلات ائتمانية للعملاء تطلب منهم معلومات كافية عن المؤسسة لتحليلها ودراساتها؛¹
- 4- المستثمرون:** وهم الذين يفكرون كثيراً في اختيار المؤسسة الأنسب والأجدى ليودعون أموالهم فيها ولذلك يجب على المستثمر أن يدرس الوضعية المالية للمؤسسة التي يستثمر أمواله فيها قبل الإقدام على هذه الخطوة؛
- 5- المخلون الماليون:** فالخلل المالي يهتم بالحصول على البيانات المحاسبية لتحليل وضعية المؤسسة بغية تقديم النصح والمشورة للمستثمرين حول أوضاع الشركات بشأن التعامل بأسهمها وسنداها في الأسواق المالية بيعاً وشراءً؛

1 سعدان شبايكي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

6- الدارسون والباحثون: تعتبر المعلومات المالية والاقتصادية التي تعدها المحاسبة بمثابة مصادر أساسية يستفاد منها عند القيام بالبحوث الاقتصادية والمالية المختلفة.¹

ب/ أهداف المحاسبة:

تتمثل أهداف المحاسبة في معرفة نتائج عمل المشروع من ربح أو خسارة ومعرفة مركزه المالي وموجوداته والمحافظة على حقوق الدولة.

ويمكن تلخيص أهداف المحاسبة كما يلي:

- 1/ تسجيل وإثبات العمليات المالية التي تم تسلسلها التاريخي يدوياً أو باستخدام الحاسوب ؛
- 2/ تبويب وتصنيف العمليات المالية التي تم تسجيلها في حسابات خاصة تتمثل في حسابات الإيرادات والمصاريف وممتلكات المنشأة الموجودات (ومطلوبات المنشأة) إلتزاماتها ؛
- 3/ بيان التغيرات التي طرأت على صافي حقوق المؤسسة كنتيجة للنشاط الذي يهدف إلى الربح من السلع أو تقديم الخدمات ؛
- 4/ الكشف بقدر الإمكان عن المعلومات المتعلقة بنود القوائم المالية والتي يحتاجها ذوي العلاقات مع الأطراف التي لها مصلحة في أمور المؤسسة ؛²
- 5/ قياس تطورات الوضع الاقتصادي خلال فترة محددة من الزمن نتيجة لممارستها للنشاط التي أنشأت من أجله ؛
- 6/ توفير معلومات التي تخدم أغراض المستخدمين الداخلية وتشمل بشكل أساسي مدخلات التقارير المالية الداخلية التي تخدم الأغراض الإدارية في مجالات التخطيط، الرقابة، التنسيق، وتقييم الأداء ؛
- 7/ الحفاظ على ممتلكات المؤسسة وذلك لأن المحاسبة تعتبر من وسائل الرقابة الداخلية للمؤسسة؛
- 8/ تمكن المؤسسة من معرفة ما هي الأموال الموجودة تحت تصرفها وما هي الوسائل الضرورية، ومدى كفايتها، وما هو عائد وإيراد استغلالها؛
- 9/ اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية.³

1 نفس المرجع.

2 روزي نعيمة، المحاسبة العامة ودورها في الرقابة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية و التسيير، المعهد العلوم الاقتصادية و التسيير، المركز الجامعي المدية، دفعة جوان 2006، ص73.

3 نفس المرجع ،ص74.

المبحث الثاني: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

إن للمعايير المحاسبية الدولية مكانة رفيعة في الاقتصاد العالمي لأنها لقد إكتسبة الصبغة العالمية، بحيث أنها أصبحت أكثر استعمالاً عالمياً، لكونها لقد أصبحت تبنيها كمعايير وطنية في تزايد مستمر في العديد من الدول بالإضافة إلى اعتمادها من قبل العديد من الشركات المتعددة الجنسيات في إعداد قوائمها المالية، فكل هذا يصب في قالب واحد إلى وهو "مدى أهمية المعايير المحاسبية الدولية في عصر العولمة"

المطلب الأول: تعريف المعايير المحاسبية الدولية وإجراءات إعدادها

1 تعريف المعايير المحاسبية الدولية: لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة (Standard) الإنجليزية وهي تعني

القاعدة، ويميل المحاسبون إلى استخدام المعيار.

ويقصد بكلمة معيار لغوياً بأنه نموذج موضوع لقياس وزن شيء أو درجة جودته، أما محاسبياً فيقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات، الأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر الكشوف المالية أو بنوع معين

من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مثل التثبيتات، البضاعة وغيرها.

- عبارة عن قواعد إرشادية وقد عرفت لجنة القواعد الدولية المعايير المحاسبية بأنها يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهم حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبداً، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبلاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني وتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية كما يمكن تعريف المعايير المحاسبية على أنها مجموعة المبادئ والقواعد التي يجب التقيد بها عند القيام بالمعالجة المحاسبية لأنشطة المؤسسة، حيث تقدم قواعد متعلقة بالقيود المحاسبية، تقييم عناصر الكشوف المالية وكيفية معالجة

المعلومات المالية وعرضها¹.

بمعنى أنها مجموعة الوسائل التي تخدم الهدف الأسمى، وهو إعداد الكشوف المالية المتمثل هدفها في تزويد مختلف الأعران الاقتصاديين والسلطات الحكومية بمعلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة وبيان مركزها المالي مما يسمح باتخاذ قرارات ملائمة.

أما المعايير المحاسبية الدولية فهي مجموعة القواعد المعدة لتستعمل أساسا في الشركات ذات الحسابات المدبجة والشركات المسعرة في البورصة بالإضافة إلى الشركات ذات الطابع الربحي التي توزع أرباحا سنوية على حملة الأسهم، كما يمكن أن تكون هذه المعايير ملائمة لنشاطات بعض الأنواع الأخرى من الشركات.

ونميز بين نوعين من هذه المعايير:

أ/معايير المحاسبة الدولية:

هي تلك المعايير التي تم سننها من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية قبل إعادة هيكلتها سنة 2001، وعددها 41 معيارا تم حذف 10 منها.

ب/المعايير الدولية للتقارير المالية:

هي تلك المعايير التي قام بسننها مجلس معايير المحاسبة الدولية بعد إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية في جويلية 2001 ويبلغ عددها لحد الآن 08 معايير. بالإضافة إلى إصدار هذه المعايير فإن المجلس يقوم بتعديلات كلية أو جزئية على المعايير المسنة مسبقا، كما يمكن حذفها لتحل محلها معايير جديدة²

3 إجراءات إعداد المعايير:

إن أي معيار محاسبي دولي ينص عادة على تاريخ محدد لتطبيق ذات المعيار، ولا يتم تطبيقه بأثر رجعي ما لم ينص على خلاف ذلك، كما يوضح نطاق أي معيار دولي محاسبي في البيانات الخاصة به و لإعداد أي معيار محاسبي دولي فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية تتبع إجراءات العمل المتفق عليها التالية :

- اختيار موضوع معين وإخضاعه للدراسة التفصيلية من قبل لجنة رئيسية تكلف بإعداد مسودة مشروع لمعيار يتعلق بالموضوع ل يتم دراسة هذه المسودة من قبل مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية؛

1 حامد داود الطلحة، معايير المحاسبة الدولية المفهوم والنشأة، دون الطبعة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية الأردن، 2000، ص3.

2 أحمد كريم وآخرون، الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، المدرسة الوطنية العليا في العلوم التجارية والمالية، الجزائر، دفعة 2009، دون الطبعة.

- بعد موافقة اللجنة على مشروع المسودة تحال المسودة إلى الهيآت والجمعيات المحاسبية والحكومات والأسواق المالية الرسمية والمؤسسات ذات العلاقة؛¹
- ترسل الهيآت والجمعيات المحاسبية والحكومات والأسواق المالية الرسمية والمؤسسات ذات العلاقة التعليقات والاقتراحات على المسودات ليتم فحصها ودراستها من قبل مجلس إدارة اللجنة من أجل تعديلها إن اقتضى الأمر؛
- في حالة الموافقة على المسودة بأغلبية متمثلة في ثلاثة أرباع الأصوات على الأقل فإن هذا المشروع يصدر كـ معيار محاسبي دولي ويصبح ساري المفعول بدءا من التاريخ المنصوص عليه في المعيار نفسه.

هيكلية المعايير:

- قبل المصادقة على أي معيار، ولكي يكون قابلا للتطبيق لا بد أن لا يكون مناقضا لمبدأ الصورة الحقيقية، يحقق منفعة عامة، ويستجيب للمبادئ التالية: الوضوح، الملائمة، الوثوقية وقابلية المقارنة.
- ولقد عملت لجنة معايير المحاسبة الدولية على إصدار واحدا وأربعين معيارا محاسبيا دوليا، كما أعدت تفسيرا لبعض منها،
- كما أعد مجلس معايير المحاسبة الدولية ثمانية معايير للتقارير المالية وقام بإصدار تفسيرا لبعض منها، بالإضافة إلى إجراء تعديلات على المعايير السابقة وحذف بعض منها.²

المطلب الثاني: اللجان المسؤولة عن وضع المعايير

تشكل لجنة المعايير المحاسبية الدولية من أربعة لجان نذكرها على النحو التالي :

- الأمانة؛

- مجلس معايير المحاسبة الدولية ؛

- اللجنة الدائمة للتفسير ؛

- اللجنة الاستشارية ؛

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، دون الطبعة، مكتبة الشركة 252 ، الجزائرية بوداود، الجزء الأول، الجزائر، 2007، ص 25.

² نفس المرجع، ص 26.

أ/ الأمناء: عدد أعضاء الأمناء 22 عضوا يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويتم اختيارهم على أساس الخبرة والكفاءة المهنية، ويعمل الأعضاء بدوام كامل، ويجتمعون مرتين على الأقل كل سنة، وتمثل مهامهم في:

- 1 - اختيار وتعيين أعضاء اللجان الأخرى للمنظمة ؛
- 2 - تحديد طرق عمل اللجان الأخرى ؛
- 3 - المصادقة على تعديل الأنظمة التأسيسية التي تقترحها اللجنة الاستشارية؛
- 4 - المصادقة على ميزانية المؤسسة وتأمين تمويلها؛
- 5 - إعادة النظر دوريا في استراتيجية المؤسسة؛
- 6 - دراسة القضايا الإستراتيجية العامة المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية ومساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية دون التدخل في مهامه التقنية؛

ب/ مجلس معايير المحاسبة الدولية :

أخذ هذا الاسم بعد الهيكلة الجديدة في 06 فيفري 2001 حيث كان يمثل قبل ذلك لجنة معايير المحاسبة الدولية، يضم المجلس 14 عضوا يعينون من طرف الأمناء لعهد مدتها 05 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة . وتمثل مهام المجلس في:

- 1- إعداد ونشر المعايير المحاسبية الدولية.
- 2- الإشراف على الجانب التقني للمنظمة (المؤسسة) وإعداد برامج العمل.
- 3- تصميم المشروع الأولي للمعيار، وإعداد بيان لسر الآراء للخبراء والمتخصصين للبحث والمناقشة.
- 4- تكليف المنظمات المحاسبية بمعالجة بعض المسائل التقنية.
- 5- المصادقة النهائية على المعايير المحاسبية الدولية .
- 6- المصادقة النهائية على التفسيرات المقدمة من اللجنة الدائمة للتفسير¹.

ج/ اللجنة الدائمة للتفسير :

كانت اللجنة الدائمة للتفسير تسمى قبل إعادة هيكلتها سنة 2001 بلجنة تفسير المعايير، وهي تضم 12 عضوا يعينون من طرف الأمناء لعهد مدتها 03 سنوات قابلة للتجديد، بالإضافة إلى ضمها لملاحظين، أولهما من المجلس الأوروبي، والآخر من المنظمة الدولية للجان القيم المنقولة، أما رئيس هذه اللجنة فهو من بين

1 أحمد كريم و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية. مهمته التنسيق فيما بينهما، إلا أنه لا يملك حق التصويت في اللجنة، ويجتمع أعضاء اللجنة مرة كل 06 أسابيع في جلسات عادة ما تكون عامة، أما عن مهامهم فهي تتمثل في:

1- شرح كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى قيامها بمهام أخرى بطلب من مجلس معايير المحاسبة الدولية.

2- إعداد الترجمة المحاسبية للمعايير، وإمداد مجلس معايير المحاسبة الدولية بما قصد المصادقة عليها .

د/ اللجنة الاستشارية :

تتكون اللجنة الاستشارية من 40 عضواً على الأقل يعينون من طرف الأمناء لعهدتها مدتها 03 سنوات قابلة للتجديد. تسمح تركيبة هذه اللجنة لمختلف المنظمات، والخواص بالمساهمة والمشاركة في عملية التشريع، وإعداد المعايير. يجتمع أعضاء اللجنة 03 مرات على الأقل في السنة في جلسات مفتوحة، وتتمثل مهام هذه اللجنة فيما يلي:

1- تقديم الاقتراحات لمجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بجدول أعماله وأولوياته.

2- إعلام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوجهات نظر المنظمات، والخواص حول المشاريع المتعلقة بوضع المعايير.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية المعايير المحاسبية الدولية

أولاً: أهداف المعايير المحاسبية الدولية :

تتمثل أهم أهداف المؤسسة فيما يلي:

1 إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد و تجهيز القوائم و البيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة، مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عملياً.

2- العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.

ويتم تحقيق الهدفين الرئيسيين السابقين من خلال أعضاء اللجنة، والذين يعملون على إصدار ونشر المعايير المحاسبية الدولية بالدول التي ينتمون إليها وأن يبذلوا عنايتهم الخاصة لتحقيق ما يلي:

أ/ التأكد من أن القوائم المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية والإفصاح عن ذلك؛

ب/ إقناع الحكومات والشركات والجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية؛

ج/ إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال والمنظمات التجارية والصناعية بضرورة إلزام الوحدات الخاضعة لإشرافها أو التابعة لها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الإفصاح عن مدى تنفيذ هذا الإلزام؛¹

- ج/ إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال والمنظمات التجارية والصناعية بضرورة إلزام الوحدات الخاضعة لإشرافها أو التابعة لها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الإفصاح عن مدى تنفيذ هذا الإلزام؛¹
- د/ إقناع مراجعي الحسابات الخارجيين بالتحقق من مدى قيام الشركات بإتباع معايير المحاسبة الدولية عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية؛
- ه/ العمل على اكتساب الدعم الدولي لقبول وتطبيق معايير المحاسبة الدولية؛
- 3- العمل على إيجاد تشكيلة موحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة للصالح العام من أجل استعمالها في إعداد الكشوف المالية؛
- 4- إعداد معايير ذات شفافية، قابلة للمقارنة، وذات جودة وذلك لمساعدة المتدخلين في سوق رأس المال في العالم في اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة؛
- 5- تطوير الاستعمال والتطبيق الصارم لهذه المعايير؛
- 6- التقريب بين المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير المحاسبية الدولية، من أجل التوصل إلى حلول مرضية، وكل هذا بالتعاون مع المشرعين.²

ثانياً: أهمية المعايير المحاسبية الدولية:

- يجب الاعتراف أن عملية التوحيد المحاسبيين تكتنفهما العديد من الصعوبات، وأن هناك ضرورة لبذل جهود كبيرة من أجل إعداد معايير محاسبية موحدة، مما سيحقق العديد من المزايا نذكر منها ما يلي:
- قدرة المؤسسة على استعمال مجموعة واحدة من المعايير لأغراض مختلفة يمكنها من اقتصاد مبالغ كبيرة من التكاليف؛
 - استعمال هذه المعايير على نطاق دولي واسع من طرف الشركات سيوفر من دون شك مبالغ طائلة كل سنة؛
 - اقتصاد مقادير كبيرة من التكاليف سيستفاد منها، أو تعود بالفائدة على شركات المراجعة وشركات الخدمات الاستشارية المالية؛
 - زيادة فعالية تشغيل الأسواق المالية؛
 - إمداد المستثمرين بالمعلومات المالية ذات النوعية والشفافية العاليتين، الأمر الذي سيساهم في التقليل من درجة مخاطر الاستثمار ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال؛¹

1 نفس المرجع، ص 29 — 30.

2 يوسف محمود جربوع وآخرون، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، دون الطبعة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 22.

- سهولة إجراء عمليات المقارنة مما يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل، وهذا من شأنه أن يترك تدفق الأموال يتجه صوب الشركات الفعالة، فتزداد الرفاهية الاجتماعية؛
- جاءت المعايير الدولية لكي تلائم ظروف المحاسبة في كل بلد من هذه البلدان المشتركة في العضوية؛
- جاءت لكي تقرب وجهات نظر المنظمات المحاسبية من خلال:
 - أ/ توحيد الطرق التي تم بها تحديد وقياس الأحداث المالية المتشابهة.
 - ب/ إيصال النتائج إلى مستخدمي القوائم المالية الداخليين و الخارجيين.
- أوصت اللجنة الالتزام بالمعايير الدولية وإذا لم تكن تتلاءم، فإن المعايير المحاسبية القطرية هي التي يعمل بها؛
- إن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية سوف تساعد في فهم القوائم المالية المعلنة خارج القطر؛
- الاستفادة من المعايير المحاسبية الدولية لغرض البحث و المقارنة من قبل الاستشاريين الأكاديميين والمهتمين لهذا المجال؛
- تساعد الدول القطرية إلى الأخذ بما يلائمها والقيام بإصدار المعايير التي تلائم وضعها المحاسبي؛²

1 عقاري مصطفى، المحاسبة بين الماضي والحاضر، المنتدى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عنابة، 2007.

2 حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الدولية، دون الطبعة، دار حنين، الأردن، 1995، ص 54.

المبحث الثالث: ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد

في ظل عصر العولمة وانفتاح السوق و الاقتصاد الجزائري على العالم أصبح من الأزم تعديل النظام المحاسبي ليستجيب مع متطلبات العولمة .

بمّ حيث كان المخطط المحاسبي الجزائري يعاني من جملة من النقص من بينها ما يتعلق بقواعد التقييم و تصنيف الحسابات... إلى آخره من النقص ، لهذا عوّض بالنظام المحاسبي المالي الجديد بحيث هذا الأخير يتلاءم مع المعايير المحاسبية والتقارير المالية الدولية ؛

فمن هذا المنطلق ظهر النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر .

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد وأهدافه

أولاً: تعريف نظام المحاسبة المالية:

أ - من الناحية الاقتصادية: المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ووضعية خزيرتها في نهاية السنة المالية يتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد إطاراً مرجعياً للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تتسم بإنشاء كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة وتتوافق والمتطلبات المالية والمحاسبية الدولية

ب - من الناحية القانونية: نظام المحاسبة المالية الجديد هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجرية على تطبيقه وفقاً لأحكام القانون و وفقاً للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها، ويهدف قانون المحاسبة الجديد إلى تحديد النظام المحاسبي المالي

الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية وكذا شروط و كفاءات تطبيقه، ويشتمل على: ¹

- إطار مرجعي يتطابق مع الإطار المرجعي (IFRS) ؛

- مجال تطبيق النظام المحاسبي الجديد؛

- مفاهيم وقواعد تقييم الأصول والخصوم، الأعباء و النواتج و المعلومات الواجب إظهارها في القوائم المالية الخاصة بكل من هذه الأصناف؛

- أشكال القوائم المالية؛

- مدونة الحسابات؛

- قواعد استعمال الحسابات؛

- النظام الواجب تطبيقه على الوحدات المصغرة .²

يوجد مفهوم آخر للنظام المحاسبي المالي الجديد وهو:

إن النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاحته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية و هي :

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري ؛

- التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة ؛³

1 كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد السادس، كلية الاقتصاد، جامعة الشلف، دون السنة، صص 290-291.

2 نفس المرجع.

3 شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

- و كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.¹

ثانياً: أهداف النظام المحاسبي الجديد

إن هذا النظام المحاسبي الجديد ينشأ القواعد العامة لمسك، بجميع، تحديد وتقديم القوائم المالية للمؤسسات الجزائية و للهيئات الخاضعة لمسك المحاسبة، من أجل تحقيق الأهداف التالية :

- إعطاء صورة صادقة للوضع المالي، وأداء وتغيرات الوضعية المالية للمنشأة، بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احترامها، دون استثناء تنظيمها، حجم و طبيعة نشاطها؛

- السماح بمقارنة موثوق فيها في ظرف زمني محدد، داخل الوحدة وفي مكان محدد، على المستوى الوطني والدولي بين الوحدات؛

- المساهمة في نمو ومردودية الوحدات عن طريق أفضل معرفة للميكانيزمات الاقتصادية و المحاسبية التي تشترط نوعية و فعالية تسييرها؛

- السماح بالتحكم في الحسابات معطية كل الضمانات للمسيرين المساهمين و الشركاء إلى الدولة و المستعملين الآخرين المعنيين بالأمر كالمستخدمين والدائنين، فيما يخص انتظامهم و صدقهم و شفافتهم؛²

- نشر معلومة أكيدة، كاملة، عادلة، موثوق فيها، ذات شفافية لكي تساهم في تشجيع المستثمرين والضمان لهم متابعة مرضية لأموالهم؛

- المساهمة في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية للقطاع المؤسسات على المستوى الوطني انطلاقاً من معلومات معنوية، مراقبة و مجمعة ضمن شروط الموثوقية و السرعة المرضية؛

- تخدم ترقية و تعليم المحاسبة والتسيير يتركز على أسس مشتركة و كذلك لتكوين المهنيين المختصين،

¹ نفس المرجع.

² Samir merouani, le projet du nouveau system comptable financier algérien « anticiper et préparer le passages du PCN 1975 aux normes IFRS, mémoire de magistère, ESC, année 2006/2007.

الأحرار أو الأجراء تحت ضمان كبير لحركية الشغل في الوظائف المحاسبية.

المطلب الثاني : مراحل انجاز النظام المحاسبي الجديد

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني و التي مولت من قبل البنك الدولي، هذه العملية أو كلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين و بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة و تحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت تحت عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-1975 إلى نظام جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة و المتعاملون الاقتصاديون الجدد، و قد مرت هذه العملية بثلاثة مراحل هي:

المرحلة الأولى: تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه و بين معايير المحاسبة الدولية.

المرحلة الثانية: تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسات.

المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد.

و في نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث خيارات ممكنة و هي:¹

أ/الخيار الأول : الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني و تحديد الإصلاحات تماشياً مع تغيرات المحيط القانوني — الاقتصادي في الجزائر و الذي بقي ثابتاً منذ أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988، مثلاً القانون الصادر في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكييف المخطط الوطني المحاسبي لنشاط الشركات القابضة و إدماج حسابات المجمعات .

ب/الخيار الثاني: و يتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، و مع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاماً مختلطاً و معقداً، و بالتالي يمكن له أن يكون مصدراً للتناقض و الاختلاف .

ج/الخيار الثالث: هذا الخيار يتضمن انجازه نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصره شكله و وضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ و القواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية. إن هذا الخيار

1 ايت محمد مراد وآخرون ، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات و أهداف،الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية،كلية الاقتصاد ،جامعة سعد دحلب،البليدة،2008-2009.

تم تبنيه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS أو معايير مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB من خلال USGAAP أو التوجهات الأوروبية¹.

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية.

- إن لكل نظام مزايا خاصة به بحيث النظام المحاسبي المالي الجديد له بعض الجوانب التي يختلف فيها عن المعايير المحاسبية الدولية بالرغم من أنه معها ، مع وجود بعض الاختلافات نوجزها فيما يلي :
- النظام المحاسبي المالي ينص على القواعد الخاصة بمجالات: التنظيم والمسك المحاسبي، قائمة الحسابات وكيفية سيرها وهذا ما لم تقم بمعالجته المعايير الدولية للمحاسبة؛
- إن النظام المحاسبي المالي عالج حالات المؤسسات الصغيرة جدا وهذا ما لم تتطرق إليه المعايير المحاسبية الدولية؛
- النظام المحاسبي المالي مطبق في جميع المؤسسات ذات الشكل القانوني، بينما المعايير المحاسبية الدولية تطبق بالأخص في الشركات المسعرة في البورصة؛
- النظام المحاسبي المالي يخضع للقانون التجاري بشكل إجباري، بينما المعايير المحاسبية الدولية لا تملك قوة الإلزامية، كما أنها لا ترتبط بأية قيود خاصة أو بيئة وطنية².
- يتميز النظام المحاسبي المالي بمدونة للحسابات وقواعد سيرها، على العكس من المرجع المحاسبي الدولي؛
- النظام المحاسبي المالي يقوم أساسا بخدمة عكس المرجع المحاسبي الدولي الذي هو بصدد إعداد إطار تصوري للمحاسبة بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- النظام المحاسبي المالي يصنف مسيري المؤسسة قبل المستثمرين، على العكس من المرجع الدولي.
- لم يُفصل النظام المحاسبي المالي في آثار تغيرات أسعار الصرف حسب ما جاء به المعيار (IAS21).
- النظام المحاسبي المالي الجديد لا يخصص بالدراسة قطاعات خاصة مثل البنوك والتأمينات.
- النظام المحاسبي المالي الجديد يعرف المؤسسة والوحدة النقدية التي لا نجد لها في المرجع المحاسبي الدولي¹.

1 نفس المرجع.

2 أحمد كرم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص47.

جدول رقم 01: أوجه الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي الجديد و المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975

النظام المحاسبي المالي الجديد	المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975
تسجل شهرة المحل المكتسبة من الدخل ضمن الأعباء ولا تسجل ضمن الأصول الثابتة.	تدخل شهرة المحل ضمن القيم المعنوية.
يجب أن تسجل نفقات التطوير محاسبيا ضمن الأصول الثابتة ولا تسجل كأعباء.	تعتبر كل نفقات البحث والتطوير كتكاليف.
يجب أن تسجل المصاريف التمهيدية كتكاليف.	يجب أن تسجل المصاريف التمهيدية محاسبيا في الاستثمارات، وهي قابلة للاهلاك حسب PCN
يحدد المبلغ القابل للاهلاك لأصلي ثابت معنوي بعد خصم القيمة المتبقية.	لا يأخذ المبلغ القابل للاهلاك بعين الاعتبار القيمة المتبقية لأصل ثابت معنوي.
تعتمد مدة وطرق الاهلاك على العوامل الاقتصادية فقط.	تتأثر مدة وطرق الاهلاك غالبا بالاعتبارات الجبائية.
يمكن لمدة الاهلاك أن ترتفع حتى 20 سنة، وهذه القاعدة مطبقة على كافة الأصول الثابتة المعنوية.	تحدد مدة الاهلاك ب 5 سنوات كأقصى حد، وهذه القاعدة مطبقة على المصاريف التمهيدية فقط.
يجب إعادة النظر في مدة وطريقة الاهلاك على الأقل مرة واحدة في السنة.	لم تتوقع النصوص الجزائية أي شيء فيما يخص إعادة النظر في مدة وطريقة الاهلاك

2 بورنان إبراهيم وآخرون ، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية ،الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية ،جامعة سعد دحلب البليدة،دون السنة.

المصدر: Samir merouani, op.cit

خلاصة الفصل

من خلال ما ذكرناه في هذا الفصل تمكّننا من التوصل إلى الدور الهام الذي تلعبه المحاسبة في مختلف المجالات لكونها لها دور فعّال في تطوير المشاريع ذات الطابع الحيوي.

بحيث تعرّفنا على ماهية المحاسبة وتطوّرها وأهدافها بالإضافة إلى المعايير المحاسبية الدولية التي أصبحت مفروضة على العالم الاقتصادي ولمواكبة العصرنة في زمان العولمة (العالم قرية واحدة) بحيث كل الدول تتأثر ببعضها البعض بالإضافة إلى حتمية التّوحد المحاسبي .

وتناولنا في المبحث الأخير النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر SCF بحيث هذا النظام يترجم ظاهرة العولمة المتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية وتأثيرها على سعي الجزائر وجهودها في اللحاق بالدول الرائدة في الاقتصاد العالمي خاصة وأن هذا النظام من أهم أهدافه تشجيع الاستثمار الخارجي في الجزائر بالإضافة إلى سد الثغرات التي كانت موجودة في المخطط المحاسبي الوطني القديم .

الفصل الثاني :

فعالية النظام المحاسبي

المالي الجديد في

محاربة التهرب

الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

الفصل الثاني:

فعالية النظام

المحاسبي المالي الجديد في

محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

تمهيد

إنّ للنظام الجبائي دور هام في الحياة الاقتصادية بحيث يعد ممولاً رئيسياً بالنسبة لخزينة الدولة بالإضافة إلى ذلك فهو محرك هام للنشاط الاقتصادي لكونه يتدخل في كل الجوانب الاقتصادية انطلاقاً من مبادئه؛

بحيث بواسطته بإمكان الدولة التحكم في السوق فتعمل على حماية منتجاتها مثلاً بفرض رسوماً على السلع المستوردة... إلى آخره من التدابير التي تقوم بها الدولة في الحياة الاقتصادية بواسطة النظام الجبائي .

ولكي يكون النظام الجبائي أكثر فعالية لا بد أن يسير التطورات العالمية لأنه تواجهه العديد من الصعوبات والعراقيل أهمها كيفية سد الثغرات الموجودة في النظام لمحاربتة التهرب الجبائي .

ولكون النظام الجبائي والمحاسبة علاقة كبيرة بينهما جاء النظام المحاسبي المالي الجديد بإضافات كثيرة في مجال محاربة التهرب الجبائي .

فمن باب توضيح الصورة أدرجنا في المبحث الأول كل ما يتعلق بالنظام الجبائي والتهرب الجبائي بالإضافة إلى وسائل الرقابة الجبائية في محاربة التهرب الجبائي في المبحث الثاني ؛

وأخيراً في المبحث الثالث وسائل النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي ؛

وكل هذا من أجل إبراز التكامل الموجود بين النظام المحاسبي المالي الجديد والنظام الجبائي ؛

وذلك قبل أن نتطرق إلى دراسة حالة في مديرية الضرائب بولاية غرداية في الفصل الثالث.

المبحث الأول : ماهية النظام الجبائي والتهرب الجبائي

إن للضريبة دور هام في تمويل الخزينة العمومية للدولة لا كن للضغط الضريبي المفروض على المكلف بالضريبة دافع كبير في توجيه المكلف بالضريبة إلى إتخاذ طرق ملتوية للتخلص من هذه الأعباء فلظاهرة التهرب الجبائي عدة وجوه ، فقد تكون عن طريق مخالفة القانون بطريقة مباشرة أو عن طريق استغلال ثغرات هذا الأخير.

المطلب الأول: مفهوم الضريبة والنظام الجبائي

أولاً: مفهوم الضريبة : توجد العديد من التعاريف للضريبة بحيث تشترك في العديد من النقاط فمن أهم هذه التعاريف ما يلي:

- تعريف عبد الحميد القاضي: "الضريبة فريضة نقدية يجبر فيها الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين على أدائها للسلطات العامة بصفة نهائية دون مقابل معين، وفقا لقواعد مقررّة بقصد تحقيق منفعة عامة"¹.
- تعريف محمد رياض عطية: الضريبة هي مبلغ من النقود يلزم الأفراد بأدائها للسلطات العامة بصفة نهائية دون مقابل معين وفقا لقواعد مقررّة لكي تتمكن من القيام بالخدمات الملقاة على عاتقها².
- تعريف عبد المنعم فوزي: الضريبة فريضة إلزامية يلتزم الممول بأدائها لدى الدولة تبعا لمقدرته على الدفع بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطات العامة³.
- تعريف آخر: الضريبة فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة⁴.

1 عبد الحميد القاضي، مبادئ المالية العامة، دون الطبعة، دار الجامعات العربية، مصر، 1976، ص42.

2 محمد رياض عطية، موجز المالية العامة، مصر، طبعة 1969، ص145.

3 عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دون الطبعة، دار النهضة العربية، مصر، دون سنة النشر، ص88.

4 سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة،الدار الجامعية للنشر،مصر،طبعة2000،ص12.

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

تعريف آخر: "مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بما حسب قدراتهم التساهمية و التي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة و بشكل نهائي، و دون مقابل محدد، نحو. تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية"¹

-تعريف آخر: "اقتطاع نقدي، ذو سلطة، نهائي، دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية للدولة و جماعاتها المحلية، أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية"²

-تعريف آخر: "الضريبة هي فريضة نقدية يتحملها المكلفون بصورة نهائية دون مقابل و هي أداة مالية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهدافها"³

من التعاريف السابقة نخلص إلى النقاط التالية:

__ الضريبة مساهمة نقدية و أداء مالي بمعنى أنه لا يجوز أن تكون في شكل سلعة أو خدمة.

__ الضريبة تدفع إجباريا و يبدو جليا مفهوم الجبر في انفراد السلطات العامة بوضع النظام القانوني للضريبة من خلال تحديد وعائها و كيفية تحصيلها و لا تفرض أي الضريبة إلا بقانون و لا يجري تعديلها أو إلغائها إلا بقانون.

__ تدفع الضريبة بدون مقابل فالمكلف لا يعرف مقدار و لا طبيعة المنفعة التي تعود عليه.

إذن الضريبة فريضة عامة يتحملها كل قادر علي الدفع، تدفع الضريبة بصفة نهائية و لا يمكن استردادها. ونخلص إلى أنها هي ذلك المورد المقتطع من المكلفين و الواجب دفعه إلزاما للدولة ممثلة في الخزينة العمومية دون انتظار أي مقابل عن دفعها بغرض توظيفها و استخدامها في الوصول إلى ما تصبو إليه الدولة من تحقيق الأهداف المسطرة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

1 Pierre Bel trame : « la Fiscalité en France », hachette livre, 6ème édition 1998.

2 Raymond Muzelle : «Finances publique » édition Dalloz 8 ème édition 1993 page 423.

3 أحمد زهير شامية و خالد الخطيب، المالية العامة، دون الطبعة، دار الزهرة للنشر و التوزيع، دون بلد النشر، سنة 1997، ص 131.

مفهوم النظام الجبائي:

لقد تعددت الآراء في تحديد مفهوم دقيق لماهية النظام الجبائي نذكر منها :

- "مجموعة الضرائب التي يفرضها القانون المالي في دولة معينة، في فترة زمنية معينة من تاريخ اقتصاد وطني" ¹

- "مجموعة القواعد القانونية والفنية، التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط فالتحميل" ²

- هو مجموع العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة بالنسبة للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع رأسمالي عنه في مجتمع اشتراكي، كما تختلف صورته من مجتمع متقدم عنه في مجتمع متخلف ³

- تعريف آخر: هو الهيكل المتفرد بملامحه وطريقة عمله لتحقيق أهداف المجتمع، و هو الإطار الذي تعمل بداخله مجموعة من الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها تحقيق أهداف السياسة الضريبية.

كما أن المفكرين الاقتصاديين و علماء المالية يرون أن النظام الضريبي يتراوح بين مفهومين واسع وضيق، فهو في المفهوم الواسع — "مجموعة العناصر الأيديولوجية والاقتصادية الفنية التي يؤدي تركيبها إلى كيان ضربي معين". أما مفهومه الضيق — "فهو مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاقتطاع الضريبي و ذلك في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط و التحصيل" ⁴.

- نستخلص من هذه التعاريف والتي تدور في مجملها حول محور واحد وهو أن النظام الجبائي هو عبارة عن هيكل تنظيمي لكافة أنواع الضرائب المكونة له من خلال القوانين والتشريعات قصد تحقيق أهداف السياسة الجبائية .

1 محمد دويدار، نظرية الضريبة والنظام الجبائي، دون الطبعة، الدار الجامعية الاسكندرية، دون سنة النشر، ص113.

2 المرسي السيد حجازي، النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دون الطبعة، الدار الجامعية الاسكندرية، 1998، ص 86.

3 عبد الكريم بركات، النظام الضريبي، دون الطبعة، الدار الجامعية بيروت، سنة 1986، ص43.

4 سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، طبعة 3، بيروت، 1985، ص 15.

المطلب الثاني: التهرب الجبائي والغش الجبائي

من الوهلة الأولى يتبين للقارئ أن التهرب الجبائي والغش الجبائي هما كلمتان مترادفتان لا كن في حقيقة الأمر هما عكس ذلك لهذا ارتأينا في هاذ المطلب أن نحدد مفهوم شامل للتهرب الجبائي والغش الجبائي.

أولا التهرب الجبائي

يقصد بالتهرب الجبائي، أن يسعى المكلف إلى التخلص من الضريبة بعدم أدائها كلياً أو جزئياً إلى الخزينة العمومية، باستخدام أساليب وتقنيات ذكية تمكنه من تفادي مخالفة التشريعات الجبائية .

فحسب (A.Margairz) يعرف على أنه :...الاستعمال الإداري للوضعية غير المنصوص عليها من طرف القواعد القانونية الإدارية¹

وأما (J.C.Margairz) فيرى أنه : "فن تفادي الوقوع في جاذبية القانون الجبائي"²

ويرى (M.Duverget) أن التهرب الجبائي واسع النطاق مقارنة بالغش الجبائي، وعرف بأنه : "يمكننا التهرب من الضريبة بالاعتماد على القانون"³

وعليه فإن المكلف بالضريبة يستعمل وسيلتين للتهرب:

- التهرب الناشئ عن الثغرات القانونية عن طريق استغلالها للنقائص والملاسات الموجودة في التشريعات الجبائية .

- التهرب المنظم قانوناً كما هو الحال بالنسبة لنظام كما هو الحال بالنسبة لنظام التقدير الجزائي.

فمن خلال هذه التعريفات نستخلص أنه:

يقصد بالتهرب الضريبي، أن تفرض الضريبة على تصرف معين كالبيع و الشراء لكن المكلف بالضريبة، رغبة منه في عدم دفع الضريبة، يعمل على عدم تحقق الواقعة المنشأ لها، فتصرفه يكون سلبياً إذا لا يقوم بواقعة

1 A.Margairaz, la fraude fiscale succedées ,2eme édition, 1965, p125

2 J.c.Martinerz «la fraude fiscale»p.u.f.paris, 1984, p45

3 M.Duverger, finance Puplicue, P.U.F, Paris, 1965, P76

البيع أو الشراء، فالتهرب الضريبي يعني إذن" التخلص من عبء الضريبة آليا أو جزئيا، دون مخالفة أو انتهاك القانون" حيث يستخدم المكلف حقا من حقوقه الدستورية باعتبار أن حرته في القيام بأي تصرف من عدمه تكون مضمونة دستوريا، و من ثم لا يسأل المكلف بالضريبة عن تصرفه السلبي، نظرا لأنه لم ينتهك القانون أو يحتال عليه. و نفس الشيء بالنسبة للشركات التي تقيم مراكزها و مقراتها الاجتماعية في دول أين توجد معدلات الضريبة فيها جد منخفضة، كذلك قد يستفيد المكلف بالضريبة من ثغرات التشريع الجبائي، مثل حينما لا يقوم التشريع الجبائي لإخضاع الهبات للضريبة على الدخل الإجمالي، فيقوم الشخص في حياته بتوزيع ثروته على الورثة عن طريق الهبة لكي يتجنب الخضوع للضريبة الخاصة فهذا الشخص لم يخالف القانون ولكنه استفاد من الثغرات الموجودة فيه، و بالرغم من أنه قد يكون سيئ النية، إلا أنه لا يمكن فرض أية عقوبة عليه، و لا يكون أمام المشرع إلا محاولة سد هذه الثغرات.

ثانيا: الغش الجبائي

لقد اختلف فقهاء الجباية في تحديد مفهوم الغش الجبائي، إلا أن أغلبهم يتفق على أنه لا وجود للغش الجبائي إلا بإثباته.¹

ومن أهم ما قدم من تعاريف ما يلي:

(د. حبيب عيادي) يرى بأن الغش الجبائي هو: "الخرق المباشر عن عمد أو غير عمد للقوانين الجبائية"²

وحسب (Lucien Meht) هو: "مخالفة القانون وهذا بهدف التهرب للإخضاع الضريبي والتخفيض للقواعد الضريبية"³

أمّا (kamille rosier) فيرى أنه: "يشمل الغش الضريبي جميع العقود القانونية، التدابير، التنظيمات، كل الحركات المادية والعمليات المحاسبية التي يلجأ إليها الممول أو غيره لتقليل من تطبيق الضرائب و المساهمات"⁴

وقد عرفته المادة 303فقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة على أنه:

¹ أمين شمس، التهرب مظهر من مظاهر التخلف، دون الطبعة، الدار الجامعية المصرية، دون سنة النشر، ص 44.

² Habib Ayadi, droit fixe, c.e.r.p, tunis cartage, 1989, p167.

³ Lucien Mehl et Beltrance, science et techniques fiscales, p.u.f.1984, p67.

⁴ Camille, limpot éditions montaigne, paris, p152.

"كل من تملص أو حاول التملص باستعمال طرق تدليسية في إقرار أساس الضرائب المباشرة أو الرسوم التي تخضع للضريبة، أو تصفيتها سواء كلياً أو جزئياً، يعاقب بغرامة مالية تتراوح بين 5000 دج أو 20000 دج، وبالحبس من سنة إلى خمس سنوات أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط"¹

كما عرفته وزارة المالية الجزائرية على أنه :

- ممارسة نشاط أو تحقيق مداخيل دون معرفة أو علم المصالح الجبائية .
- إخفاء جزء أو كل العمليات المنجزة والمداخل المترتبة .
- التصريح بالحد الأدنى للأجور أو صرف أجور لأشخاص أجنبية عن المؤسسة.
- استرجاع الرسم على القيمة المضافة على أساس فواتير خيالية أو منعدمة.
- إنقاص قيمة المعاملات العقارية.
- إغفال الاقتطاع من المنبع .²

فقد عرف André Barilari الغش على أنه:

"التخفيض أو الامتناع بطريقة غير شرعية عن دفع الضرائب المستحقة ونماذجه متنوعة جدًا كالأخطاء الإدارية في التصريحات، تخفيض الإيرادات تضخيم التفتقات"³

المطلب الثالث: الفرق بين الغش والتهرب الجبائي وأنواعهما

أولاً : الفرق بين الغش والتهرب الجبائي :

يكمن جوهر الفرق بين التهرب الجبائي والغش الجبائي ، كون أن التهرب يكون فيه قصد المكلف متجه نحو تخفيف العبء الضريبي بطرق مشروعة ، لأنه يتمثل في استغلال المكلف للثغرات الموجودة في النظام الجبائي

1 المادة 303فقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة.

2 قري كريمة وآخرون ، الغش والتهرب الضريبي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة لسانس في العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية ، جامعة سطيف ، 2002، ص 19.

3 Andrrée Barilari, fiscal, 2eme edeition, dalloz, paris, 1992, p92.

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

، وكذا الامتيازات الممنوحة و محاولة الاستفادة المثلى منها ، فالمكلف بالضريبة يمارس كافة حقوقه القانونية والاقتصادية لتحقيق أهداف المشروع فلا تجب عليه عقوبات ، وعليه فالتهرب الضريبي يتوفر على العنصر المعنوي (سوء النية)، دون استيفاء العنصر المادي (الطرق التدليسية).

أما الغش الجبائي فالقصد فيه متجه نحو تخفيف العبء الضريبي بطرق غير مشروعة قانونا ، تصل حد التدليس والاحتيال، ومن ثم تفرض عليه عقوبات رادعة حسب نصوص المخالفات التشريعية في كل نظام، فالغش الضريبي بهذه الصورة يتوفر على العنصرين المادي والمعنوي.

لذلك يتعين بنا عدم الخلط بين التهرب والغش الجبائي فالأول يمثل العام والثاني يمثل الخاص ، أي أن الغش الضريبي حالة خاصة من حالات التهرب الجبائي ، أي حالة التهرب من دفع الضريبة عن طريق انتهاك القوانين.¹

ثانيا : أنواع الغش الجبائي

أ: الغش البسيط و الغش المركب

1) الغش البسيط: و هو التصرف الغير مشروع الذي يقوم به المكلف بالضريبة و عن قصد كأن يقدم تصريحات ناقصة أو عدم تقديمها كليا و قد عرفه J.C Martinez " كل تصرف أو حذف بسوء نية لأجل التخلص من الضريبة " ²

2) الغش المركب: هو كل تزيف أو تدليس يقوم به المكلف بالضريبة للتخلص من دفع الضريبة كأن يخفض من رقم الأعمال أو يتاجر بدون فواتير ، أو يضخم النفقات ، و عليه فإن الغش المركب هو مناورة تهدف إلى طمس كل آثار السلوك المتبع من أجل تضليل أعوان الضرائب .

و علاوة على ما سبق ذكره يؤول كل من التهرب و الغش الجبائي إلى نفس الأهداف مع اختلاف الطرق و الوسائل و النتيجة هي إلحاق الضرر بالخزينة العمومية و من أجل ذلك كله اعتبرت المادة 04 من قانون المالية التكميلي لسنة 1992 كل من الغش الجبائي و التهرب جنائية .

¹قرني كريمة وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص28.

2 J.c.Martinerz, op. c.i.t, page 89.

ب/ الغش المشروع و الغش غير المشروع :

1) الغش المشروع : يتمثل هذا النوع من الغش في استغلال المكلف بالضريبة للثغرات الموجودة في القانون و ذلك عن طريق إنقاص حقوقه الجبائية .

2) الغش غير المشروع: و يتم عن طريق المخالفة المباشرة لنصوص التشريع الجبائي كلياً أو جزئياً، مما يؤدي بالمكلف بالضريبة للخضوع إلى عقوبات جبائية مختلفة .

ج/: الغش المحلي و الغش الدولي:

1) الغش المحلي : إن هذا الغش يتم داخل حدود السيادة الجبائية و هو المعبر عنه بالغش المحلي و في هذه الحالة فإن الأعمال التي يقوم بها المكلف تكون داخل حدود جغرافية واحدة و يكون في مواجهة السلطات الجبائية لهذا البلد و يمكن تمييز نوعين داخل هذا الشكل من أشكال الغش هما : الغش الحرفي و الغش الصناعي .

2) الغش العالمي : يتمثل في تفادي دفع الضرائب داخل البلد و تحويل المداخل إلى بلد يتميز بجباية جذابة قصد التقليل من المداخل المقتطعة . ارتفع الغش العالمي بسبب التطور الذي عرفته التبادلات الدولية والسرعة الكبيرة في حركة رؤوس الأموال . و يمكن للغش الدولي من استعمال النصوص التشريعية و القانونية حيث لديها كل الحرية في فتح مقراتها في أي بلد توجد فيه تسهيلات جبائية¹ .

ثانياً: أنواع التهرب الجبائي

أ/التهرب المشروع:

هو التخلص من العبء الضريبي كلياً أو جزئياً دون مخالفة التشريعات الجبائية ،نتيجة استفادته من الفراغات القانونية وأشكاله هي:

-تقوم بعض الشركات إلى تجزئة الشركة الأم إلى شركات فرعية مستقلة قانونياً ،قصد التهرب من تصاعدية الضريبة

1 La même référence

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

- الاستفادة من الثغرات القانونية الذي يقضي عدم إخضاع الهيايات للضريبة، فيقوم المعني في حياته بتوزيع ثروته على الورثة عن طريق الهبة

ب/التهرب الغير المشروع :

يراه الدكتور عبد المنعم فوزي " على أنه يتضمن مخالفة قوانين الضرائب ،فتندرج تحته بذلك كل طرق الغش المالي،وما تنطوي عليه من هذه الطرق من اللجوء إلى طرق احتيالية للتخلص من أداء الضريبة"¹ ويعرفه (j.j Never) بأنه " يتجسد بمجرد إخفاء جزء من الضريبة المستحقة للدفع أو تضخيم الأعباء وهو بذلك سلوك أو تصرف إجرامي"²

من خلال ما سبق ذكره نستخلص إلى النقاط التالية :

- 1 تكون عن طريق تقديم المكلف تصاريح ناقصة أو خاطئة
- 2 تكون عن طريق إخفاء المكلف لأمواله حتى يضلل المصالح الجبائية
- 3 تحويل الأملاك الخاضعة للضريبة إلى الغير

¹عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دون الطبعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص 18.
² j.j Never, "la fraude fiscale international et répression" p.u.f, 1983, p13.

المبحث الثاني: تدابير و وسائل الرقابة الجبائية في محاربة التهرب الجبائي

إن الإدارة الجبائية هي المكلفة بتحصيل المستحقات الجبائية فيجب عصرنتها تماشيا مع النظام الاقتصادي المحلي و العالمي الجديد، من خلال تحديث الإدارة ماديا و بشريا بتجهيزها بوسائل حديثة و النظر في إجراءات العمل و السعي إلى فتح شبكة معلوماتية على المستوى الوطني ، حتى تسهل عملية الرقابة بالتنسيق مع مختلف الهيئات قصد تطويق الظاهرة ، وكذلك العمل على تحسين الكفاءات بها كما وكيفا. وبذلك يتم تحسين العلاقات بين المكلف و الإدارة، بإيجاد مكلف واع لأهمية الضريبة في التنمية و إدارة رائدة في مجال التحصيل الضريبي.

المطلب الأول : الإجراءات الوقائية

أولا : نظام جبائي محكم

سعت الجزائر إلى القيام بإصلاحات جبائية منذ سنة 1991م في إطار الإصلاحات الاقتصادية و المالية الكبرى، وقصد التحكم في الظاهرة و التخفيف من حدتها بإحداث نظام جبائي متكامل و متناسق يضمن إرساء مبادئ الضريبة من خلال تحقيق العدالة و ضمان الإستقرار و المرونة لتحقيق بذلك أهداف من خلال الإستقرار المالي للخزينة من جهة و دعما للتنمية المنشودة من جهة أخرى ، ولن يتحقق إلا بمعالجة النقاط التالية:

أ/على المستوى التشريعي: من جملة الإجراءات الوقائية المتخذة على مستوى التشريع مايلي:

- 1/ التعريف بالتشريعات و النصوص القانونية و اللوائح التنظيمية المختلفة الصادرة عن المشرع، حتى يعرف كل ماله و ماعليه، تحقيقا لبدأ العدالة ضمان الإستقرار .
- 2/ تحديد مفهوم الغش الجبائي في القانون الجبائي الجزائري.
- 3/ المقدره التكليفية لدى المكلف، فلا يعقل أن نحمل المكلف ما لا يطبق وهذا من خلال التصريح و التحقيق الجبائي.
- 4/ المعالجة القضائية للمخالفات الجبائية، و ذلك بإيجاد صيغة الاختصاص النوعي أي وجود قاضي خاص بالقضايا الجبائية.¹

ب/ بساطة النظام الجبائي وعدالته:

1 عمران سامي، الغش و الرقابة الجبائية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات العليا في المالية، المعهد الوطني للمالية، القليعة، 1998، ص53.

سعت الجزائر إلى إحداث إصلاحات جذرية على مستوى جهازها الجبائي الهش، بإحداث تعديلات جديدة هادفة من خلال تبسيط النظام و إلغاء تعقيده وجعله مرنا يتماشى مع التحويلات الاقتصادية التي تشهدها البلاد.

فكلما كان النظام الجبائي بسيطا و سهلا الإعفاءات واضحة، و النسب قليلة، كان اقتناع المكلف أكبر بأدائه لواجباته الجبائية .

وبذلك نصل لتحقيق مبدأ العدالة الضريبية، فلا وجود لواجب ضريبي دون حماية عادلة. فغياب العدالة أمام الضريبة يؤدي إلى الإحساس بالظلم لدى المكلفين، مما يقلل من حسهم المدني و عزمهم تجاه الضريبة، فيزيد الغش الجبائي و تنتشر آثار سيئة.

ثانيا: إرساء قواعد الحس الجبائي لدى المكلف بالضريبة

قد يرجع الغش الجبائي إلى انعدام فكرة الواجب الجبائي لدى أفراد المجتمع،" حتى أن بعضهم لا يرى في التهرب الجبائي حرجا أو مساسا بكرامته الخلقية او بواجبه نحو وطنه بل يرى في تصرفه هذا ما يوحي له بالذكاء و البراعة، ما يستوجب المباهات والفاخرة"¹.

فتنمية الوعي لدى المكلف بالضريبة من أولويات الإدارة الجبائية، من خلال دراسة نفسيته و استعداداته أمام دفع الضريبة، و من ثم السعي إلى ترسيخ الواجب الجبائي من خلال تعريف المكلف بواجباته و التزاماته المالية تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، و إيقاظ روح الوطنية وتحقيق التضامن في تحمل أعباء الضريبة بين مختلف شرائح المجتمع بنشر الثقافة الجبائية عن طريق تنظيم دروس أو إدخالها في البرامج التعليمية في المعاهد و الجامعات، أو عن طريق وسائل الإعلام المختلفة و بذلك يترسخ لدى المكلفين الإيمان القاطع بضرورة المساهمة في تحمل الأعباء العامة، من خلال رفع المستوى الخلقى للمواطنين و غرس القيم الاجتماعية و الأخلاق الحميدة، فمصلحة الفرد من مصلحة الجميع. فمن بين القواعد نذكر:

أ/إعلام المكلف بالضريبة:

من الأدوار المهمة التي يجب على الإدارة أن تقوم بها على أحسن وجه، إتباعها لسياسة رشيدة في التعريف بمدى أهمية الضريبة، ودورها في التنمية و كذا إعلامها لمكلفين بكيفيات التسديد و التصريح بالدفع وملاً الوثائق و أساليب الطعن و المنازعات، بالإضافة إلى الإعلام الدوري بكل التغيرات و المستجدات الجبائية الجديدة.

و كل هذا يأتي بتجنيد كافة الوسائل الفنية و التقنية العصرية التي تتيح الاحتكاك المباشر بالمكلف، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة و التي تبرز دور الجبائية في حياة الأفراد، وكذا تنظيم ندوات و ملتقيات و

¹فلاح محمد، الغش الجبائي وتأثيره على دور الجبائية في التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية و التسير، كلية الاقتصاد، الجزائر، 1996، ص103.

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

أبواب مفتوحة على الجباية، و التي من خلالها يتم معالجة اللبس وشرح الإجراءات و تفسير الغموض الذي ينتاب بعض النصوص و التشريعات القانونية.

ولعل أهم هذه الإجراءات فتح مكاتب إعلامية على مستوى الإدارات الجبائية، لتزيد من درجة تحسين الاتصال المباشر بين المكلف نحو ارتكاب المخالفات و اللجوء إلى الغش.

ب/تحسين العلاقة بين المكلف بالضريبة و الإدارة الجبائية:

إن نجاح أي نظام جبائي متعلق إلى حد كبير على مدى كفاءة وفعالية و نجاعة الإدارة الجبائية، وعلى طبيعة الأسلوب الذي تنتهجه في التعامل مع المكلفين بالضريبة، و خاصة كون النظام الجبائي الجزائري هو نظام تصريحي أكثر منه حقيقي، لذلك تعتبر العلاقات الإنسانية أهم الدوافع لتحسين علاقة المكلف بالخزينة. فالإصلاحات و التعديلات في النظام الجبائي مها كانت جيدة في مضمونها و متماشية مع المتطلبات الاقتصادية، إلا أنها تبقى ناقصة الفعالية إذا إنتابها جوا مشحونا في علاقة الإدارة بالمكلف الناتجة عن النظرة التقليدية و التي مفادها أن الضريبة أداة اغتصاب لأمواله، ضف إلى ذلك فقدان بعض الأعوان لمبادئ المعاملات الإنسانية و يقتصر التكوين على الجانب القانوني و الاقتصادية فقط و إهمال الجانب الإنساني.

ثالثا:ترقية الإدارة الجبائية

تعتبر الإدارة الجبائية الأداة التنفيذية لمختلف التشريعات و الإجراءات الجبائية المتبعة من خلال تحديد الوعاء الضريبي، تحصيله و مراقبته، فالنظام الجبائي المحكم لن يأتي ثماره إلا بإدارة فعالة، تطبقه بإحكام على الواقع. فعدم كفاءة الجهاز الإداري الذي يتميز بالتسيب، التخلف، الإهمال، و اللامبالاة زيادة على انعدام الوعي المهني و نقص التأطير الذي يحول دون التحقيق و الرقابة المنشودة مكافحة ظاهرة الغش الجبائي. لذلك و جب القيام بإصلاحات على مستوى الجهاز الإداري، لترقية و تحسينه، بتزويده بكافة الوسائل المادية و البشرية التي تؤدي إلى رفع مستوى الأداء الجبائي.

أ/تبسيط الإجراءات الإدارية:

تقوم الجهود الإدارية على مراقبة الأنشطة الرئيسية، ونشير هنا فقط إلى ضرورة المراقبة و المتابعة العادلة حتى لا نقع فيما يعرف بـ _____: ضحايا الجباية، أي إخضاع بعض المؤسسات إلى عمليات المراقبة و المراجعة المستمرة و تحميلها مبالغ جبائية تضر بها، دون إخضاع بعض المؤسسات الأخرى لنفس الإجراءات، التي تعتبر نفسها معفية من عملية المراقبة و التحقيق مما يفسح المجال أمامها و اسعا للتهرب و الغش.¹

وعليه فإن تبسيط الإجراءات الإدارية خاصة على العمليات التي تحقق مردودية عالية، وهذا من خلال:

1 بلواضح كميليا وآخرون، دور الرقابة في مكافحة التهرب الضريبي، مذكرة تخرج لنيل شهادة لسانس في العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية، جامعة سطيف، 2001، ص74.

- تبسيط الماضر و التقارير و استبدال تحرير الرسائل باستمارات.
- السرعة المطلوبة في عمليات المراقبة و التحقيق الجبائي حتى لا يتمكن المكلف من تحويل أمواله إلى الخارج قبل إنهاء مهمة المصالح الجبائية.
- القيام بإجراءات فورية تجاه المكلفين المتقاعسين عن التحقيق و الرقابة، بالاعتماد على المراسلات الإدارية.
- التأكد من قسائم التسديد للمكلف و فحص الملف الجبائي لإثبات عدم احتوائه على شهادات جبائية مزورة.

ب/تحسين وسائل التدخل:

بالرغم من لجوء الإدارة الجبائية إلى تقنيات حديثة لمكافحة الغش و التهرب الجبائي، إلا أنها تبقى ناقصة إذا لم تجد التنظيم اللازم على المستوى البشري و المادي. لذلك سعى المشرع الجزائري إلى التفكير في تجسيد النقاط التالية:

- 1/تكييف تنظيم الإدارة الجبائية.
- 2/المهاكل القاعدية.
- 3/المستخدمين.
- 4/تحفيز الأعوان الجبائيين.
- 5/التكوين.
- 6/تدعيم الوسائل المادية و إدخال نظام الإعلام الآلي.¹

المطلب الثاني : الإجراءات الردعية

لقد تعددت الطرق المتبعة لردع التهرب الجبائي من قبل النظام الجبائي فقد تطرقتنا في هذا الصدد إلى وسيلة التنسيق بين الهيئات والإدارات بالإضافة إلى:

أولاً:تدعيم التنسيق بين الهيئات و الإدارات

إن التنوع الضريبي، يفرض على إدارة الضرائب الإلمام بجميع المعلومات، التي من شأنها المساهمة في تحسين طرق وتقنيات التحصيل الضريبي، و بذلك عدم ترك الفرصة أمام المكلفين إلى التلمص و التحايل على القوانين الجبائية، التي تضع الإدارة في وضعية حرجة تحول دون تحقيق النظام الجبائي لأهدافه، إذ أصبحت التصريجات المقدمة غير صحيحة و خاطئة مما يعقد و يصعب عملية الرقابة الجبائية، وبالتالي مزيد من الغش وحدة التزيف المالي على مستوى الخزينة العمومية و الاقتصاد ككل.

وبهذا الصدد قامت الوزارة الوصية بالتنسيق بينها وبين مختلف الهيئات و الإدارات (جمارك - تجارة)، تهدف إلى إضفاء طابع العمل المشترك بتبادل البيانات و المعلومات فيما بينها، وهذا في إطار دخول الجزائر نظام

1 نفس المرجع، ص75.

السوق الحر، الذي يفسح المجال واسعا أمام ارتفاع نسب الاستراد و التصدير، و بالتالي مزيدا من الغش و التهرب و التهريب.

ولقد تجسدت هذه المساعي باتخاذ قرار مشترك (جمارك - ضرائب) يقضي بموجبه المطالبة ببطاقة التسجيل عن الضرائب عند جمركة السلع و ذلك اعتبارا من 1995/07/01، بالإضافة إلى تجسيد فرق مشتركة و لجان التنسيق بين إدارات الضرائب -جمارك- تجارة، وكذا التنسيق مع الهيئات القضائية و دعم التعاون و التنسيق الدولي في المجال الجبائي.

ومثاله توحيد نشاطات الإدارات (جمارك - تجارة - ضرائب).

إن حرص الإدارة الجبائية على قيامها بعمليات التحصيل الجبائي على أحسن ما يرام، و الذي من خلاله يتم تدعيم الخزينة التي تعمل على المحافظة على حقوق المجتمع و توفير جميع متطلبات الحياة بهدف بلوغ التنمية الاقتصادية المنشودة في ظل تطبيق الجزائر سياسة نظام اقتصاد السوق، سعى المشرع إلى وضع سياسة منسجمة من أجل التنسيق بين الإدارات المعنية (ضرائب -تجارة -جمارك) وفي هذا الصدد تم تأسيس لجان تنسيق هدفها:

- 1/ تقييم العمل المشترك في مجال المراقبة.

- 2/ اقتراح مقاييس و إجراءات جديدة تعمل على تطوير المهام المشتركة.

- 3/ تحقيق أعمال مشتركة في مجال المراقبة و قمع الغش و التهرب.

ثانيا: تدعيم التنسيق بين الإدارات والهيئات و تحقيق التعاون و التنسيق الدولي.

إن تنوع واختلاف نشاطات و مهام إدارة الضرائب أدى بها إلى التعامل و بشكل واسع مع العديد من المكلفين، الأمر الذي أصبح يصعب من مهمتها و يلزمها بالتعاون المشترك بين الإدارات و الهيئات حتى تسهل عملها وتحقق الفعالية، ولن يأتي لها ذلك إلا بالتنسيق في برامج التدخل، حتى تتسنى لها عملية المراقبة الدقيقة للعمليات التي يقوم بها المكلفين بالضريبة .ومن بين الهيئات الإدارية الوطنية التي بإمكانها أن تساعد المصالح الجبائية نجد الهيئة القضائية و كذا إيجاد تنسيق دولي، تستطيع من خلالها السيطرة على معدلات التحصيل الجبائي، و محاربة كل أشكال الغش و التهرب الجبائي.

فالتنسيق مع الهيئة القضائية يساعد الإدارة الجبائية على حصر المخالفات الجبائية و إعطائها صبغة ردعية للحد من انتشار الظاهرة، ومن أجل تحقيق الفعالية أكثر أصبح استعمال مؤشر الهوية الجبائية

(L'identifiant Fiscal) و التي استحدثت من طرف المفتشية العامة للضرائب نظرا لإحاطته بجميع المعلومات المتعلقة بالمكلف، و يتم اقتناؤها عن طريق الإعلام الآلي في كل من الولايات و المحاكم و البنوك... الخ.

أما فيما يخص التعاون و التنسيق الدولي، ونظرا للمعطيات الدولية الجديدة فيما يخص المعاملات التجارية و التحول الاقتصادي الذي تعيشه البلاد، و توسيع أنشطة المؤسسات على الصعيد الدولي، أصبح من الضروري

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

على الحكومة اتخاذ إجراءات صارمة لمحاربة مختلف أشكال الغش و طرق الاحتيال و التدليس الجبائي، وفرض رقابة صارمة على الشركات المتعددة الجنسيات وجميع المستثمرين الأجانب، و إخضاعهم لضرورة الإدلاء بتصاريحهم، و التي تخص أموالهم في الخارج و إيراداتهم المحققة، بإلزام المؤسسات المالية بحجز قيمة الضرائب على المداخل المحولة إلى الخارج.¹

ثالثا: العقوبات كوسيلة ردعية.

من الوسائل و التشريعات المتعارف عليها و التي تتبعها الإدارة الجبائية لمكافحة ظاهرة الغش الجبائي، هي فرض عقوبات صارمة و المتمثلة في الأشكال التالية:

❖ عقوبات جبائية.

❖ عقوبات جنائية.

❖ عقوبات إضافية.

أ/ العقوبات الجبائية:

هي العقوبات المطبقة نظاميا حسب القانون الجبائي، مهما كانت نوعية الضريبة المطبقة ومهما كانت نية المكلف بها.²

إذا تبين بعد عملية المراقبة أن الأعمال المصرح به غير مقنع، بالمقارنة مع نوعية النشاط أو طبق خصم خطأ أو قام باكتتاب تصريح على قواعد ناقصة لتؤخذ كعناصر لتحديد الوعاء الضريبي، فيتم التطبيق على مبالغ الحقوق المغفلة العقوبات التالية وهذا حسب ما نصت عليه المادة 193 ق ض م م المادة 116 قانون الرسم على القيمة المضافة.

ب/ العقوبات الجنائية:

حسب المادة 117 من قانون الرسم على الأعمال تعتبر أعمالا تدليسية كل:

1/ الإخفاء أو محاولة الإخفاء للمبالغ و المقبوضات التي يطبق عليها الرسم على القيمة المضافة التي تعتبر دينا على المكلف، و لا سيما عمليات البيع بدون فواتير.

2/ الإغفال العمدي عن تسجيل بعض العمليات التي من شأنها رفع رقم الأعمال و بالتالي الوعاء الضريبي.

3/ تقديم وثائق مزورة قصد الحصول على تخفيض أو تخفيف أو تجنب للضريبة.

4/ الإغفال العمدي عن التصريح بمدخل المنقولات أو رقم الأعمال أو التصريح الناقص.

5/ استعمال المكلف للطرق الاحتيالية، تمكنه من الحيلولة دون دفع الضريبة.

1 أحمد هلوب وآخرون، دور الرقابة الجبائية في محاربة الغش الجبائي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، المعهد الوطني للتجارة، 2003، دون الصفحة.

6/التضخيم في المصاريف عن طريق عمليات وهمية.

ج/العقوبات الإضافية:

- زيادة على العقوبات المالية، وعقوبات السجن، قد يتعرض بعض المكلفين الذين يقومون بعملية التهرب و الغش الجبائي، إلى عقوبات أخرى متمثلة في:
- التسجيل في السجل الوطني لمقترفي الغش: عبارة عن عامل تشهيري بالمكلف لدى كافة الإدارات التجارية و الجمركية الوطنية.
 - الغلق المؤقت للمحلات: هو إجراء إداري يدفع المكلف المتقاعس إلى دفع التزاماته الجبائية، وهي نتيجة فشل كل الجهود لجعله يسدها، وقد تقوم المصالح بحجز الملكيات الخاصة بما في ذلك المحل المغلق.
 - تطبيق حق الشفعة: يتم باقتراح من مدير الضرائب في حالة ثبوت خطأ في التصريح لقيمة العقار، مثلاً مع القيمة الفعلية له وهذا ردعا لهذا التصريح غير الكاف.
 - تجميد الحساب البنكي (عقوبة خاصة بالمستوردين): يخص هذا الإجراء المستوردين الذين قدموا عناوين غير صحيحة و هذا بطلب من إدارة الجباية للبنوك بهدف تجميد حساباتهم وعدم تمكينهم من الإسترداد.

المطلب الثالث: التدابير الحالية لمكافحة التهرب والغش الجبائي

بالرغم من إختلاف تقديرات المبالغ المهربة والخارجة عن نطاق تغطية الرقابة الجبائية، سعى المشرع إلى وضع ميكانيزمات جديدة قصد احتواء الظاهرة.

أولاً: التدابير الجديدة في مجال الغش و التهرب التي يتضمنها قانون المالية لسنة 1997.

بالرغم من الإجراءات و المجهودات الجبارة المبذولة من قبل المصالح الجبائية لمكافحة الغش، إلا أن هذه الإجراءات تبقى غير كافية، ولم ترقى إلى المستوى المطلوب لذلك تضمن قانون المالية لسنة 1997، تدابير جديدة لتحسين وسائل و تقنيات محاربة الغش الجبائي، و التحصيل الإجباري مثل غلق المحلات المؤقت، وفرض عقوبات على مسؤولي المؤسسات و الأجهزة العمومية، الذين عرقلوا حق الأعوان الجبائيين في ممارسة حق الإطلاع على الملفات.

كما تضمن مشروع القانون منع المكلفين الغشاشين من تقديم عروض الصفقات لمدة عشرة سنوات من بداية إثبات الغش وذلك بالتعاون مع أعوان مصالح المنافسة و الأسعار و الأمن.

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

تسليم شهادة الوضعية الجبائية اللازمة للتسجيل في السجل التجاري الوطني، للتأكد من وجود محل الاستغلال و الوثائق القانونية التي تثبت ذلك، و كذا إحداث ضريبة على شكل اقتطاع عند استرداد البضائع الموجهة لإعادة البيع.

ومن جهة أخرى وفي إطار مكافحة الغش الجبائي، تم نشر ثلاث تعليمات و مذكرات وزارية مشتركة تحت إشراف اللجنة الوزارية المشتركة الدائمة المطبقة ابتداء من أوت 1996.

أول هذه التعليمات تنص على تدابير و قوانين تنظيمية لضبط و مراقبة عمل أسواق الجملة للخضر و الفواكه، و التعليمات الثانية تنص على ضرورة تنسيق العمل بين المستويات القاعدية الجبائية و المفتشية المركزية لقمع الغش بمختلف أنواعه، كما تضمنت كيفية تبليغ المحاضر المسجلة كتابيا، و كذا صيغ متابعة المخالفات المتعلقة بالشراء و البيع بدون فاتورة.¹

في حين نصت التعليمات الثالثة على ضرورة مساعدة الجماعات المحلية للمصالح الجبائية و تسهيل مهامها، وتتضمن كافة التعاملات الممكنة بينهما.

ثانيا: التدابير الجديدة في مجال مكافحة الغش و التهرب الجبائي المتضمنة لقانون المالي لسنة 2003

عملا على تحسين و ضمان رقي النظام الجبائي، و الجهاز الرقابي على وجه الخصوص، سعى المشرع الجزائري إلى إدخال تعديلات في كل مرة، قصد تسهيل و تبسيط عمل الإدارة الجبائية و المكلف لتحقيق الفعالية و قمة الأداء الجبائي.

أ/تحديث و إعادة هيكلة الإدارة الجبائية:

بهدف تحديث و تحسين الفعالية للإدارة الجبائية، نص القانون المالية لسنة 2003 على الإجراءات التالية:
* إنشاء هيكل تنظيمي يظم في الأشخاص الخاضعين لضريبة المهمين (الرئيسين)، هذا الهيكل يدعى "مديرية كبريات الشركات" (Direction des grands entreprises)، وتشمل الأشخاص المعينون الذين يحققون رقم أعمالهم أقل أو يساوي 100 مليون دينار، الشركات الأعضاء عبارة عن مجموعات خارجية هامة و مجموعات الشركات التي تحقق رقم أعمالها أكبر من 100 مليون دينار، بالإضافة إلى الأشخاص المعنوية التي تشتغل في المجال المحروقات.

* إنشاء مراكز ضريبة مكلفة بتسيير الملفات الجبائية للأشخاص الخاضعين للضريبة، و التابعين للنظام الحقيقي، بالإضافة إلى المؤسسات التي تصل قدرتها إلى المديرية العامة للضرائب.

ب/ تعزيز التدابير الردعية لمحاربة ظاهري الغش و التهرب الجبائي:

1 مجاوي نصيرة، دراسة حول التهرب و الغش الجبائي. حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1998، ص 154.

*رفع نسبة الدفع المسبق و المطبق على السلع المستوردة، الموجهة خصيصا لإعادة بيعها على حالتها من 2% إلى 4%.

*الحد من ممارسة نشاط الاستيراد للمواد الأولية و المنتجات و السلع القابلة للبيع على حالتها، و ذلك بمنحها إلى شركات ذات رأسمال أكبر أو يساوي 10 ملايين دينار، و المسيرة من طرف مكلفين مقيمين بالجزائر.

• إجبار تحويل كشف شهري لعمليات تحويل الأموال إلى الخارج من طرف هيئات مختصة في هذا المجال، لحساب زبائنهم إلى مديرية الضرائب بإقليم ولايتهم.

• بالنسبة للهيئات التي تحدث من الأولياء إلى أشخاص من الدرجة الثانية أو إلى غير الأولياء، للمبيعات القابلة لأن تكون موضوع إعادة التقييم، و منها التذكير بالحقوق و الرسوم.

*إجبار الأشخاص الذين يجوزتهم TVA، من تحديد حالة خاصة من أجل تطبيق حالات الاقتطاع او التعويض لـ TVA المرتبة عنهم.¹

*تشديد العقوبات الجبائية المطبقة في حالة التهرب الجبائي.

*توسيع لغة الحوار مع بعض هيئات الدولة.

*حرق الأسرار المهنية التي يمنحها رجال الإدارة الجبائية، بالنسبة لهيئات الضمان الاجتماعي، صناديق التعاون، مفتشيات العمل، و الضباط و الأعوان المكلفين بالشؤون البحرية و النقل.

*تقنين غرامة مالية تطبق في حالة الغش في الفوترة.

*إجبارية وضع قسيمة السيارات على الزجاج الأمامي.

1أحمد هلوب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص72.

المبحث الثالث: وسائل النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي

باعتبار أن النظام المحاسبي المالي الجديد يستجيب للمعايير المحاسبية الدولية فقد جاء بجملة من الإجراءات تصب في مجملها لتعزيز الرقابة على المؤسسات وذلك من أجل تحسين المعطيات للسوق الاقتصادية فمثلا تساعد هذه المعايير في تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار وذلك لمصدقية المعطيات المالية؛ وذلك لتطبيقه لمبادئ المحاسبة وفق جملة من التطورات مقارنة بالمخطط المحاسبي القديم بالإضافة إلى تجسيده لمبادئ المعيار الدولي رقم واحد.

المطلب الأول: إعطاء صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة

أولاً : مبادئ المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد

- حسب ما جاء في مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد:
- المحاسبة يجب أن تحترم مبدأ الحيطة والحذر، واجبات المسك، المصدقية والشفافية في عملية المسك، المراقبة، عرض وتبادل المعلومات التي تعالجها
- تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية .
- حسب التشريع الجديد يجب جرد الأصول والخصوم مرة واحدة في السنة على الأقل، سواء كان ذلك بواسطة الجرد المادي أو فحص الوثائق المحاسبية
- التسجيلات المحاسبية تتم وفق طريقة القيد المزدوج، حيث كل عملية تسجيل محاسبي مجراه يكون في حسابين على الأقل، واحد مدين والآخر دائن.
- يجب أن يستند كل قيد محاسبي إلى وثيقة إثباتية مؤرخة .
- على كل وحدة اقتصادية مسك دفتر اليومية، دفتر الأستاذ، ودفتر الجرد مع وجود أحكام خاصة بالنسبة للوحدات الصغيرة جدا. وتستطيع الوحدة الاقتصادية مسك دفاتر ويوميات مساعدة حسب ما

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

تقتضيه حاجات هذه الوحدة، ويتم تركيز التسجيلات على اليومية المساعدة شهرياً في دفتر اليومية.

- يجب أن يحتفظ بالدفاتر المحاسبية والمستندات المؤيدة لها لمدة عشرة سنوات. يمكن للوحدة الاقتصادية مسك المحاسبة يدوياً أو بواسطة نظام معلوماتي¹.

ثانياً: التطورات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي

تمثل التطورات الأساسية في محاسبة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مقارنة مع المخطط الوطني المحاسبي فيما يلي:

- اللجوء إلى القيمة الحقيقية من أجل تقييم بعض الآليات المالية (قيمتها مكتسبة نتيجة تبادل أو بيع).
- اللجوء إلى مفهوم التحديث من أجل تقييم القروض والديون المقدمة من طرف المؤسسة.
- غياب المؤونات المقننة.
- تكاليف الأصول الثابتة (عدم استعمال أعباء التأسيس)
- منع إعادة تقييم الأصول الثابتة في فترات غير محددة (أي في نهاية كل دورة)
- اخذ بعين الاعتبار معايير لمعاينة المؤونات على التكاليف.
- اخذ بعين الاعتبار معايير التسجيل المحاسبي وتقييم الأصول الثابتة العينية.
- تحويلات التكاليف.
- إثبات خسارة القيمة على الأصول.
- فرق التقدير (حساب الأموال الخاصة)
- أرباح أخرى أو خسائر سنوية على الأموال الخاصة.
- ضرائب مؤجلة على الأصول أو ضرائب مؤجلة على الخصوم.
- زيادة القيمة أو نقص القيمة على مبيعات الأصول غير متداولة².

ثالثاً: المعيار المحاسبي الدولي رقم 01

¹ عزوز علي و منلوي محمد، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، كلية علوم الاقتصادية و التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، دون السنة.

² Samir marouani, op.cit p78.

لقد مرّ هذا المعيار بعدة مراحل بحيث حل محل المعيار الدولي رقم 05 و13 وقد أصبح ساري المفعول على القوائم المالية في الأول من يوليو 1998. وقد عدل هذا الأخير ليفرض تطبيقه ابتداء من 01 يناير 2005. بحيث تناول القواعد المنظمة للإفصاح في التقارير المالية؛ وهذه القواعد نلخصها فيما يلي:

1 المعلومات التي يجب عرضها في تقرير مجلس الإدارة:

- الأحداث غير المالية والتغيرات التي طرأت خلال السنة والتي أثرت على عمليات المنشأة.
- التوقعات بالنسبة لمستقبل الصناعة والاقتصاد.
- الخطط المستقبلية بخصوص النمو والتغيرات في العمليات في الفترات المستقبلية.
- حجم وأثر النفقات الرأسمالية الجارية والمتوقعة والجهود البحثية.

2 القواعد المتعلقة بتقرير مراجع الحسابات:

- يعتبر تقرير المراجع المكان الذي يتم فيه الإفصاح عن المعلومات المادية الهامة المتعلقة بالمنشأة موضع الفحص والمراجعة، ولكنه يمكن أن يخدم كطريقة للإفصاح عن الأنواع التالية للمعلومات:
- الأثر النسبي نتيجة استخدام طرق محاسبية تختلف عن الطرق المقبولة قبولاً عاماً.
 - الأثر النسبي الناجم عن التغيير من طريقة محاسبية متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً إلى طريقة أخرى.
 - الاختلاف في الرأي بين المراجع والعميل بخصوص قبول طريقة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية.

والمعلومات الخاصة بالبندين الأول والثاني أعلاه يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية نفسها. وتعتبر الازدواجية في الإفصاح في هذه الحالة أمراً مرغوباً فيه ومطلوباً؛ وذلك من أجل التأكيد لقارئ أو مستخدم التقارير المالية وعدم تضليله عند المقارنة مع تقارير المنشآت الأخرى أو تقارير المنشأة نفسها من فترة إلى أخرى.¹

3 القواعد المتعلقة بعرض القوائم المالية:

القوائم المالية هي عرض مالي منظم للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها. والهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام هو عرض المعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدققها النقدية بما يفيد سلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية. كما تبين القوائم المالية نتائج تولى الإدارة للموارد الموكلة إليها. ولتحقيق هذا الهدف تقدم القوائم المالية معلومات حول ما يلي:

1 حكيمة بوسلمة، عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، دون السنة.

- الأصول.
 - الالتزامات.
 - الحقوق.
 - الدخل والمصروفات بما في ذلك الأرباح والخسائر.
 - التدفقات النقدية.
- وتساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات حول البيانات المالية المستخدمين في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وبشكل خاص توقيت وتوكيد النقد.

4- أساليب عرض المعلومات:

- يتم عرض المعلومات في التقارير المالية وفقاً لأحد الأساليب الآتية:
- الإيضاحات بين قوسين وتستخدم للفت الانتباه إلى رقم معين دون غيره وتأتي في صلب القوائم المالية.
 - الملاحظات الإيضاحية وتظهر في أسفل القائمة وهنا يشار إلى رقم الملحوظة في صلب القائمة.
 - الجداول المساعدة وهي تساعد على معرفة تفاصيل الرقم الإجمالي الذي ظهر في صلب القوائم المالية.
 - البنود المقابلة وهي وضع الحسابات التي لها علاقة ببعضها بشكل قريب.¹

5- مكوّنات القوائم المالية تتمثل فيما يلي:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة التدفقات النقدية
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية التي تبين ما يلي:
 - ❖ جميع التغيرات في حقوق المساهمين.
 - ❖ التغيرات في حقوق المساهمين عدا تلك الناجمة من العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين.

6 المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي:

تنص الفقرة 68 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على وجوب احتواء قائمة المركز المالي كحد أدنى

1 نفس المرجع.

على البنود الآتية:

- الممتلكات، المصانع والمعدات.
- الاستثمارات العقارية.
- الأصول غير الملموسة.
- الأصول المالية (باستثناء البنود 5 - 7 - 8).
- الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية.
- المخزون.
- الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.
- حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية.
- النقد وما يعادل النقد.
- الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.
- الالتزامات المالية (متضمنة البنود 7 - 9).
- الالتزامات والموجودات الضريبية حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (12) "ضرائب الدخل".
- رأس المال المصدر والاحتياطيات.¹

7- المعلومات التي تُعرض إما في صلب قائمة المركز المالي أو الإيضاحات:

يجب على المنشأة أن تفصح عما يأتي إما في صلب قائمة المركز المالي أو الإيضاحات، كما جاء في الفقرة 76 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1):

أ- بالنسبة لكل فئة من رأس المال المساهم:

- عدد الأسهم المصرح بها.
- عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل وعدد الأسهم المصدرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل.
- القيمة الاسمية لكل سهم.
- مطابقة عدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة.
- الحقوق و الامتيازات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم.
- أسهم المنشأة التي تملكها المنشأة نفسها أو شركاتها الفرعية أو شركاتها الزميلة.
- الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ.
- ب- وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملاك.

1 نفس المرجع.

8- المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل:

وفقاً لما جاء في الفقرة 81 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) فإن قائمة الدخل يجب أن تشمل كحد أدنى البنود التي تعرض المبالغ التالية:

- 1- الإيراد.
- 2- تكاليف التمويل.
- 3- نصيب الأرباح أو الخسائر من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- 4- المصروف الضريبي.
- 5- الربح أو الخسارة.¹

9- البيانات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو الإيضاحات:

تنص الفقرة 88 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على أنه: "يجب على المنشأة أن تعرض إما في صلب قائمة الدخل أو في إيضاحاتها تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف مبني إما على طبيعة المصروفات أو وظيفتها ضمن المنشأة، وكلاهما يوفر معلومات مناسبة وملائمة".

10- التغيرات في حقوق المساهمين:

بناء على ما جاء في الفقرة 96 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) يجب على المنشأة عند عرض قوائمها المالية تظهر مايلي:

- 1- الربح أو الخسارة للفترة.
 - 2- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين.
 - 3- إجمالي الدخل والمصروف للفترة.
 - 4- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامل معها:
- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.
 - رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية والتغيرات خلال الفترة.
 - مطابقة بين القيمة المسجلة لكل فئة من الأسهم العادية برأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة كل حركة بشكل منفصل.

1 نفس المرجع.

11- الإفصاح عن السياسات المحاسبية:¹

تتضمن السياسات المحاسبية المبادئ والقواعد والأعراف والأحكام والإجراءات التي تتبناها الإدارة في إعداد القوائم المالية.

كما يجب على الإدارة مراعاة الاعتبارات الثلاثة الآتية في اختيارها وتطبيقها للسياسات المحاسبية المناسبة ولإعداد القوائم المالية:

- الحيلة والحذر وذلك بمراعاة التخطيط في قياس نتيجة العمليات لدى إعداد القوائم المالية، ولا يبرر الحذر تكوين احتياطات سرية أو غير معلنة.
 - تغليب الجوهر على الشكل، بحيث يتم عرض وتقييم العمليات والأحداث وفقاً لواقعها ومضمونها الحقيقي (جوهرها) وليس شكلها القانوني فقط.
 - الأهمية النسبية في عرض المعلومات المالية المنشورة، ويجب مراعاة الأهمية النسبية وذلك بالإفصاح عن كل البنود التي يكون لها تأثير مادي على عملية اتخاذ القرارات.
 - فباعتبار الإفصاح عن السياسات المحاسبية جزءاً متمماً للقوائم المالية، وتقديم هذا الإفصاح في الملاحظة الأولى على القوائم المالية أو تقديمها في ملخص منفصل باسم "السياسات المحاسبية الهامة" يلي ملاحظات القوائم المالية. أما محتوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية فيجب أن يتضمن كحد أدنى اختيارات المنشأة في المجالات الآتية:
 - الإفصاح عما إذا تم الاختيار من بين البدائل المحاسبية المقبولة عموماً، مع بيان مجموعة البدائل التي وقع عليها الاختيار.
 - الإفصاح عما إذا استخدمت المنشأة معايير وطرق محاسبية خاصة بمجال نشاط أو صناعة معينة، مثل إتباع المعالجة الخاصة بنفقات الأبحاث والتطوير في شركات البترول أو تقويم الاستثمارات في المنشآت المالية.
 - الإفصاح عما إذا تم إعداد القوائم المالية على أساس يختلف عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. كما لو تم الإعداد على أساس فرض التصفية بدلاً من الفرض المقبول عموماً وهو فرض الاستمرارية.
- والإفصاح عن هذه السياسات المحاسبية لمنشأة معينة يزيد من منفعة معلومات القوائم المالية من خلال معرفة الطريقة المستخدمة في إهلاك الأصول الثابتة، والسياسة المتبعة في استنفاد الأصول غير الملموسة وكذلك الطريقة المستخدمة في تقييم المخزون السلعي. وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين في هذه المنشأة.²

1 نفس المرجع.

2 نفس المرجع.

12- الإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية:

يقصد بالتغييرات في السياسات المحاسبية الانتقال من مبدأ محاسبي مقبول عموماً إلى مبدأ محاسبي بديل مقبول هو الآخر، كالانتقال من طريقة **FIFO** في تقييم المخزون إلى طريقة **LIFO**، ويعتبر هذا النوع من الإفصاح مهم جداً خاصة للشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية. حيث أن هناك من يرى أن التغييرات في صافي الدخل (الناتجة عن التغيير في الطريقة المحاسبية) لا تؤثر بدرجة مهمة على السعر السوقي للسهم إذا تم الإفصاح عنها. ومن ناحية أخرى تؤيد افتراضات السوق الكفاء الاستنتاج الذي يقرر أن الإفصاح في حد ذاته سوف يكون كافياً إذا تمكن المستثمرون المحنكون أو المحللون الماليون من التفسير الصحيح للقوائم المالية.

13- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية:

وتتمثل الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية في:

- الأحداث التي تؤثر مباشرة على الأرقام والمبالغ المنشورة في القوائم المالية.
 - الأحداث التي تغير بشكل مادي التقييمات الصحيحة المستمرة للميزانية أو العلاقات بين أصحاب حقوق الملكية، أو تؤثر بشكل مادي على فائدة الأنشطة المنشورة للسنة السابقة كوسيلة للتنبؤ للفترة الجارية.
 - الأحداث التي يمكن أن تؤثر بشكل مادي على العمليات التشغيلية أو التقييمات المستقبلية.
- وقد تتطلب معالجة الأحداث اللاحقة ما يلي:
- تعديل قيمة الموجودات والمطلوبات.
 - أو فقط الإفصاح عنها دون تعديل القوائم المالية.

14 - فرضية استمرارية المنشأة:

تنص الفقرة 23 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على أنه: "عند إعداد القوائم المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. ويجب إعداد القوائم المالية على أساس أن المنشأة مستمرة ما لم يكن هناك نية لدى الإدارة إما بتصفيتها أو بالتوقف عن المتاجرة أو ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك. وعندما تكون الإدارة أثناء قيامها بإجراء تقييمها على علم بحالات عدم تأكد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة في قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد هذه. وعندما لا يتم إعداد القوائم المالية على أساس أن المنشأة

مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس الذي تم بموجبه إعداد القوائم المالية، وسبب عدم اعتبار المنشأة أهما منشأة مستمرة".

وبناءً على ذلك يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات محاسبية متساوية، غالباً ما تكون سنة مالية (12 شهراً) من أجل معرفة نتيجة أعمال المنشأة في نهاية كل فترة محاسبية بدلاً من الانتظار حتى تصفية المنشأة تصفية كاملة.¹

15- أساس الاستحقاق المحاسبي:

يجب على المنشأة المستمرة إعداد قوائمها المالية عدا المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي، كما جاء في نص الفقرة 25 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1). وهذه الفقرة تعني أن يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها وليس عندما يتم استلام أو دفع النقد أو ما يعادله، ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية والإفصاح عنها في القوائم المالية للفترة التي تتعلق بها. أي يتم الاعتراف بالنفقة في الفترة التي تخصها وليس وقت دفع النفقة.

16- ثبات العرض:

تنص الفقرة 27 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على أنه: "يجب الإبقاء على عرض وتصنيف البنود في العمليات المالية من فترة إلى الفترات التالية لها، إلا في الحالات التالية:

- إذا تبين تغير هام في طبيعة عمليات المنشأة أو مراجعة لعرض تقاريرها المالية، وأن التغير سينجم عنه عرض مناسب أكثر للأحداث والعمليات.
- إذا تطلب معيار دولي إجراء تغيير في العرض".²

المطلب الثاني: سهولة التحقيق في الحسابات

إنّ لمخرجات النظام المحاسبي المالي الجديد دور فعال في تسهيل عملية التحقيق في الحسابات وتمثل هذه المخرجات في القوائم المالية بحيث هي عبارة عن مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية تعطي للمستثمر صورة واضحة وصادقة للوضع المالي للمؤسسة وأداء حزينة المؤسسة في نهاية كل دورة بالإضافة إلى سهولة التحقيق فيها.

1 نفس المرجع.

2 نفس المرجع.

أولاً: مكونات القوائم المالية

تتكوّن القوائم المالية بالجدول التالي :

- الميزانية
- حسابات النتائج
- جدول تدفقات الخزينة
- جدول التغيرات في رؤوس الأموال
- الملاحق

ثانياً: أهداف القوائم المالية

إن الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها تنشأ أساساً من احتياجات الجهات الخارجية التي تقوم باستخدام تلك القوائم، والذين تنقصهم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها على المؤسسات، وانطلاقاً من تحديد قطاعات المستفيدين وحاجياتهم المشتركة فإنه يمكن تحديد أهم أهداف القوائم المالية، وهذا ما تعرض له الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في الفقرة 12، على أن الهدف من القوائم المالية هو توفير معلومات عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الحالة المالية للمؤسسة التي تعتبر مفيدة لطائفة واسعة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وبالأخص المستثمرين باعتبارهم الموردين الأساسيين لرأس المال المخاطر للمؤسسة، وبالتالي فإن تلبية احتياجاتهم من المعلومات تلي وتحقق رضا مستخدمين آخرين وذلك لتحقيقها الأهداف التالية:¹

- توفير المعلومات النافعة لتقدير احتمال تحقق تدفقات الخزينة وكذلك أهمية هذا التدفق وفترات حدوثه الممكنة؛
- عرض الوضعية المالية للمؤسسة وخصوصاً الموارد الاقتصادية، وكذلك الالتزامات وأثار العمليات والأحداث القابلة لتغيير الموارد والالتزامات، وتعكس أدائها؛

1 زغدار أحمد وآخرون، مقومات عرض المعلومات في ظل معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية علوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، دون السنة.

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

- تبين طرق المؤسسة في تحقيق وإنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال وتمويل الاستثمارات واتجاه عوامل أخرى التي من شأنها أن تؤثر على السيولة و قدرة المؤسسة على الوفاء.
- تقديم معلومات عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين.

ومنه فإن المعلومات حول الوضعية المالية توفر أساسا من طرف الميزانية (le bilan)، أما المعلومات حول الأداء فتوفر من طرف قائمة حساب النتيجة (le compte de résultat)، وفيما يخص المعلومات حول تدفقات الخزينة فهي توفر من قبل قائمة تدفقات الخزينة (état des flux de trésorerie)، إضافة إلى معلومات أخرى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية،¹

ثالثا : عناصر القوائم المالية وتمثل في: (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تدفقات الأموال الخاصة، الملاحق)

1/الميزانية:

أ/تعريف الميزانية:

تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، كما تقدم الميزانية موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلان منفصلين عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية.

ب/أهمية الميزانية:

تفصح الميزانية عن المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة في تاريخ محدد، وتوفر الميزانية معلومات للمستخدمين عن طريق طبيعة ومقدار الاستثمار في أصول المنشأة لدائيتها وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمنشأة.²

عموما تساهم الميزانية في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساسي لـ:

1 نفس المرجع.

2 أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، دون الطبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص120.

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

- ✓ حساب معدلات العائد؛
- ✓ تقييم هيكل رأس مال المنشأة؛
- ✓ تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المنشأة؛

ج/مكونات الميزانية

جدول رقم 02: مكونات الميزانية (جانب الأصول)

الأصول	
ول	
الأصول المتداولة	الأصول الغير متداولة
المخزونات و الحسابات الجارية	القيم الثابتة المعنوية قيم معنوية أخرى
الزبائن و مدينون آخرون	القيم الثابتة المادية وتضم الأراضي المباني قيم ثابتة أخرى قيم ثابتة للتنازل القيم الثابتة الجارية
مدينون آخرون	الأصول المالية و تضم سندات معاد تقييمها سندات مساهمة ثابتة مساهمات و حقوق مماثلة

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

حسابات الخزينة الموجبة وما يعادها	قروض و أصول مالية غير متداولة أصول ضريبية مؤجلة
-----------------------------------	--

المصدر: شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

جدول رقم 03: مكونات الميزانية (جانب الخصوم)

الخصوم		
وم		
أ/ الأموال الخاصة	ب/ الخصوم الغير المتداولة	ج/ الخصوم المتداولة
- رأسمال المطلوب	- قروض وديون مالية طويلة الأجل	- المورددين و الحسابات الملحقة
- رأسمال الغير المطلوب	- التزام ضريبي مؤجل	- الضرائب
- الإحتياطات	- خصوم أخرى غير متداولة	- ديون ودائنون آخرون
- فرق إعادة التقدير	- مؤونات و إيرادات مقدمة و الخصوم المماثلة	- حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادها
- الأموال الخاصة		
- مرحل من جديد		
- نتيجة الدورة		

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

				<ul style="list-style-type: none"> - سندات موضوعة موضوع العدالة - مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بما - سندات أخرى مثبتة - قروض و أصول مالية أخرى غير جارية - ضرائب مؤجلة على الأصل
				مجموع الأصول غير الجارية
				<p>أصول جارية</p> <ul style="list-style-type: none"> - مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ - حسابات دائنة و استخدامات مماثلة - الزبائن - المدينون الآخرون - الضرائب وما شابهها - حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة - الموجودات و ما شابهها - الأموال الموظفة و الأصول مالية الجارية الأخرى - الخزينة
				مجموع الأصول الجارية
				المجموع العام للأصول

المصدر: منشورة وزارة المالية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 91، بتصرف.

جدول رقم 05: ميزانية الخصوم

الخصم	ملاحظة	السنة 200N	السنة 200N-1
-------	--------	------------	--------------

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

			<hr/> <hr/> <p>وم</p>
			<p>رؤوس الأموال الخاصة رأسمال تم إصداره رأسمال غير مستعان به علاوات و احتياطات فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة صافية رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد حصة الشركة المدججة حصة ذوي الأقلية</p>
			<hr/> <p>المجموع</p> <hr/> <p>وع 1</p>
			<p>الخصوم الغير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا</p>
			<p>مجموع الخصوم الغير الجارية 2</p>
			<p>الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ورسوم ديون أخرى خزينة سلبية</p>

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

			مجموع الخصوم الجارية 3
			مجموع عام للخصوم 3+2+1

المصدر: نفس المرجع، ص 92، بتصرف.

ملاحظة: يشكل النموذج السابق للميزانية نموذج قاعدي يجب تكييفه مع كل كيان قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم (إحداث فصول جديدة أو فصول فرعية، أو حذف فصول غير هامة وغير ملائمة في نظر مستعملي القوائم المالية).

ب/ حسابات النتائج

1 تعريف حساب النتائج: حسب النظام المحاسبي المالي الجديد فإن حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).

وكما هو الشأن بالنسبة لبقية الكشوف فإن حساب النتائج يضبط تحت مسؤولية مسيري الكيان، ويتم إصداره خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية، ويجب أن يكون متميزا عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يقوم بنشرها ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية.
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدجة أو حسابات مركبة).
- تاريخ الإقفال.
- العملة التي يقدم بها.

ويتم تبيان أيضا بعض المعلومات الأخرى التي تسمح بتحديد هوية الكيان.

- عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه.
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.

- اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء.
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

ويتم تقديم كشف حساب النتائج إجباريا بالعملة لوطنية، ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشف إلى ألف وحدة، كما يوفر الكشوف المعلومات التي تسمح إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة (وهو الأمر الذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي القديم) من ذلك حيث أن:¹

كل فصل من فصول حساب النتائج يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.

يشتمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي (وهذا ما لم يكن متوفرا في المخطط المحاسبي لسنة 1975، وإذا حدث تغيير لطريقة التقييم أو التقديم أن أحد الفصول المرقمة ما لا يمكن مقارنته بفصل السنة المالية السابقة، فمن الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل عملية المقارنة وعدم توافر المقارنة (بفعل وجود مدة للسنة المالية مختلفة أو لأي سبب آخر) فإنه يجب توضيح إعادة ترتيب أو التعديلات على المعلومات الرقمية التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.²

2 أهمية حساب النتائج:

إن الهدف الرئيسي لمعظم الوحدات الاقتصادية هو تحقيق الأرباح، والربح كما أشرنا سابقا هو الزيادة في حقوق الملكية الناتج من عمليات تلك الوحدة على النقيض من الخسارة التي تؤدي إلى نقص في حقوق الملكية، فعادة ما تؤدي الأرباح إلى زيادة إجمالي الأصول وبالتالي زيادة حقوق الملكية.

وطالما أن الأرباح تعتبر من المبررات الجوهرية لوجود واستمرار أي وحدة اقتصادية فإن ذلك ما يبرر الأهمية الكبيرة لوظيفة نظام محاسبي يسعى لتوفير معلومات عن تلك الأرباح.

يكتسب حساب النتائج أهميته من خلال:³

✓ توفير معلومات للمستثمرين والدائنين تساعد على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم

1 أوسرير منور وآخرون، دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير الحاسبية الدولية، كلية علوم الاقتصادية و التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، دون السنة.

2 نفس المرجع.

3 أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل، لتقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة بالنسبة للمستثمرين، ولتحديد احتمال استرداد حقوقهم بالمنشأة بالنسبة للدائنين؛

✓ يساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم الأداء السابق للمنشأة وإمكانية التنبؤ بالأداء المستقبلي من خلال التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل؛

✓ يساعد مستخدمي القوائم المالية على تحديد خطر (درجة عدم التأكد) عدم تحقيق تدفقات معينة، فالمعلومات عن المكونات المختلفة للدخل، الإيرادات، المصروفات والمكاسب والخسائر، حيث يبرز العلاقة بين هذه المكونات المختلفة، وتسمح هذه المكونات للمستخدم مثلا بتقدير أثر التغير في الطلب على منتج الشركة على الإيرادات والمصروفات ومن ثم الدخل.

3 شكل حساب النتائج وعرضه حسب النظام المحاسبي المالي:

جدول رقم 06: حسابات النتائج

أرصدة سنة n	أرصدة من السنة n-1	ملاحظة	البيانات
			رقم الأعمال تكلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			نواتج أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

			النتيجة العمليانية
			تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة نواتج مالية أعباء مالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجب على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية النواتج غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: نفس المرجع ، ص 93.

ج/جدول التدفقات

1 - مفهوم جدول تدفقات الخزينة :

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة. ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها. ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.

2 - مكونات جدول تدفقات الخزينة :

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية :

- التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تولد عنها منتجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل).
- تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض).¹

3- عرض جدول تدفقات الخزينة :

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئات مالية و جامعات و معاهد مختصة و فرق بحث و محللين ماليين و غيرها، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة، ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي و المالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة :

- الطريقة المباشرة؛ الطريقة غير المباشرة.

جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من إلى

جدول رقم 07: جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

السنة المالية n-1	السنة المالية n	ملاحظة	البيانات
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين

¹نصر الدين ندير، جدول تدفقات الخزينة، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية علوم الاقتصادية و التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، دون السنة.

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

			الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (1)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (2)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (3)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات
			تغير الخزينة للفترة (3+2+1)
			الخزينة و معدلها عند افتتاح السنة المالية
			الخزينة و معدلها عند إقفال السنة المالية
			تغير الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: نصر الدين ندير، مرجع سبق ذكره.

جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من إلى

جدول رقم 08: جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

السنة المالية n-1	السنة المالية n	ملاحظة	البيانات
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات (تسويات) لـ : الإهتلاكات و المؤونات تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى تغير الموردين و الديون الأخرى نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج)

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

			الخزينة و معدلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة و معدلاتها عند إقفال السنة المالية تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية(1)
			تغير الخزينة خلال الفترة

المصدر: نفس المرجع.

د/ جدول تغير الأموال الخاصة

1تعريف جدول تغير الأموال الخاصة:

يتطلب المعيار IAS1 أن تقوم المنشأة بتقديم جدول تغير الأموال الخاصة أو كما يسمى أيضا بقائمة التغيرات في حقوق الملكية كجزء منفصل في القوائم المالية، حيث يتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة، إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في حساب النتائج.

2 مزايا جدول تغير الأموال الخاصة:

يحقق جدول تغير الأموال الخاصة المزايا التالية:¹

- ✓ التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها؛
- ✓ التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛
- ✓ التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

3 مكونات جدول تغير الأموال الخاصة والمعلومات الواجب توفرها:

يقدم جدول تغير رأس المال حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية ويمكن عرض وتقديم أهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول:²

النتيجة الصافية؛ حركة رأس المال (زيادة، نقصان أو استرجاع)؛ مكافآت رأس المال (توزيع الحصص)؛
نواتج

1 خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS 2007، دون الطبعة، إثناء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008، ص126.

2 شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص81.

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال؛ تغيرات في الطرق المحاسبية أو تصحيح أخطائها التي لها أثر مباشر على رأس المال.

4 عرض جدول تغيرات الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي:

جدول رقم 09: جدول تغيرات الأموال الخاصة

الاحتياط و النتيجة	فرق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأسمال الشركة	ملاحظة	اليبي

						ان _____
						رصيد 200N-2/12/31
						تغيير الطريقة المحاسبية
						تصحيح الأخطاء الهامة
						إعادة تقييم الثببتات
						الأرباح و الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج
						الحصص المحررة
						زيادة رأسمال
						صافي النتيجة المالية
						رصيد 200N-1/12/31
						تغيير الطريقة المحاسبية
						تصحيح الأخطاء الهامة
						إعادة تقييم الثببتات
						الأرباح و الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج
						الحصص المحررة
						زيادة رأسمال

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

						صافي النتيجة المالية
						رصيد 200N/12/31

المصدر: منشورة وزارة المالية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص100.

ه/ الملاحق

1 تعريف ملاحق القوائم المالية:

حرصا على تقديم توضيح أفضل لمستعملي القوائم المالية، يتوجب على المؤسسة تقديم نقاط إضافية حول بعض التوضيحات الخاصة المرتبط بما تحتويه الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

2 الهدف من ملاحق القوائم المالية:

تعتبر الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، وذلك لأنها تتضمن هوامش وملاحظات وتوضيحات لما تضمنته القوائم المالية والتي تعتبر ضرورية لفهم القوائم المالية، وبدون وجودها تعتبر القوائم المالية غامضة ولا يمكن أن تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات برشادة وعقلانية.

3 محتوى ملاحق القوائم المالية:

تتضمن الملاحق جداول ملحقه لشرح الأعباء أو النواتج خاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي على الطرق المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم، الوحدات والفروع والشركة الأم، التحويلات ما بين الفروع والشركة الأم.

4 عرض الملاحق حسب النظام المحاسبي المالي:

يمكن عرض هذه الملاحظات بأحد الأساليب التالية:¹

- (1) التفسيرات بين الأقواس: مثل قرض السندات مثلا(القيمة الاسمية للسند 50 دينار، بفائدة 9 %)
- (2) الملاحظات الهامشية: بيان نوعية الاستثمارات قصيرة الأجل بأنها معدة للمتاجرة أو متاحة للبيع؛

1 خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص143.

- (3) الجداول الإضافية: مثل جدول الممتلكات، المنشآت والمعدات والذي يبين تكاليفها التاريخية ونسب امتلاكها ومجمعات اهتلاكها وقيمها الدفترية، وكذلك جدول يوضح تحليل للمصروفات العمومية والإدارية؛
- (4) الحسابات ذات الطبيعة المتعارضة مثل الحسابات المدينة المرهونة لبنك على ذمة قرض منه؛
- (5) حسابات التقييم مثل حسابات الأصل غير المتداولة ومجمع إهلاكه كحساب مقابل؛
- (6) السياسات المحاسبية: حيث يتم عرض كافة الأسس والسياسات والقواعد التي تمت بها المعالجات المحاسبية والتي كذلك أعدت كذلك على أساسها القوائم المالية، وتعتبر السياسات المحاسبية هامة لفهم القوائم المالية وقراءة الأرقام التي تحتويها، وهذه السياسات مثل: أسلوب الإهلاك، وأسلوب تقدير تكلفة البضاعة، وأسلوب تقدير الاستثمارات المالية.¹

المطلب الثالث: الضريبة الآجلة (المؤجلة)

أولاً: مفهوم الضرائب المؤجلة:

- بالنسبة لحسابات الضرائب المؤجلة هي كل الضرائب غير المتوقعة بعد إقفال السنة المالية وإعداد القوائم المالية التي تقدم النتيجة بعد حساب الضرائب المستحقة عليها وفق النظام الجبائي المعمول به دون الأخذ بالتغيرات التي قد تطرأ عليه ومن شأنها ترتيب ضرائب جديدة على عاتق المؤسسة تحسب آجلاً وفق الحالات التالية:
- 1/ حالة الفرق الزمني في تقييد الإيرادات والأعباء محاسبياً وأخذها في عين الاعتبار جبائياً بصفة لاحقة.
 - 2/ حالة الخسائر الجبائية أو الأرصدة الدائنة لبعض أنواع الضرائب التي يمكن أن تحمل لسنوات مستقبلية أو لتغطية ضرائب مستقبلية محتملة إذا كان القانون الجبائي يسمح بذلك.
 - 3/ الإلغاءات وإعادة المعالجة الموجهة في إطار تقديم القوائم المالية المجمعة.
 - 4/ الضرائب المؤجلة تتعلق حسب نوع التأجيل الزمني أو حسب نوع الخسارة الجبائية، أو نوع الدين الضريبي غير المستعمل أو المسجل بصفة مستقلة.
- كما يمكن المقاصة بين الضرائب المؤجلة من سنوات سابقة سواء في الميزانية أو جدول حسابات النتائج إذا توفرت على الشروط التالية:
- * الديون والحقوق الناتجة عن نفس الإدارة الجبائية ونفس المؤسسة الخاضعة للضريبة.

1 نفس المرجع.

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

* في حالة وجود نص قانوني نافذ للمقاصة مع الأخذ بعين الإعتبار طبيعة وأصل الضريبة المعناة بالمقاصة ومصطلح مؤجلة يعني أنها لا تخص الفترة الزمنية الحالية¹

ثانيا: المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة :

تم اعتماد المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل المؤجلة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية؛ من خلال الحسابات التالية:

جدول رقم 10: جدول أسماء الحسابات المتعلقة بالضرائب الدخل المؤجلة

رقم الحساب	اسم الحساب
133	الضرائب المؤجلة على الأصول
134	الضرائب المؤجلة على الخصوم
692	فرض الضريبة المؤجلة على الأصول
693	فرض الضريبة المؤجلة على الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين.

- في حالة ضرائب الأصول المؤجلة، يجعل حساب 133 مدىنا، مقابل جعل حساب 692 دائنا؛
- في حالة ضرائب الخصوم المؤجلة، يجعل حساب 134 دائنا، مقابل جعل حساب 693 مدىنا².

ثالثا: المعيار الدولي رقم 12 :

¹ أحمد هلوب وآخرون، مرجع سبق ذكره، دون الصفحة.

² شنوف شعيب، الممكن والغير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الإشكالات والتحديات، الملتقى العالمي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، معهد العلوم الاقتصادية و التسيير، المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي 2010.

الفصل الثاني: فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي - متطلبات وميكانيزمات

يهدف هذا المعيار إلى شرح المعالجة المحاسبية للضرائب الدخل بحيث تشمل كل من الضرائب المحلية والأجنبية المبنية على الأرباح الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى ضرائب الاقتطاع التي تستحق الدفع عند توزيع الحصص. وتعتبر القضية الرئيسية في محاسبة ضرائب الدخل هي كيفية حساب التبعات الضريبية الحالية والمستقبلية الخاصة بالاسترداد المستقبلي للقيمة المسجلة للالتزامات المعترف بها في الميزانية العمومية للمنشأة.¹

أ/ الاعتراف

يتم الاعتراف بأصل الضريبة المؤجلة بالنسبة لخسائر الضريبة غير المستخدمة والمرحلة والتخفيضات الضريبية غير المستخدمة إلى الحد الذي يرجح معه توافر ربح مستقبلي خاضع للضريبة والذي يمكن استغلال الخسائر و التخفيضات الضريبية غير المستخدمة بناء عليه.

ب/ القياس

تقاس الأصول الضريبية المؤجلة والتزاماتها بمعدلات ضريبية من المتوقع تطبيقها على الفترة حين يتم تحقيق الأصل أو تسوية الالتزام بناء على معدلات الضريبة السارية أو التي تم تفعيلها بدرجة كبيرة بحلول نهاية فترة إعداد التقارير.

يعكس قياس التزامات وأصول الضريبة المؤجلة التبعات الضريبية الناتجة عن الطريقة التي تتوقع بها المنشأة بتاريخ الميزانية العمومية استرداد أو تسوية القيمة المسجلة لأصولها والتزاماتها ولا تخصم الأصول الضريبية والالتزامات

يتم مراجعة القيمة المسجلة لأصل الضريبة مؤجل في كل تاريخ ميزانية عمومية وتقلص المنشأة المسجلة لأصل الضريبة المؤجل إلى الحد الذي لا يعود فيه من المرجح توفر ربح كاف خاضع للضريبة للسماح باستغلال المنفعة من جزء أو من كل ذلك الأصل الضريبي المؤجل ، ويتم عكس أي تقليص كهذا إلى الحد الذي يصبح معه توفر ربح كاف خاضع للضريبة.

1 <http://www.sqarra.com/pdf/iaccts/12.pdf>, p01 ,16/05/2012.

خلاصة الفصل

من خلال ما ذكرناه في هذا الفصل تمكّننا من التعرف النظام الجبائي والمشاكل التي يتخبط حولها التي تأتي في مقدمتها التهرب الجبائي والغش الجبائي بحيث لهاتين الظاهرتين آثار سلبية عديدة والأهم من ذلك أسباب لتواجدها وجب دراستها للتقليل من هذه الظاهرة بحيث تطرقنا إلى وسائل النظام الجبائي في مجاهدة هذه التحديات بحيث هذا النظام يتطور ليساير التغيرات التي تحدث في الحياة الاقتصادية .

وقد تناولنا في المبحث الثالث الإضافات التي يمنحها النظام المحاسبي المالي الجديد التي يساعد بها النظام الجبائي في محاربة التهرب الجبائي والمتمثلة خصيصا في مخرجات النظام المحاسبي المالي الجديد التي تسعى إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بحيث أهم مبدأ لهذه المعايير مبدأ الإفصاح الذي يفيد بطريقة مباشرة النظام الجبائي .

بحيث تطرقنا في هذا الصدد إلى المعيار الدولي رقم واحد الذي يتعلق بمبدأ الإفصاح بالإضافة إلى المعيار الدولي الثاني عشر الذي يتعلق بضرائب الدخل بالإضافة إلى مخرجات النظام.

الفصل الثالث :

دراسة حالة مديرية

الضرائب لولاية غرداية - واقع و تحديات

الفصل الثالث :

دراسة ميدانية لمديرية

الصّرائب لولاية غرداية - واقع و تحديات

تمهيد

بعد الانتهاء من الجانب النظري والذي تطرقنا من خلاله إلى مختلف النقاط المتعلقة بآليات النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي، وذلك من خلال إعطاء صورة صادقة للمؤسسة وسهولة التحقيق في الحسابات فإننا في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الأساليب التي تقوم بها إدارة الضرائب لمكافحة التهرب الجبائي، فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث إلى ثلاثة مطالب حيث في المبحث الأول تطرقنا إلى المدخل العام لمديرية الضرائب، أمّا في المبحث الثاني فتناولنا السياسات الضريبية المطبقة في مديرية الضرائب، وفي المبحث الثالث إسقاط العمليات المحاسبية ومعالجتها وكان سبب اختيارنا لمديرية الضرائب هو:

❖ العلاقة المباشرة لمديرية الضرائب بموضوع دراستنا (الجبائية)

❖ باعتبارها الأقرب لدراسة حالة.

المبحث الأول: مدخل عام لمديرية الضرائب

المطلب الأول: التعريف بالمديرية وإطارها القانوني

تعتبر المديرية الولائية للضرائب لولاية غرداية إدارة عمومية على المستوى المحلي وضمن المديرية التابعة لوزارة المالية

بحيث تأسست المديرية الولائية للضرائب لولاية غرداية بناء على المرسوم التنفيذي 06/91 المؤرخ في 1991/02/23.

أما قبل هذا التاريخ فقد كانت تابعة لمديرية التنسيق المالي التي تضم جميع المصالح المالية وهي:

أموال الدولة، الضرائب، الجمارك، الخزينة.

وتضم المديرية الولائية للضرائب خمسة مديريات فرعية تابعة لها وهي :

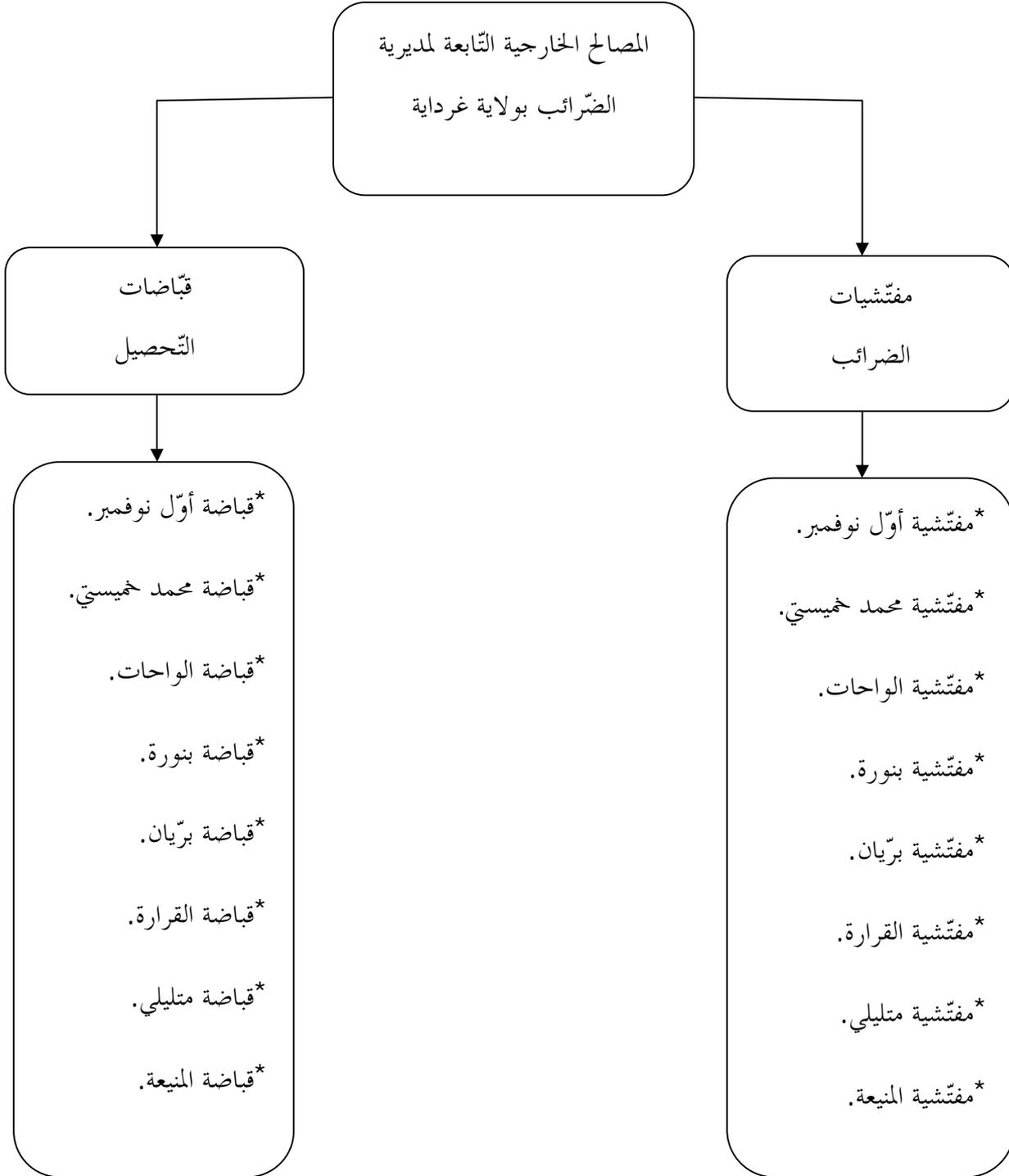
- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية .
- المديرية الفرعية للتّحصيل الجبائي .
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية .
- المديرية الفرعية للمنازعات الجبائية .
- المديرية الفرعية للوسائل .

كما تضم كل مديرية فرعية مكاتب مختصة ، وتنسق المديرية الولائية في عملها مع المصالح الخارجية التابعة

لها وهي:

المفتشيات ، القباضات التي تتوزع في أنحاء الولاية بحيث تتكفل كل منها ببعض البلديات والدوائر حسب حجم النشاط الاقتصادي وتكون باتصال دائم مع المديرية الولائية للضرائب .

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للمصالح الخارجية التابعة لمديرية الضرائب لولاية غرداية



المصدر: مقر مديرية الضرائب لولاية غرداية

المطلب الثاني : مهام المديرية الولائية للضرائب

للمديرية الولائية للضرائب عدة مهام نلخصها في النقاط التالية:

- السهر على تطبيق القوانين المالية.
- الإشراف على مصالح قباضات الضرائب ومفتشيات الضرائب.
- تحصيل الضرائب والرسوم من خلال الإشراف على قباضات الضرائب.
- مكافحة الغش والتهرب الضريبي بواسطة إجراء مختلف التحقيقات والرقابة.
- منح حقوق للمكلفين بالضريبة في حالة وجود خطأ في تحديد الوعاء الضريبي عن طريق المنازعات.
- تحديد الوعاء الضريبي للمكلفين بالضريبة عن طريق إشرافها على مصالح المفتشيات.
- فتح المجال للمواطنين باستقبالهم داخل مقر المديرية للإجابة على استفساراتهم.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية غرداية



المصدر: مقر مديرية الضرائب لولاية غرداية، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: السياسات الضريبية المطبقة في مديرية

المطلب الأول: أنواع الضرائب

أولاً: الضريبة على الأشخاص و الضريبة على الأموال

- ❖ **الضريبة على الأشخاص:** هي الضريبة التي تفرض على الشخص في حد ذاته فيكون هو محل الضريبة أو وعاء لها بغض النظر عن مقدرته المالية، أي أنها تفرض على الشخص و ليس على ممتلكاته بحكم وجوده في إقليم الدولة.
- ❖ **الضريبة على الأموال:** و هي التي تتخذ الدخل أو الثروة كأساس لفرض الضريبة بحيث تختلف من شخص لآخر و ذلك حسب اختلاف المقدرة المالية للأفراد.

ثانياً: الضريبة الوحيدة و الضريبة المتعددة

تعتمد الدولة عادة في سياستها لفرض الضرائب على احد النظامين و هما نظام الضرائب الموحدة و نظام الضرائب المتعددة.

- ❖ **الضريبة الوحيدة:** فحسب نظام الضرائب الموحدة تلجأ الدولة إلى فرض نوع رئيسي واحد من الضرائب بجانب ذلك يكون هناك عدد محدود و قليل الأهمية من الضرائب الأخرى، كأن تعتمد الدولة وبشكل رئيسي على فرض ضريبة على الدخل و بحيث تأتي معظم متحصلاتها من الضرائب لهذا النوع، و بجانب ذلك تلجأ الدولة لفرض بعض الأنواع الأخرى مثل ضريبة التركات و ضريبة العقارات فتكون متحصلات النوعين الآخرين محدودة و ضئيلة مقارنة مع متحصلات الدخل¹.

- ❖ **الضرائب المتعددة:** الضرائب المتعددة هي الضرائب التي تفرض على مختلف النشاطات التي يقوم بها المكلف، فإذا كانت هناك عدة دخول ناتجة عن ممارسة نشاطات فتفرض ضريبة معينة على كل دخل على حدا فمثلاً إذا كان هناك شخص يمارس عملاً تجارياً و كان في نفس الوقت يتقاضى أجراً من عمله في إحدى المؤسسات و كان لديه سكنات و محلات تجارية

¹محمد أبو نصار و آخرون، محاسبة الضرائب، دون الطبعة، دار وائل، عمان، 2005، صص 9-10.

يؤجرها وحب عليه دفع ضريبة عن كل دخل على حدا، فبدفع الضريبة على الدخل الإجمالي نتيجة لممارسته التجارة، و الضريبة على الأجر بالنسبة لما يحصل عليه من أجر، و تفرض ضريبة على ما يحصل عليه من فوائد الإيجار و تتميز الضرائب المتعددة بزيادة حصيلة الدولة النهائية بسبب تعدد أوجه النشاط الاقتصادي لأن الضريبة الموحدة أصبحت لا تتوافق مع هذه الأوضاع، كما تتسم كذلك بصفة العدالة الضريبية إذ يسمح باصطلاح بعض أنواع الضرائب بضرائب أخرى غير أنه يعاب على مثل هذا النوع من الضرائب صعوبة تنظيمها و كثرة مصاريف جبايتها¹

ثالثا: الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة

كل ضريبة يؤديها المكلف يقع عبؤها بالنتيجة، إما على دخله أو على رأسماله، و قد تؤدي الضريبة بصورة مباشرة بحيث تكون اقتطاعا مباشرا من الدخل أو الرأسمال، أو أنها تستوفي بصورة غير مباشرة. بمناسبة نفقات الفرد من رأسماله أو دخله، و تكون الضريبة في الحالة الأخيرة جزءا من سعر البيع، و تدفع للخرينة من قبل البائع.

1- الضرائب المباشرة: هي الضرائب التي تفرض على العناصر الثابتة مثل الدخل أو رأس المال المكلف، و تنصب مباشرة على ذات الثروة و تتميز بالمميزات.

2- الضرائب غير المباشرة: هي الضرائب التي تفرض على الثروة أثناء تداولها و استعمالها و التي تخفي داخل السعر الذي تباع به السلعة التي يشتريها الممول على مدار العام، بالإضافة إلى مرونتها و بالتالي تتماشى و الإنعاش الاقتصادي و يعاب عليها أنها تتأثر بالتقلبات الاقتصادية خاصة في حالة الركود مثلا، و بالتالي تنخفض حصيلتها و هي غير عادلة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار المقدرة التكلفة، ثم أنها تستهدف المواد الضرورية أكثر من المواد الكمالية التي يكون ضحيتها ذوي الدخل المنخفض.

1 غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دون الطبعة، دون دار النشر، عمان، 1998، ص94.

عند دراستنا للضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة نجد أنهما يتفقان و يلتقيان في أن كلاهما يستهدفان أموال الممول و كل واحد يلزمها إجراءات خاصة به و كل نظام مالي يجمع بينهما و يتفاوت في الاعتماد على هذه أو تلك.¹

المطلب الثاني: أهداف الضريبة

تستخدم الدول الضريبة كوسيلة لتحقيق أهدافها العامة، ولقد صارت سلاحا ناجحا للتأثير في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع وتوسيع الضريبة عموما لتحقيق الأهداف التالية:

أولاً: هدف مالي واقتصادي

- تعتبر الضريبة من أهم الوسائل المستعملة في تحصيل نفقات الدولة المتنوعة المتزايدة إلا أن هذه الأهمية تختلف من دولة إلى أخرى، فالهدف المالي يتمثل في تغطية الأعباء العامة ويعني هذا أن تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع، أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى استثمارات الإدارة الحكومية (كبناء السدود والمستشفيات والجامعات وشق الطرق... الخ)

1 إدوار جميل، موسوعة علم التجارة و الأعمال، دون الطبعة، دون دار النشر، دون بلد نشر، دون سنة نشر، ص 62.

أما الهدف الاقتصادي يتمثل في الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي أصبحت الضريبة من الناحية الاقتصادية في إطار الدول الحديثة وسيلة للتأثير على الفعاليات الاقتصادية (الاستثمار، الاستهلاك، الاستيراد، التصدير...) وتحقيق الاستقرار الاقتصادي¹.

ثانيا: هدف اجتماعي

- الهدف الاجتماعي للضريبة يكون في استعمالها لتحقيق أهداف ذات صبغة اجتماعية فيمكن استعمالها لتقليل من الفوارق الاجتماعية الموجودة بين مختلف الفئات ويتم ذلك بفرض الضرائب على الطبقة الغنية، وتخصيص مواردها لزيادة دخول الطبقة الفقيرة.

وهذا ما سماه الباحثون الاقتصاديون "إعادة توزيع الدخل القومي"²

- كما تعتبر الضريبة أداة فعالة في تحقيق العدالة الاجتماعية، فهي تحاول الحد من الفوارق الاجتماعية من خلال فرض مختلف الضرائب كضريبة (IRG)، الضريبة على الدخل الإجمالي وهي ضريبة مباشرة تطبق على دخل الفرد.

ثالثا: هدف سياسي

- أي أن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، ففرض رسوم جمركية على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى، يعتبر استعمال الضريبة لأهداف سياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين البلدان المتقدمة (اليابان والولايات المتحدة الأمريكية مثلا) ، كما تستخدم الضريبة في محاربة طبقة اجتماعية معينة كطبقة ملاك الأراضي، كما أن

¹ بلعلطوي نبيل وحמידاني رفيق، الضريبة على أرباح الشركات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2003، ص64.

² حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دون الطبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، سنة 1984، ص172.

إعفاء بعض الفئات كالمجاهدين أو التخفيض من الضريبة المستحقة عليهم يعتبر استخداما للضريبة لأغراض

سياسية.

المطلب الثالث: وسائل مراقبة التهرب الجبائي

تسعى المديرية الولائية للضرائب إلى مراقبة التهرب الجبائي بتطبيقها للقوانين المالية ويكون ذلك على مستويين

على مستوى المفتشية وعلى مستوى المديرية الفرعية.

أولاً: على مستوى المفتشية:

يوجد على هذا المستوى نوعين من الرقابة وهما المراقبة الشكلية والتي تسير الخاضع للضريبة بالإضافة إلى المراقبة

على الوثائق وفق برنامج محدد.

ثانياً: على مستوى المديرية الفرعية:

قبل الخوض في المراقبة على هذا المستوى يمر قرار إجراء التحقيق بعدة مراحل بحيث يتم مراسلة مديرية

الضرائب للمصالح الخارجية لتقديم الاقتراحات عن الخاضعين للضرائب وفق معايير ، ثم بعد وصول الاقتراحات

يوضع البرنامج ثم يتم إرساله إلى المديرية الفرعية للأبحاث والتحقيقات على مستوى المفتشية العامة للضرائب

ويكون على مستواها وضع البرنامج السنوي للمديرية لتنفيذ الاقتراحات الموافقة عليها .

يوجد على هذا المستوى ثلاثة أنواع من الرقابة الجبائية وهي:

أ/التحقيق الجبائي المحاسبي:

المادة 20-1: يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات

الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها.

يعني التحقيق في المحاسبة مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريجات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة.

يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها من طرف المصلحة.

المادة 20-2 "لا يمكن إجراء التحقيق في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مراقب على الأقل".

المادة 20-3 "تمارس الإدارة حق الرقابة مهما كان السند المستعمل لحفظ المعلومات".

يمرّ هذا النوع من التحقيق بعدة إجراءات متتابعة ومتسلسلة وهي:

1/إرسال وثيقة الإشعار بالتحقيق المحاسبي: (Avis de Vérification de Comptabilité)

(أنظر الملحق رقم 01) وهي عبارة عن وثيقة رسمية ترسل من المديرية إلى المعني بالتحقيق مرفقة بعدة وثائق.

المادة 20-4"لا يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلان المكلف بالضريبة بذلك مسبقا، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته..."

بحيث بموجب هذا الإشعار يكون للمكلف بالضريبة مهلة عشرة أيام لتحضير جميع الملفات التي أدرجت ضمن

الإشعار التابعة لمدة أربعة سنوات سابقة (فاتورة البيع و الشراء، جميع القيود المحاسبية،... الخ)

بحيث في نهاية هذا التحقيق يتم التوقيع على الوثيقة من مسير الشركة والمحقق ورئيس الفرقة بحيث كل هذه

الإجراءات منطوية تحت المادة 20 من قانون المالية.

2/ الرقابة في عين المكان، بعد انقضاء المهلة الممنوحة ترسل المديرية شخصان أحدهما محقق والآخر رئيس الفرقة

إلى مقر المؤسسة لإجراء التحقيق في عين المكان بحيث يشمل هذا التحقيق جميع نشاطات المؤسسة.

3 /المقارنة بما هو موجود في الواقع مع ما صرح به المعني بالضريبة

4 /إرسال وثيقة التبليغ الأولي (أنظر الملحق رقم 02) من المديرية إلى المعني توضح نتائج التحقيق.

ب/ التحقيق المصوب

يكون هذا النوع من التحقيق باختيار عشوائي لنوع الضريبة ولمدة معينة (سنة أو سنتين) ويكون بنفس مراحل التحقيق المحاسبي، وفي نهاية فترة التحقيق يختم المحقق بوثيقة تدعى تبليغ التصحيحات الناتجة عن التحقيق المصوب للمحاسبة (أنظر الملحق رقم 03)

(Notification de Redressements suite à la Vérification ponctuelle de Comptabilité)

يوقع فيه المحقق ورئيس الفرقة ومسير المؤسسة ويكون على نسختين إحداها للمؤسسة والأخرى لمديرية الضرائب.

ج/ التحقيق المعمق

ويكون هذا التحقيق على الأشخاص الطبيعيين فقط.

المادة 21-1 "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل".

وفي هذا التحقيق، يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخيل المصرح بها من جهة، والذمة أو الحالة المالية و العناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي، من جهة أخرى، وهذا حسب المادة 6 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

يتمحور هذا التحقيق حول النمط المعيشي للشخص الطبيعي وقد يكون تاجر أو شريك في المؤسسة وذلك عن طريق المقارنة بين مصاريفه ومداخيله وذلك انطلاقا من مظاهر الثراء (امتلاكه لعدة عقارات)، حيث لا يعقل أن تكون المصاريف أكبر من مداخيله، وللمعني له حق الاستعانة بمسئشار وتعطي المديرية مهلة 15 يوم بعد إرسال

إشعار بالدفع لجدول الشخصي (AVIS A PAYER DU ROLE INDIVIDUEL)،
(أنظر الملحق رقم 04)

المبحث الثالث: إسقاط العمليات المحاسبية ومعالجتها

المطلب الأول: محاسبة الضرائب (الأنظمة الجبائية)

أولاً: نظام الضريبة الوحيدة الجزافية

حسب أحكام المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتأسيس الضريبة الجزافية الوحيدة محل النظام الجزائي على الدخل وتعوض الضريبة على الدخل الإجمالي والرّسم على القيمة المضافة وكذا الرّسم على التّشاط المهني.

بمّث هذا النوع من الضريبة تكون إلّا في حالة تواجد رأس المال الخاضع للضريبة محصور بين واحد مليون دينار وعشرة مليون دينار و يخضع لها:

أ/ التّجار:

التاجر هو الشّخص الذي يتسم عمله بشراء السّلع ثم بيعها بدون إجراء عليها أي تغييرات.

- الضريبة تكون بمعدّل 5% من رقم الأعمال.

بمّث رقم الأعمال يحدد بالصيغة التوافقية بين التّجار ومديرية الضرائب وتسديد الضريبة يكون بالنّظام الثلاثي.

مثاله: إذا كان لتاجر ما رقم أعماله مقدّر بسبعة ملايين دينار جزائري فالضريبة السنوية تكون على التّحو التّالي:

لدينا: الخاضع للضريبة هو تاجر.

رقم أعماله محصور $(10000000 \geq 7000000 \geq 1000000)$

ومنه نسبة الضريبة الخاضع لها هي 5%

$$7000000 \times 0.05 = 350000$$

وبالتالي يدفع هذا التاجر ضريبة قدرها 350000 دينار لمصلحة الضرائب.

ب/ المؤدّون للخدمات:

ويقصد بالمؤدين للخدمات الأثك الأشخاص الطبيعيون الذين يقدمون إضافة على السّلع ومثلهم المحاسبين المحامين الأطباء...

- الضريبة تكون 12% من رقم الأعمال بحيث تكون في نهاية كل سنة بواسطة تصريح.

مثاله: إذا كان للمحاسب رقم أعماله مثلا يقدر ب 9000000 دينار جزائري

فالضريبة السنوية يتكون على النحو التالي:

لدينا: الخاضع للضريبة هو محاسب.

رقم أعماله محصور ($10000000 \geq 9000000 \geq 1000000$)

ومنه نسبة الضريبة الخاضع لها هي 12%

$$9000000 \times 0.12 = 1080000$$

و بالتالي يدفع هذا الأخير مبلغ قدره 1080000 دينار كضريبة على الدخل الإجمالي إلى مصلحة الضرائب.

ثانيا: النظام المبسط:

يطبق هذا النوع في حالة كون رقم الأعمال محصور بين 10 ملايين دينار و 30 مليون دينار جزائري فحسب المادة 20 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرّسوم المماثلة "يخضع المكلفون بالضريبة غير الخاضعين للضريبة الجزافية لا يتجاوز رقم أعمالهم 30 مليون دينار جزائري "

- 17 % عبارة عن TVA

- 2% عبارة عن TAP على رقم الأعمال الصافي بتصريح شهري بواسطة وثيقة (التصريح الشهري G50)
(أنظر الملحق رقم 05)

- 20% عبارة عن IRG على الربح الصافي في نهاية الشهر

ثالثا: النظام الحقيقي

فرض الضريبة حسب النظام الحقيقي للمادة 17 من نفس قانون الضرائب المباشرة "يحدد الربح الذي يدرج في وعاء الضريبة على الدخل الإجمالي فيما يخص المكلفون بالضريبة اللذين لا يخضعون للنظام المبسط المنصوص عليه في المادة 20 مكرر حسب النظام الربحي الحقيقي وجوبا"

المادة 18 من نفس القانون "يتعين على المكلفين بالضريبة المشار إليها في المادة 17 أن يكتتبوا على الأكثر في 30 أبريل من كل سنة تصريح خاص عن مبلغ ربحهم الصافي للسنة المالية السابقة ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 152، منها العنوان، مبلغ رقم الأعمال التسجيل في السجل التجاري

المادة 20 يجب على الأشخاص المشار إليهم في المادة 17، أن يمسكوا محاسبة نظامية، طبقا لأحكام المادة 152، وعليهم أن يقدموها، عند الاقتضاء، عند كل طلب، لأعوان الإدارة الجبائية، وهذا طبقا للتنظيم الساري المفعول.

المادة 104 تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي تبعا للجدول التصاعدي الآتي:

جدول رقم 11: جدول أقساط الخاضعين للضريبة في النظام الجزائي

نسبة الضريبة	قسط الخاضع للضريبة في النظام الجزائي
0%	لا يتجاوز 120000 دج
20%	من 120000 إلى 360000
30%	من 360000 إلى 1440000
35%	أكثر من 1440000

الفصل الثالث : دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية غرداية - واقع و تحديات

المصدر: مقر مديرية الضرائب لولاية غرداية، مرجع سبق ذكره.

مثال: بلغ الوعاء الخاضع للضريبة لتاجر ما مبلغ قدره 400000 دينار

المطلوب تحديد الضريبة الواجب دفعها .

جدول رقم 12: جدول أقساط الخاضعين للضريبة في النظام الجزائي

الضريبة التراكمية	الضريبة	النسبة	الفرق	القسط الخاضع
00	00	%0	120000	من 0 إلى 120000
48000	48000	%20	240000	من 120001 إلى 360000
60000	12000	%30	40000	من 360001 إلى 400000

المصدر: من إعداد الطالبين.

إذن القيمة التي يدفعها التاجر إلى مصلحة الضرائب هي: 60000 دينار

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي للضرائب على الأجر والرسم على القيمة المضافة

مثال استلمت مؤسسة المتبعة الفاتورة التالية مع البضائع من مؤسسة الروضة وصل إدخال رقم BE320

جدول رقم 13: جدول يوضح فاتورة مؤسسة الروضة

فاتورة رقم	
الزبون مؤسسة المتبعة	07151
	التاريخ: 200N/10/05
	مؤسسة الروضة
95000	المبلغ خارج الرسم (HT)
16150	الرسم على القيمة المضافة 17%(TVA)
111150	المبلغ متضمن الرسم (TTC)

الفصل الثالث : دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية غرداية - واقع و تحديات

التسديد بشيك بنكي رقم 00589 والتسليم
فورا

المصدر: نفس المرجع.

عند استلام الفاتورة :

المصدر: الحساب 512 بنوك الحسابات الجارية (TTC)111150

الاستخدام * الحساب 380 البضائع المخزونة (HT) 95000

* الحساب 4452 الرسم على القيمة المضافة قابلة للاسترجاع (TVA)16150

تسجيل البضائع المخزونة بمبلغ الفاتورة خارج الرسم لأنه قابل للاسترجاع عند بيع البضائع وبالتالي لاندرج ضمن تكلفة الشراء عند استلام البضائع

المصدر: * الحساب 380 البضائع المخزونة HT 95000

* الحساب 30 مخزونات البضائع HT 95000

التسجيل في دفتر اليومية لمؤسسة المتيجة (الزبون)

200 N/10/05

111150	95000 16150	البضائع المخزونة الرسم على القيمة المضافة قابلة للاسترجاع بنوك الحسابات الجارية شراء بضائع فاتورة 07151	512	380 4456
95000	95000	مخزونات البضائع البضائع المخزونة إدخال بضائع إلى المخزن وصل BE320	380	30

الفصل الثالث : دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية غرداية - واقع و تحديات

نأخذ الفاتورة رقم 07151 التي حررتها مؤسسة الروضة لفائدة مؤسسة المتيجة ونسجل عملية البيع وتسليم البضائع على دفتر مؤسسة الروضة (المورد) علما أن تكلفة شراء هذه البضائع لديها 70000 دينار وصل إخراج رقم BS145

جدول رقم 14: جدول يوضح فاتورة المؤسسة الروضة

فاتورة رقم 07151	
التاريخ 200N/10/05	مؤسسة الروضة
الزبون مؤسسة المتيجة	
المبلغ الصافي خارج الرسم 95000	
الرسم على القيمة المضافة 17% 16150	
المبلغ متضمن الرسم 111150	
التسديد بشيك بنكي رقم 00589 التسليم فورا	

المصدر: نفس المرجع.

عند تحرير الفاتورة

المصدر: الحساب 700 المبيعات من البضائع 95000

الحساب 4457 الرسم على القيمة المضافة المحصل 16150

الاستخدام: الحساب 512 البنوك الحسابات الجارية 111150

عند تسليم البضائع

المصدر الحساب 30 مخزونات البضائع 70000

الاستخدام الحساب 600 مشتريات البضائع المبيعة 70000

التسجيل على دفتر اليومية

200 N/10/05

	111150	بنوك الحسابات الجارية		512
95000		المبيعات من البضائع	700	
16150		الرسم على القيمة المضافة	4457	
		المحصل		
		بيع بضائع فاتورة رقم 07151		
	70000	200 N/10/05		600
70000		مشتريات البضائع المبيعة	30	
		مخزونات		
		البضائع		
		إخراج بضائع من المخزن وصل رقم BS 145		

جدول رقم 15: جدول أجور العمال

الرقم والاسم	عناصر أجرة المنصب				تعويضات		الأجر الإجمالي	الاقطاعات		تعويضات أخرى	الأجر الصافي
	أجر قاعدي	تعويض الخبرة المهنية	تعويض الضرر	تعويض المردودية	أجر المنصب	السلة		النقل	الضمان الاجتماعي		
1 جيلالي عبود	25000	12000	4500	7500	49000	2400	5500	4410	9247	900	44143
2 سلمان عامر	15000	6500	2400	4500	28400	2400	3500	2556	3022	-----	28722
المجموع	1800000	4567500	165000	341000	2773500	132000	225500	3131000	249615	15000	242885

جدول رقم 15: جدول أجور العمال

المصدر: من إعداد الطالبين

الأجر الصافي للدفع=3131000-249615-467500+15000=2428885

الفصل الثالث : دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية غرداية - واقع و تحديات

200 N /10/05

3131000	3131000	أجور المستخدمين	631
		المستخدمون الأجور المستحقة	421
	717115	إثبات أجور المستخدمين 200 N /10/05	421
249615		المستخدمون الأجور المستحقة	431
467500		الضمان الاجتماعي	442
		الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى	
	2428885	إثبات الاشتراكات 200 N /10/05	421
2428885		المستخدمون الأجور المستحقة	512
		البنوك الحسابات الجارية	
		دفع أجور المستخدمين	

أعباء رب العمل

يتحمل رب العمل بالإضافة إلى أجور المستخدمين أعباء متعلقة بهم تدفع إلى الضمان الاجتماعي لفائدة العمال وتقدر بنسبة مئوية محددة من طرف وزارة المالية تحسب على أجر المنصب لكل عامل وهي مقدرة حاليا بـ 26% حسب المثال السابق لمؤسسة الونشريس فإنها مطالبة بدفع مبلغ لصندوق الضمان الاجتماعي متعلق بشهر مارس 200 N بقدر ب $721110 = 0.26 \times 2773500$ دينار

200 N /03/05

721110	721110	اشترابات مدفوعة للهيئات الاجتماعية	635
		الضمان الاجتماعي	431
		إثبات أعباء رب العمل	

عند تسديد المبلغ المستحقة لصندوق الضمان الاجتماعي والضريبة على الدخل الإجمالي يسجل القيد التالي:

200 N /03/05

	970725	الضمان الاجتماعي	431
	467500	الضرائب والرسوم القابلة للتحويل من أطراف أخرى	442
1438225		البنوك الحسابات الجارية	512
		دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي والضريبة على الدخل الإجمالي	

المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي لـ IBS و IRG

أ/التسجيل المحاسبي للضرائب على أرباح الشركات (IBS)

مثال: تباع مؤسسة الزهراء العطور والروائح وتلقت 400000 دينار في تاريخ 200N/12/31 نظير اشتراكاتها البالغة 15% من الحصص في الشركة، مع العلم أنها تحققت خلال دورة الاستغلال 750000 دينار المطلوب:

1 حساب الضريبة على أرباح الشركات (IBS) التي تدفعها مؤسسة الزهراء

2 التسجيل المحاسبي علما أنه توجد ضرائب مؤجلة بقيمة 1000 دينار

الحل:

1 حساب الضريبة على أرباح الشركات

أ/الرصيد الجبائي = الحصص × 42%

= 0.42 × 400000 =

الفصل الثالث : دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية غرداية - واقع و تحديات

الرصيد الجبائي=168000 دينار

ب/الربح الخاضع الجبائي=الربح الاستغلال+الرصيد الجبائي+مبلغ الحصص

$$400000+168000+750000=$$

الربح الخاضع الجبائي=1318000

ج/الضريبة الإجمالية=الربح الخاضع الجبائي × نسبة الضريبة بحيث نسبة الضريبة 25%

$$0.25 \times 1318000 =$$

الضريبة الإجمالية =329500 دينار

د/الضريبة الصافية=الضريبة الإجمالية - الرصيد الإجمالي

$$168000 - 329500 =$$

الضريبة الصافية=161500

الفصل الثالث : دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية غرداية - واقع و تحديات

2/التسجيل المحاسبي

200N/12/31

161500	161500	الضريبة على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية الضرائب على النتائج	444	695
161500	161500	تسجيل قسط الضريبة على الأرباح 200N/12/31		
161500	161500	الضرائب على النتائج بنوك الحسابات الجارية	512	444
		دفع الضرائب على النتائج بواسطة الحساب البنكي		

التسجيل المحاسبي للضريبة المؤجلة

200N/12/31

1000	1000	الضرائب المؤجلة على الأصول فرض الضريبة المؤجلة على الأصول	692	133
1000	1000	تسجيل قسط الضريبة المؤجلة 200N/12/31		
1000	1000	فرض الضريبة المؤجلة على الخصوم الضرائب المؤجلة على الخصوم	134	693
		دفع قسط ضريبة المؤجلة		

ملاحظة: المؤسسة تدفع لمصلحة الضرائب القيمة الاجمالية التالية: $162500=161500+1000$

الفصل الثالث : دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية غرداية - واقع و تحديات

ب/التسجيل المحاسبي للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)

مثال: بلغت إيرادات تاجر 500000 دينار وتكاليف نشاطه 170000 دينار

المطلوب: 1/ تحديد قيمة الوعاء الخاضع للضريبة / 2 التسجيل المحاسبي

الحل:

الوعاء الخاضع للضريبة = الإيرادات - التكاليف

$$170000 - 500000 =$$

الوعاء الخاضع للضريبة = 330000

جدول رقم 16: جدول أقساط الخاضعين للضريبة

القسط الخاضع	الفرق	النسبة	الضريبة	الضريبة التراكمية
من 0 إلى 120000	120000	%0	/	/
من 120001 إلى 330000	210000	%20	42000	42000

المصدر: نفس المرجع

التسجيل المحاسبي

200N/12/31

42000	42000	أعباء المستخدمين	63
42000		الضرائب والرسوم القابلة للتحويل من أطراف	442
		أخرى	
		تسجيل قسط الضرائب و الرسوم	
		200N/12/31	

الفصل الثالث : دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية غرداية - واقع و تحديات

42000	42000	الضرائب والرسوم القابلة للتحويل من أطراف أخرى بنوك الحسابات الجارية دفع قسط الضرائب و الرسوم	512	442
-------	-------	--	-----	-----

خلاصة الفصل

تمّ التطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة في مديرية الضرائب بولاية غرداية وعرض مختلف المديريات الفرعية التابعة لها بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي سواء المتعلقة بمصالحها الخارجية أو الداخلية وتطرقنا إلى مهامها بالإضافة إلى السياسات الضريبية المطبقة في المديرية بالإضافة إلى وسائل المراقبة المتبعة وفي الأخير أسقطنا العمليات المحاسبية لمختلف الضرائب وفق النظام المحاسبي المالي الجديد .

أمّا فيما يخص لب موضوعنا (آليات النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي) فقد لاحظنا في هذا الجانب أن مديرية الضرائب وبالأخص المديرية الفرعية تستفيد منه عند التحقيق الجبائي المحاسبي فالنظام المحاسبي المالي الجديد يساعد على إجراء هذا التحقيق من خلال مخرجات النظام بحيث ميكانيزمات النظام تساعد بتوفيرها صورة صادقة عن المؤسسة وبالإضافة إلى سهولة التحقيق في الحسابات وبالتالي تحد من التهرب الجبائي وتسهل العمل للمفتشين لاكتشاف الأخطاء المحاسبية سواء المتعمدة أو الغير متعمدة وبالتالي تطبيق القانون بكلّ حذافيره.

الخاتمة

الخاتمة العامة

مع التحولات التي يعيشها العالم حديثا خاصة في ظل هيمنة الرأس مالية على العالم وظاهرة العولمة أصبحت لزاما على الجزائر والعالم ككل التحول إلى نظام اقتصاد السوق وهذا ما أدى بالجزائر إلى تبني النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يراعي المعايير المحاسبية الدولية وهذا ضروري من أجل التنمية الاقتصادية بحيث هذا النظام سوف يساهم في جلب المؤسسات الأجنبية إلى الاستثمار بالجزائر بالإضافة إلى أنه سوف يساعد المصالح الجبائية في القيام بدورها من خلال سهولة التحقيق في الحسابات وإعطاء صورة صادقة عن المؤسسة.

بحيث من خلال الفصل الأول حددنا الإطار النظري للمحاسبة والمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي الجديد وذلك بغية توضيح الصورة لأهم العناصر التي لها علاقة بمحور دراستنا.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى النظام الجبائي والتهرب الجبائي و وسائل الرقابة الجبائية في محاربة التهرب الجبائي بالإضافة إلى وسائل النظام المحاسبي المالي الجديد في محاربة التهرب الجبائي وذلك باعتبار أن جل دراستنا تتمحور حول هذه العناصر، بحيث عرّفنا التهرب والنظام الجبائي وقمنا بتوضيحهما بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة من طرف المصالح الجبائية للحد من هذه الظاهرة وفي الأخير بيّنا كيف للنظام المحاسبي المالي الجديد أن يساعد في الحد من هذه الظاهرة.

وفي الفصل الثالث قمنا بدراسة في مديرية الضرائب وقمنا بالتعرف على مختلف مصالحها والعمليات التي تقوم بها وخرجنا بفكرة أن النظام المحاسبي المالي الجديد سوف يساعدها في الجانب المتعلق بنظام التحقيق الجبائي المحاسبي والمطبق بمصلحة المديرية الفرعية.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها في الجانبين التّظري والتّطبيقي يمكن سرد مجموعة من الاستنتاجات وهي كالآتي:

✓ النظام المحاسبي المالي الجديد ضرورة حتمية تفرضها العصرية.

- ✓ النظام المحاسبي المالي الجديد يؤثر في الحياة الاقتصادية للجزائر وذلك لإجبار كل المتعاملين الاقتصاديين بمسك دفاترهم المحاسبية وفق هذا النظام منذ جانفي 2010.
 - ✓ النظام المحاسبي المالي الجديد يؤثر في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مساهمته في جلب الاستثمارات الأجنبية.
 - ✓ النظام المحاسبي المالي الجديد يساهم في تمويل الخزينة العمومية وذلك من خلال الحد من التهرب الجبائي.
 - ✓ المصالح الجبائية تستفيد من النظام المحاسبي المالي الجديد وذلك بتسهيل قيام المفتشين بمهامهم.
- أمّا فيما يخص التوصيات فيمكن سردها في النقاط التالية:
- ✓ على المشرّع تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات الاقتصادية وهذا بعدم إخضاع جميع القطاعات الاقتصادية إلى معدّل واحد هذا فيما يخصّ بعض الضرائب.
 - ✓ على المشرّع أن يوفّر مبدأ العدالة في الضريبة وذلك للتخفيض من التهرب الجبائي.
 - ✓ على المشرّع أن يوفر جهاز تنفيذي و رقابي كفى وعادل للحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
 - ✓ على المؤسسات تكوين وتوظيف محاسبين أكفّاء دارسين للنظام المحاسبي المالي الجديد وهذا بهدف التقليل من الأخطاء الجبائية.
 - ✓ على مديريات الضرائب تكوين مفتّشين ملمين بالنظام المحاسبي المالي الجديد وذلك للاستفادة من هذا النظام أثناء القيام بالمهام الرقابية.

أمّا فيما يخص آفاق لبحوث أخرى فيمكن طرحها في النقاط التالية:

- ✓ الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي الجديد.
- ✓ أثر نظام المعلومات للنظام المحاسبي المالي الجديد على الرقابة الجبائية.
- ✓ أثر نظام المعلومات للنظام المحاسبي المالي الجديد على جودة التسيير في المؤسسات.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- 1/عاشور كتوف، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقاً للمخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- 2/ حمزة بشير أبو عاصي، مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2000.
- 3/ خالد أمين عبد الله و آخرون، أصول المحاسبة، مركز الكتب، الأردن عمان، 1999.
- 4/ شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، دون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- 5/ إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة مطابق للمخطط المحاسبي الوطني 1975، دون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 6/ خالد صافي صالح، المبادئ الأساسية العامة للمخطط المحاسبي الوطني، دون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 7/ نعيم دهمش، مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، دون بلد النشر، دون سنة.
- 8/ بوعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني، دون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 9/ إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، دون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 10/ حسين القاضي و سوسن حليوني، مبادئ المحاسبة، دون الطبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
- 11/ دهمش نعيم، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثانية، دار واقل للنشر، دون بلد النشر، 2005.
- 12/ خالد أمين عبد الله وآخرون، أصول المحاسبة، دون الطبعة، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1990.
- 13/ رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، دون الطبعة، دون بلد النشر، 1998.
- 14/ خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS 2007، دون الطبعة، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008.

- 15/ أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، دون الطبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 16/ حامد داود الطلحة، معايير المحاسبة الدولية المفهوم والنشأة، دون الطبعة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية الأردن، 2000.
- 17/ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة 252، الجزائرية بوداود، الجزء الأول، الجزائر، 2008.
- 18/ يوسف محمود جربوع وآخرون، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، دون الطبعة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 19/ حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الدولية، دون الطبعة، دار حنين، الأردن، 1995.
- 20/ عبد الحميد القاضي، مبادئ المالية العامة، دون الطبعة، دار الجامعات العربية، مصر، 1976.
- 21/ محمد رياض عطية، موجز المالية العامة، دون الطبعة، مصر، 1969.
- 22/ عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دون الطبعة، دار النهضة العربية، مصر، دون سنة.
- 23/ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دون الطبعة، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000.
- 24/ أحمد زهير شامية وخالد الخطيب، المالية العامة، دون الطبعة، دار الزهرة للنشر و التوزيع، دون بلد النشر، 1997.
- 25/ محمد دويدار، نظرية الضريبة والنظام الجبائي، دون الطبعة، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، دون السنة.
- 26/ المرسي السيد حجازي، النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دون الطبعة، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 1997.
- 27/ عبد الكريم بركات، النظام الضريبي، دون الطبعة، الدار الجامعية بيروت، لبنان، 1986.
- 28/ سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، طبعة 3، دون دار النشر، بيروت، 1985.
- 29/ أمين شمس، التهرب مظهر من مظاهر التخلف، دون الطبعة، الدار الجامعية المصرية، مصر، دون سنة.
- 30/ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دون الطبعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.

II. الرسائل الجامعية:

- 1/ خضار نسيم، فعالية تقنيات التحقيق الجبائي في المحاسبة العامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية والتسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، المركز الجامعي المدية، السنة الجامعية 2006 / 2007.

- 2/ روزي نعيمة، المحاسبة العامة ودورها في الرقابة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية والتسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، المركز الجامعي المدية، دفعة جوان 2006.
- 3/ أحمد كريم وآخرون، الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية والمالية، المدرسة الوطنية العليا في العلوم التجارية والمالية، الجزائر، دفعة 2009.
- 4/ قربي كريمة وآخرون، الغش والتهرب الضريبي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 2002.
- 5/ عمران سامي، الغش والرقابة الجبائية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات العليا في المالية، المعهد الوطني للمالية، القليعة، 1998.
- 6/ بلواضح كميليا وآخرون، دور الرقابة في مكافحة التهرب الضريبي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 2001.
- 7/ أحمد هلوب وآخرون، دور الرقابة الجبائية في محاربة الغش الجبائي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية والتسيير، المعهد الوطني للتجارة، 2003.
- 8/ يجاوي نصيرة، دراسة حول التهرب والغش الجبائي. حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 1998.
- 9/ فلاح محمد، الغش الجبائي وتأثيره على دور الجبائية في التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير 1999، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر.
- 10/ سيد علي ساعد وآخرون، دراسة نقدية للمخطط الوطني المحاسبي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، المدرسة الوطنية للتجارة، 2006.

III. الملتقيات

- 1/ عقاري مصطفى، المحاسبة بين الماضي والحاضر، مداخلة في ملتقى حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 2007.
- 2/ ايت محمد مراد وآخرون، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات و أهداف، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2009/2008.

- 3/ بورنان إبراهيم وآخرون ، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة البليدة، 2009/2008.
- 4/ عزوز علي و منلوي محمد، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2009/2008.
- 5/ حكيمة بوسلمة، عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة، 2009/2008.
- 6/ شنوف شعيب، الممكن والغير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الإشكالات والتحديات، الملتقى العالمي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، معهد العلوم الاقتصادية و التسيير، المركز الجامعي الوادي 17-18 جانفي 2010.
- 7/ زغدار أحمد وآخرون، مقومات عرض المعلومات في ظل معايير المحاسبة الدولية ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة 2009/2008.
- 8/ أوسرير منور وآخرون ،دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج ، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، سعد دحلب البليدة 2009/2008.
- 9/ نصر الدين ندير ، جدول تدفقات الخزينة ، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة 2009/2008.

.IV المجلات

1/ كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السادس، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة الشلف.

.V مواقع الأنترنت

1/ <http://www.sqarra.com/pdf/iaccts/12.pdf>, p01 ,16/05/2012.

.VI القوانين

1/ المادة 03 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 03.

2 / المادة 303فقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة.

3/ المادة 282 من القانون الضرائب و الرسوم المماثلة.

4/ المادة 20 مكرر من القانون الضرائب و الرسوم المماثلة.

5/ المادة 18 مكرر من القانون الضرائب و الرسوم المماثلة.

I les livres:

- 1/ Samir merouani, **le projet du nouveau system comptable financier algérien anticiper et préparer le passages du PCN 1975 aux normes IFRS**, mémoire de magistère, ESC, année 2006/2007.
- 2/ Pierre Bel trame, **la Fiscalité en France**, hachette livre, 6ème édition 1998.
- 3/ Raymond Muzelle, **Finances publique**, édition Dalloz 8 ème édition 1993.
- 4/ A.Margairaz, **la froude fiscale succedenées** ,2eme édition ,1965.
- 5/ J.c.Martinerz ,**la froude fiscale** ,p.u.f.paris ,1984.
- 6/ M.Duverger, **finance Puplicue**, P.U.F, Paris, 1965.
- 7/ Habib Aladi, **droit fixale**, c.e.r.p, tunis cartage, 1989.
- 8/ lucien Mehl et Beltrance, **science et techniques fiscales**, p.u.f.1984.
- 9/ Anddrée Barilari, **fiscal**, 2eme edeition, dalloz, Paris, 1992.
- 10/ j.j Never, **la froude fiskale international et répression**, p.u.f, 1983.
- 11/ **Bulletin des sévices fiscaux (DGE)**. juin 2001.

AVIS A PAYER DU ROLE INDIVIDUEL

Année ...

مديرية الضرائب لولاية

DATE DE MISE EN RECouvreMENT
 RECETTE DES IMPOTS

M. _____ (nom et prénom - Raison sociale)
 Activité ou Profession : _____
 Adresse : _____
 Article d'Imposition : _____
 Numéro Identifiant : _____

السيد (ة) _____
 النشاط أو المهنة _____
 العنوان _____
 رقم المدة _____
 رقم التعريف المهني _____

(Les bases imposables et les droits sont arrêtés en dinars)

IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE au titre de laquelle l'imposition est établie	BASE Imposable (A)	BASE Imposée ou déclarée (B)	MONTANT réhaussement (C)	DROITS RESULTANT		MONTANT des droits rappelés	PENALITES		TOTAL des droits et pénalités à payer
					De la base imposable (Déclarée)	De la base imposée (Déclarée)		Taux	Montant	
Majorations et Amendes (M+IRG) I.B.S. à									
IR.G.										
Versement Forfaitaire										
Taxe sur l'activité professionnelle ..										
Taxe sur la Valeur Ajoutée	à									
Réintégration TVA/Achats										

Ministre des Finances
Direction Générales des Impôts
Direction Régionale des Impôts de Ouargla
Direction des Impôts de la wilaya de Ghardaïa
Sous – Direction du Contrôle Fiscal

**Notification de Redressements suite
à la Vérification ponctuelle de Comptabilité**

Référence N° :

Lettre avec
A . R

A . M

Le

Suite à l'envoi de l'avis de vérification N° du Vous avez fait l'objet d'une vérification ponctuelle de comptabilité du au au titre des exercices se rapportant aux impôts , droits et taxes ci-après désignés :

En conséquence, nous ayons l'honneur de porter à votre connaissance que l'Administration envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certains impôts, droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de Trente (30) jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressements envisagé. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Art 20-6 du code des procédures fiscales).

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre, seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi.

Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Article 20 - 4 du code de procédures fiscales).

La présente notification comporte feuillet (s) , y compris celui –ci .

Veuillez agréer, Madame, Monsieur, l'expression e notre parfaite considération.

Le Chef de Brigade

**Noms et Grades des
Vérificateurs**

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

Avis de Vérification de Comptabilité

Référence N° :

Lettre avec
A.R.

A.M.

Le 20.....

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre le à heure, à l'effet de vérifier au titre des exercices l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des procédures fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44/1 du code des procédures fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

1) Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, nous nous proposons de procéder dès la date de remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des procédures fiscales).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable.

Veillez agréer, Madame, Monsieur, l'expression de notre parfaite considération

Le Chef de Brigade

Nom et Grade des Vérificateurs

(1) à cocher en cas de contrôle inopiné.
(*) voir texte au verso.

Rappel de certaines dispositions fiscales

Article 20-3 du Code des Procédures Fiscales : Une vérification de comptabilité ne peut être entreprise sans que le contribuable en ait été préalablement informé par l'envoi ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification, accompagné de la Charte des droits et obligations du contribuable vérifié et qu'il ait disposé d'un délai minimum de préparation de dix (10) jours à compter de la date de réception de cet avis.

L'avis de vérification doit préciser les noms, et prénoms, grades des vérificateurs, la date et l'heure de la première intervention, la période à vérifier, les droits, impôts, taxes et redevances concernés, les documents à consulter et mentionner expressément, à peine de nullité de la procédure, que le contribuable a la faculté de se faire assister par un conseil de son choix au cours du contrôle.

En cas de changement des vérificateurs, le contribuable est tenu informé.

En cas de contrôle inopiné tendant à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation ou de l'existence de l'état des documents comptables, l'avis de vérification de comptabilité est remis au début des opérations de contrôle.

L'examen au fond des documents comptables ne peut commencer qu'à l'issue du délai de préparation précité

Article 20-4 du Code des Procédures Fiscales : sous peine de nullité de la procédure, la vérification sur place de livres et documents comptables ne peut s'étendre sur une durée supérieure à quatre (04) mois en ce qui concerne :

— les entreprises de prestations de services lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 1.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés;

— toutes les autres entreprises lorsque leur chiffre d'affaires n'excède pas 2.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés.

Ce délai est porté à six (6) mois pour les entreprises **ci-dessus** lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas respectivement 5.000.000 DA et 10.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés.

— Dans tous les autres cas, la durée de la vérification sur place ne doit pas dépasser un an.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Série C n° 18

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية

استدعاء

ختم المكتب

السيد (ة):

ر.ت. :
شارع :
رقم :

المرجع :

في :

يشرفني أن أطلب منكم الحضور إلى مصالحن الكائنة بـ

الطابق مكتب رقم يوم
ما بين الساعة والساعة من أجل القضية التالية التي تخصكم

مرفقين بالوثائق التالية :

تقبلوا مني، فائق التقدير و الإحترام.

حرر بـ في

الرجاء إحضار هذا الاستدعاء معكم

DIW DE : GHARDAIA

Vérification : /2009/

Notification n° /DIW/SDCF/BVF/2009 du

Nombre de Page : pages

(3) - جدول حساب رقم الأعمال المعدل:

2008	2007	2006	2005	
				رقم الأعمال المصرح
				الزيادات
				رقم الأعمال المصحح

(4) - جدول حساب الحقوق:

2008	2007	2006	2005	
				الزيادات
				الرسم TAP
				العقوبات
				الرسم TVA
				العقوبات

(5) - جدول تعديل النتائج:

2008	2007	2006	2005	
				النتائج المصرحة
				الزيادات
				تخفيض تلقائي لـ TAP
				الإستهلاك
				النتائج المعدلة
				ضريبة على الدخل الإجمالي IRG
				العقوبات

المعدة : _____

DIW DE : GHARDAIA

Vérification :/2009/

Notification n° /DIW/SDCF/BVF/2009 du

Nombre de Page : pages

جدول حساب المواد :

المادة
- المخزون الأولي لسنة 2005 (+)	
- مجموع المشتريات من 2005 إلى 2008 (+)	
- المخزون النهائي لسنة 2008 (-)	
- مجموع الإستهلاك	
- مجموع المبيعات من 2005 إلى 2008	
- الفـرق	

(1) - جدول توزيع رقم الأعمال :

مجموع ر.أ.	2008	2007	2006	2005	رقم الأعمال
					توزيع رقم الأعمال

(2) - جدول حساب الزيادات :

2008	2007	2006	2005	رقم الأعمال الإجمالي الغير مصرح
				النسب المؤوية
				المجموع

بخصوص سنة 2005 المبلغ 242.880 الذي يعبر عن المبيعات الغير مصرحة فقد تم تسويته بالمقبوضات الغير مصرحة.

DIW DE : GHARDAIA

Vérification : /2009/

Notification n° /DIW/SDCF/BVF/2009 du

Nombre de Page : pages

تبليغ أولي

تبعاً للتحقيق المحاسبي و الجبائي الذي أجرى على نشاطكم التجاري و المتمثل في
..... بحي ، ولاية غرداية ، للفترة الغير متقادمة و الممتدة
من إلى غاية و الذي بين لنا الأخطاء التالية :

من حيث الشكل :

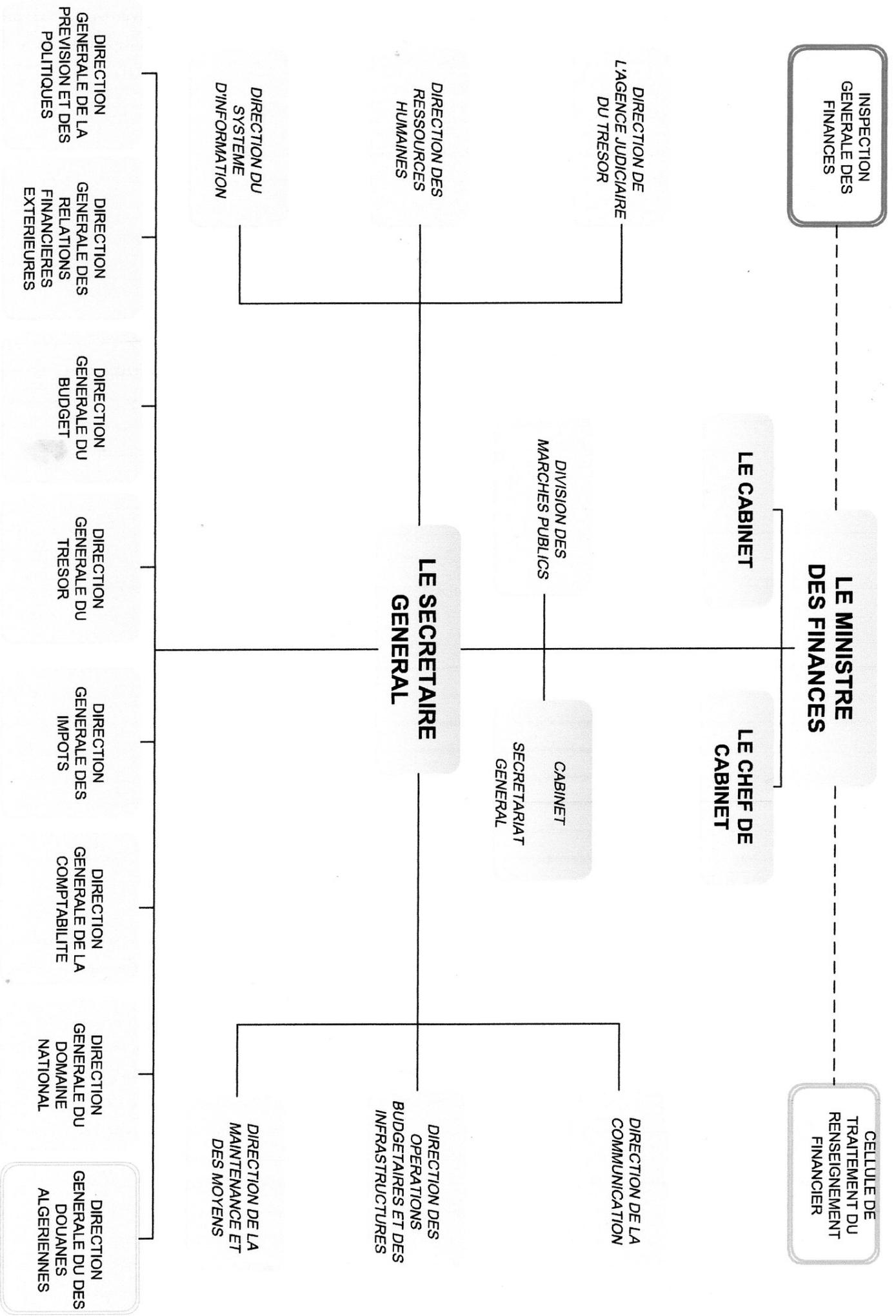
..... -

من حيث المضمون :

سنة

..... -
..... -
..... -
..... -
..... -
..... -
..... -

.....
.....
.....
.....
.....



COUPE
ACTIVITE

DATE DE MISE EN RECOURS

RECETTE DES IMPOTS

De

(Cachet d'identification)

AVIS A PAYER DU ROLE INDIVIDUEL

Année ...

مديرية الضرائب الولائية

M.

(nom et prénom - Raison sociale)

الاسم (؟)

Activité ou Profession :

النشاط أو المهنة

Adresse :

العنوان

Article d'Imposition :

رقم الدد

Numero Identifiant :

رقم الصيغ البناني

(Cachet d'identification)

(Les bases imposables et les droits sont arrêtés en dinars)

Série D. 37 A - Imp. Officielle, Alger

IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE au titre de l'imposition est établie	BASE Imposable (A)	BASE Imposées ou déclarée (B)	MONTANT réhaussement (C)	TAUX	DROITS RESULTANT		MONTANT des droits rappelés	PENALITES		TOTAL des droits et pénalités à payer
						De la base Imposable	De la base Imposées (Déclarées)		Taux	Montant	
IR.G.....
Majorations et Amendes (M-FRG) à
I.B.S.
Versement Forfaitaire
Taxe sur l'activité professionnelle
Taxe sur la Valeur Ajoutée à
Réintégration TVA/achats
Pénalités d'assiette/TVA à
Taxe sur achats
E 2700 - Enregistrement
E 2 - C 200 - Timbre
C 1 - B - 00 - TF et TA
C 1 - F - 00 - Impôt sur le Patrimoine
TOTAL GENERAL DU ROLE											

Série D - n° 37 A

CODE
ACTIVITE

DATE DE MISE EN RECOURS

RECEPTE DES IMPOTS

De

(Cachet d'identification)

AVIS A PAYER DU ROLE INDIVIDUEL

Année ...

بلدية الضرائب لولاية

M.
(nom et prénom - Raison sociale)
السيد (ذ)

Activité ou Profession :
النشاط أو المهنة

Adresse :
العنوان

Article d'Imposition :
رقم المادة

Numéro Identifiant :
رقم التعريف المهني

(Les bases imposables et les droits sont arrêtés en dirhams)

(Cachet d'identification)

Série D 37 A - Imp. Orchestre, Alger

IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE au titre de l'imposition est établie	BASE Imposable (A)	BASE Imposée ou déclarée (B)	MONTANT rétaussément (C)	TAUX	DROITS RESULTANT		MONTANT des droits rappeles	PENALITES		TOTAL des droits et pénalités à payer
						De la base imposable	De la base imposée (Déclarée)		Taux	Montant	
IR.G.
Majorations et Amendes (M.F.R.G.) I.B.S. à
Versement Forfaitaire
Taxe sur l'activité professionnelle
Taxe sur la Valeur Ajoutée à
Réintégration TVA/achats
Pénalités d'assiette/TVA à
Taxe sur achats
E 2700 - Enregistrement
E 2 - C 200 - Timbre
C 1 - B - 00 - TF et TA
C 1 - F - 00 - Impôt sur le Patrimoine
TOTAL GENERAL DU ROLE											

ROLE INDIVIDUEL

CODE ACTIVITE

DATE DE MISE EN
RECouvreMENT

RECETTE DES IMPOTS

De

(Cachez d'identification)

M.

(nom et prénom - Raison sociale)

Activité ou Profession :

Adresse :

Article d'Imposition :

Numéro Identifiant :

(Cachez d'identification)

مفتشية الضرائب

(Les bases imposables et les droits sont arrêtés en dinars)

Série D 37 - Imp. Officielle, Alger

NUMERO	Compte et ligne d'imputation	Code Impôt	IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE à l'initiale de l'imposition est établie	BASE Imposable (A)	BASE Imposée ou déclarée (B)	MONTANT réhaussement (C)	TAUX	DROITS RESULTANT		MONTANT des droits rappelés	PENALITES		TOTAL des droits et pénalités à payer
									De la base imposable	De la base Imposée (Déclarée)		Taux	Montant	
201 001	L1		IR.G											
			Majorations et Amendes (M-IRG) I.B.S.											
			Versement Forfaitaire											
			Taxe sur l'activité professionnelle											
			Taxe sur la Valeur Ajoutée											
			201 004/E											
			Réintégration TVA/Achats											
			Pénalités d'assiette/TVA											
			Taxe sur achats											
			E 2700 - Enregistrement											
			E 2 - C 200 - Timbre											
			C 1 - B - 00 - TF et TA											
			C 1 - F - 00 - Impôt sur le Patrimoine											
TOTAL GENERAL DU ROLE														

AVIS A PAYER DU ROLE INDIVIDUEL Année ...

مديرية الضرائب الولائية

CODE
ACTIVITE

DATE DE MISE EN RECOURSMENT

RECETTE DES IMPOTS

De

(Cachet d'identification)

M. (nom et prénom - Raison sociale) السيد (s)

Activité ou Profession : النشاط أو المهنة

Adresse : العنوان

Article d'Imposition : رقم المادة

Numéro Identifiant : رقم التعريف الشخصي

(Cachet d'identification)

(Les bases imposables et les droits sont arrêtés en dinars)

Série D 37 A - Imp. Officielle, Algèr

IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE au titre de laquelle l'imposition est établie	BASE Imposable (A)	BASE Imposée ou déclarée (B)	MONTANT réhaussement (C)	TAUX	DROITS RESULTANT		MONTANT des droits rapelés	PENALITES		TOTAL des droits et pénalités à payer
						De la base imposable	De la base imposée (Déclarée)		Taux	Montant	
IR.G.
Majorations et Amendes (M-FIRG) I.B.S. à
Versement Forfaitaire
Taxe sur l'activité professionnelle
Taxe sur la Valeur Ajoutée à
Réintégration TVA/Achats
Pénalités d'assiette/TVA à
Taxe sur achats
E 2700 - Enregistrement
E 2 - C 200 - Timbre
C 1 - B - 00 - TF et TA
C 1 - F - 00 - Impôt sur le Patrimoine
TOTAL GENERAL DU ROLE											

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Série C n° 18

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية

استدعاء

ختم المكتب

السيد (ة):

ر. ت. ل:

المرجع:

شارع: رقم:

في:

يشرفني أن أطلب منكم الحضور إلى مصالحنا الكائنة بـ

الطابق مكتب رقم يوم
ما بين الساعة والساعة من أجل القضية التالية التي تخصكم

مرفقين بالوثائق التالية:

تقبلوا مني، فائق التقدير و الاحترام.

حرر بـ في

الرجاء إحضار هذا الاستدعاء معكم

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION

INSPECTION DES IMPOTS DE

RECETTE DES IMPOTS DE

COMMUNE DE

NIS: | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

NIF: | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

Article d'imposition: | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

العدد 200
القبل 200
Mois de 200
Trimestre 200

التذكير الجاريا
A RAPPELER
OBLIGATOIREMENT

F. J. | | | | |

M
(nom et prénom – raison sociale)
التعاقد المهنية: (الإسم – القب – إسم الشركة)
Activité / Profession:
Adresse:

الضرائب و الرسوم المحصنة فورا أو عن طريق الاقتطاع من المصدر
تصريح يقوم مقام حافظة الأعمال بالتصديق
**IMPOTS ET TAXES PERÇUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE
RETENUE A LA SOURCE**
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU – AVIS DE VERSEMENT

IMPORTANT !
التصريح يجب أن يقدم إلى قنصلية
المغرب خلال العشرين يوم الأولى من
La présente déclaration doit
être déposée à la recette des
impôts dans les
**VINGT
PREMIERS JOURS DU MOIS.**

رمز النشاط
CODE ACTIVITE
| | | | | | | | | |

Taxe sur l'activité professionnelle au taux de 2% الرسم على النشاط المهني بمعدل

Code	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires رقم الأعمال	Chiffre d'affaires imposable Recettes professionnelles imposables	الرقم المحاسب للضريبة على أرباح الشركات	Montant à payer (en DA)
C 1 A 11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 50%			0,00		
C 1 A 12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 30%			0,00		
C 1 A 13	Affaires sans réfaction					
C 1 A 14	Affaires exonérées			0,00		
C 1 A 20	Recettes professionnelles (Professions libérales)					
1	Preciser autres taux de réfaction le cas échéant			0,00		0,00
				TOTAL		

Code	Accomptes IBS	Détermination des accomptes provisionnels	التسديدات على الحساب للخصم بجمعية على أرباح الشركات	Montant à payer (en DA)
E 1 M 10	1er	Accompte provisionnel		
2				TOTAL

IRG salaires et autres retenues à la source IRG / IBS. الضرائب على الدخل الإجمالي على الأجر و الأقطاعات الأخرى من المصدر ضد د.أ. / ض.أ.ش.

Code	Catégories de revenus soumis à une retenue à la source IRG ou IBS	Revenus nets imposables	Taux	Barème	Montant à payer (en DA)
E 1 L 20	IRG/ Traitements salaires, pensions et rentes viagères				
E 1 L 30	IRG/ Revenus des créances, dépôts et cautionnements			10%	
E 1 L 40	IRG/ Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux, libératoire			15%	
E 1 L 60	IRG/ Revenus des bons de caisse anonymes			50%	
E 1 L 80	IRG/ Autres retenues à la source			%	
E 1 M 30	IBS/ Revenus des entreprises étrangères non installées en Algérie (prestations de services) (1)			24%	
E 1 M 40	IBS/ Autres retenues à la source			%	
3	(1) Jour de relevé détaillé des retenues à la source par entreprise.	TOTAL			0,00

Droit de timbre sur état حق الطابع

Code	Opérations imposables المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
E 2 E 00	%
	%
	%
4	TOTAL	0,00		

Impôts et taxes non repris ci-dessus الضرائب والرسوم الغير واردة اعلاه

Code	Opérations imposables المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
	%
	%
	%
5	TOTAL	0,00		

RECAPITULATION (EN DA) تجميع (دج)		Cadre réservé au contribuable إطار خاص بالمكلف بالضريبة	Cadre réservé à la recette des impôts إطار خاص بقطعة الضريبة	Cadre réservé au service d'assiette إطار خاص بقطاع الوعاء
1 - TAP.	C/500 026/A.....	0,00	يتميز بصحة و صدق محتوى هذا التصريح و تطابقه مع الوثائق المحاسبية.	Reçu - ce jour, la présente déclaration enregistrée sous le nurr éro :
2 - AP / IBS.	C/201 001/M1.....		Certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration et conforme aux documents comptables.	payée - par chèque bancaire N° du :
3.1 - IRG salaires.	C/201 001/00.....	0,00		titre sur l'Agence :
3.2 - IRG / Autres rel. sources.	C/201 001/ 01/A/B/C.....	0,00		- par chèque postal N°:
3.3 - IBS/ Ret. à la source.	C/201 001/M2 et 3.....	0,00		- en numéraire:
- TIC.	C/201 003/303/A/B.....		A..... le	prise en recette par quittance N°
4 - Droits de timbre.	C/201 002/2/01.....	0,00	Cachet, signature,	de ce jour.
5 - Autres.	C/.....	0,00		A..... le
6 - TVA.	C/500 020/A.....	0,00		Le receveur des impôts
				Cachet, signature,
MONTANT TOTAL A PAYER		0,00		

Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro.
(Exemple : 325.626 DA = 325.620 DA)

TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

الرسم على القيمة المضافة
A / Chiffres d'affaires imposables

تسجيل أرقام الأعمال و المحاصيل بالدينار و العمد الأخير بواقع
الصفحة

325.620 = 325.626 :

الرمز Code	العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة Operations assujetties à la TVA	مجموع رقم الأعمال Chiffre d'affaires total	رقم الأعمال المعفى Chiffre d'affaires exonéré	رقم الأعمال الخاضع للضريبة Chiffre d'affaires imposable	Taux	المبلغ المدفوع (+) - (-) Montant des droits (en DA)
E 3 B 11	Biens, produits et denrées visées par l'article 23 du C. TCA	0,00		0,00	7%	
E 3 B 12	Prestations de services visées par l'article 23 du C. TCA	0,00		0,00	"	
E 3 B 13	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C. TCA	0,00		0,00	"	
E 3 B 14	Actes médicaux	0,00		0,00	"	
E 3 B 15	Commissionnaires et courtiers	0,00		0,00	"	
E 3 B 16	Fourniture d'énergie	0,00		0,00	"	
E 3 B 21	Productions : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA	0,00		0,00	17%	
E 3 B 22	Revente en l'état : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA	0,00		0,00	"	
E 3 B 23	Travaux immobiliers autres que ceux soumis au taux de 7%	0,00		0,00	"	
E 3 B 24	Professions libérales	0,00		0,00	"	
E 3 B 25	Opérations de banques et d'assurances	0,00		0,00	"	
E 3 B 26	Prestations de téléphones et de téléx	0,00		0,00	"	
E 3 B 28	Autres prestations de services	0,00		0,00	"	
E 3 B 31	Débts de boissons	0,00		0,00	"	
E 3 B 32	Productions : biens, produits et denrées visées par l'article 21 du C. TCA	0,00		0,00	"	
E 3 B 33	Revente en l'état : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA	0,00		0,00	"	
E 3 B 34	Tiroirs et allumettes	0,00		0,00	"	
E 3 B 35	Spéctacles, jeux et divertissements autres que ceux de l'art. 21 du C. TCA	0,00		0,00	"	
E 3 B 36	Autres prestations de services visées à l'article 21 du C. TCA	0,00		0,00	"	
E 3 B 37	Consommations sur place	0,00		0,00	"	
المجموع الكلي رقم الأعمال TOTAL GENERAL DES CHIFFRES D'AFFAIRES		0,00		0,00		0,00
E / Déductions à opérer						
	Nature des déductions	ب - المجموع المدفوع : Montant				
E 3 B 91	Précompte antérieurs (mois précèdent)		C			
E 3 B 92	TVA sur achats de biens, matières et services (art. 29 C. TCA)		E 3 B 97			- Total des droits dus. Régularisation du prorata (art. 40 C. TCA) (+)
E 3 B 93	TVA sur achats de biens amortissables (art. 38 C. TCA)		E 3 B 98			(déduction excédentaire) - Renvoement de la déduction (art. 38 C. TCA) (+)
E 3 B 94	Régularisation du prorata (déduction complémentaire) (art. 40 C. TCA)		B			TOTAL A RAPPELER (C) (-)
E 3 B 95	TVA à récupérer sur factures annulées ou impayées (art. 18 C. TCA)		E 3 B 00			- Total des déductions à opérer (B) (-)
E 3 B 96	Autres déductions (notification de précompte, etc. ...)		E 3 B 99			TVA à payer au titre du mois (C - B)
NB : Joindre un état détaillé des fournisseurs conformément à l'article 29 du C. TCA.						
مجموع المدفوعات المدفوعة Total des déductions à opérer (B)						(A) reporter dans le cadre "Récapitulatif" ligne 10) Précompte à reporter sur le mois suivant (B - C)
		0,00				

حقوق الطابع **Droit de timbre sur état**

Code	العمليات الخاضعة للضريبة Opérations imposées	العمليات الخاضعة للضريبة Opérations imposées	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
E 2 E 00
4	TOTAL				

الضرائب و الرسوم المفترضة و اعادة اعملاء Impôts et taxes non reprises ci-dessus					
Code	العمليات الخاضعة للضريبة Opérations imposées	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)	
5	TOTAL				

RECAPITULATION (EN DA)	تجميع (دج)	<p>قادر محضر على المساهمة Cadre réservé au contribuable إطار خاص بالمكلف بالضريبة</p> <p>يتمتع بصفة مساهم محضر على المساهمة و يتطابق مع الوثائق المحاسبية Certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration et conforme aux documents comptables. A..... le Cachet, signature,</p>	<p>قادر محضر على اعادة اعملاء Cadre réservé à la recette des impôts إطار خاص بقبالة الضريبة</p> <p>Reçu- ce jour, la présente déclaration enregistrée sous le numéro : Payée - par chèque bancaire N° : du : tiré sur l'Agence : - par chèque postal N° : - en numéraire : prise en recette par quittance N° : de ce jour. A..... le Le receveur des impôts Cachet, signature,</p>	<p>قادر محضر على اعادة اعملاء Cadre réservé au service d'assistance إطار خاص بمساعدة الوعاء</p> <p>Déclaration enregistrée le :</p> <p>Observation éventuelles :</p>	
1 - TAP.	C/500 026/A				
2 - AP / IBS.	C/201 001/M1				
3. 1 - IRG Salaires.	C/201 001/100				
3. 2 - IRG/ Autres rel. sources.	C/201 001/101/A/B/C				
3. 3 - IBS/ Rel. à la source.	C/201 001/M2 et 3				
- TIC.	C/201 003/303/A/B				
4 - Droits de timbre.	C/201 002/201				
5 - Autres .	C/.....				
6 - TVA .	C/500 020/A				
MONTANT TOTAL A PAYER					

الشهر 200
العدد 200
الوقت 200
Mois de 200
Trimestre 200

الدولة
محافظة الضرائبي ل
فياقية الضرائبي ل
RECEPTE DES IMPOTS DE
بلدية
COMMUNE DE
NIS :
NIF :
Article d'imposition :

مستقر اجبريا
A RAPELLER
OBLIGATOIREMENT

الضرائبي والرسوم المحصلة فورا أو عن طريق الإقطاع من المصير
تصريح يقوم مقام حافظة إيجل بتسديد
IMPOTS ET TAXE PERÇUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE
RETENUE A LA SOURCE
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE VERSEMENT

M
(nom et prénom - raison sociale)
الاسم - اللقب - اسم العرفي)
الغرفة / Profession :
العنوان :

IMPORTANT !
هذا التصريح يجب أن يقدم إلى فياقية الضرائبي خلال العشرين يوم الأول من الشهر
La présente déclaration doit être déposée à la recette des impôts dans les VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS.

الرسم على النشاط المهني بمعدل 2% Taxe sur l'activité professionnelle au taux de 2%

Code	المصريات الخاضعة للضريبة	رقم الأعمال	Chiffre d'affaires	Chiffre d'affaire imposable	Recettes professionnelles imposables	Montant à payer (en DA)
C 1 A 11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 50%
C 1 A 12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 30%
C 1 A 13	Affaires sans réfaction
C 1 A 14	Affaires exonérées
C 1 A 20	Recettes professionnelles (Professions libérales)
1	Préciser autres taux de réfaction le cas échéant	TOTAL

التسهيقات على الحساب للضريبة على أرباح الشركات Acomptes IBS

Code	Acomptes IBS	Détermination des acomptes provisionnels	Montant à payer (en DA)
E 1 M 10	Acompte provisionnel
2	TOTAL	

الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجر والإقطاعات الأخرى من المصير ل ف ن د / ف ن أ ش IRG salaires et autres retenues à la source IRG/IBS

Code	Catégorie de revenus soumis à une retenue à la source IRG ou IBS	Revenus nets imposables	Taux	Montant à payer (en DA)
E 1 L 20	IRG/ Traitements salaires, pensions et rentes viagères	Barème
E 1 L 30	IRG/ Revenus des créances, dépôts et cautionnements	10 %
E 1 L 40	IRG/ Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux, libératoire	15 %
E 1 L 60	IRG/ Revenus des bons de caisse anonymes	50 %
E 1 L 80	IRG/ Autres retenues à la source	24 %
E 1 M 30	IBS/ Revenus des entreprises étrangères non installées en Algérie (prestations de services) (1)
E 1 M 40	IBS/ Autres retenues à la source
3	(1) Joindre relevé détaillé des retenues à la source par entreprise.	TOTAL

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION مديرية

INSPECTION DES IMPOTS DE مديرية الضرائب لـ

RECETTE DES IMPOTS DE بلدية

COMMUNE DE بلدية

NIS : F. J.

Article d'imposition :

200 الشهر
200 الفصل
Mois de 200
..... Trimestre 200

مستقر اجبريا
A RAPPELER
OBLIGATOIREMENT

الضرائب والرسوم المحصلة فورا أو عن طريق الإقطاع من المصير
تصريح يقوم مقام حافضة إلتصاف بالتسديد
IMPOTS ET TAXE PERCUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE
RETENUE A LA SOURCE
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE VERSEMENT

M السيد (؟)
(nom et prénom - raison sociale)
الاسم - اللقب - اسم العرق
Activité / Profession : النشاط أو المهنة
Adresse : العنوان

IMPORTANT !
هذا التصريح يجب أن يقدم إلى قضاة الضرائب خلال العشرين يوم الأول من الشهر
La présente déclaration doit être déposée à la recette des impôts dans les VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS.

رمز النشاط
CODE ACTIVITE
Série G. n° 50

Code	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires رقم الأعمال	Chiffre d'affaire imposable Recettes professionnelles imposables	Montant à payer (en DA)
C 1 A 11	Opérations imposables			
C 1 A 12	Affaires bénéficiant d'une réduction de 50%			
C 1 A 13	Affaires bénéficiant d'une réduction de 30%			
C 1 A 14	Affaires exonérées			
C 1 A 20	Recettes professionnelles (Professions libérales)			
1	Préciser autres taux de réduction le cas échéant	TOTAL		

Code	Acomplies IBS	Détermination des acomplies provisionnels	Montant à payer (en DA)
E 1 M 10	Acompte provisionnel		
2		TOTAL	

Code	Catégorie de revenus soumis à une retenue à la source IRG ou IBS	Revenus nets imposables	Taux	Montant à payer (en DA)
E 1 L 20	IRG/ Traitements salariaux, pensions et rentes viagères		Barème	
E 1 L 30	IRG/ Revenus des créances, dépôts et cautionnements		10 %	
E 1 L 40	IRG/ Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux, libératoire		15 %	
E 1 L 60	IRG/ Revenus des bons de caisse anonymes		50 %	
E 1 L 80	IRG/ Autres retenues à la source			
E 1 M 30	IBS/ Revenus des entreprises étrangères non installées en Algérie (prestations de services) (1)		24 %	
E 1 M 40	IBS/ Autres retenues à la source			
3	(1) Joindre relevé détaillé des retenues à la source par entreprise.	TOTAL		

IRG salaires et autres retenues à la source IRG/ IBS الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجر والائقطاعات الأخرى من المصير لـ ض. د. / ض. أ. ش.

I. — CONDITIONS ET DELAIS DE RECLAMATION

Tout contribuable qui se croit imposé à tort ou surtaxé pour obtenir toutes explications utiles AUPRES DE L'INSPECTEUR DES IMPOTS avant de présenter, s'il y a lieu, une réclamation écrite dans les formes et délais indiqués ci-dessous.

RECOMMANDATIONS A OBSERVER EN CAS DE RECLAMATION ECRITE

La demande doit être adressée au Directeur des Impôts de la Wilaya, jusqu'au 31 mars de l'année qui suit celle au cours de laquelle le rôle a été mis en recouvrement (voir au recto la date de mise en recouvrement du rôle). Si la totalité de la cote est imposée à tort, le délai de réclamation ne prend fin que le 31 décembre de l'année suivant celle au cours de laquelle le contribuable a eu connaissance des premières poursuites dirigées contre lui par le Receveur pour le recouvrement de l'imposition.

La demande peut être rédigée sur papier libre.

Indiquer l'impôt que vise la réclamation, l'objet de la demande (dégrevement total ou partiel) et les motifs de nature à la justifier.

Joindre l'avis à payer ou un extrait de rôle ou, à défaut, indiquer l'article du rôle sous lequel figure l'imposition contestée, si l'on désire surseoir, moyennant garantie, ou paiement des sommes contestées, le faire connaître dans la réclamation, en précisant le montant ou tout au moins les bases du dégrèvement demandé.

II. — CONDITIONS D'EXIGIBILITE DES IMPOTS

L'impôt est exigible en totalité le dernier jour du 2ème mois qui suit celui de la mise en recouvrement du rôle.

Entrainement exigibilité Immédiate de l'impôt :

1. - le déménagement hors du ressort de la recette, à moins que le contribuable n'ait fait connaître avec justification à l'appui son nouveau domicile.
 2. - la vente volontaire ou forcée.
 3. - l'application d'une majoration, pour non déclaration ou pour déclaration tardive ou insuffisante des éléments servant de base à l'impôt.
- Sont également exigibles immédiatement les impositions établies à la suite de cession ou de cessation d'entreprise, les amendes fiscales ainsi que les impositions de régularisation du versement forfaitaire.

III. — MODES DE PAIEMENT

a) - A la caisse du Receveur des Contributions Diverses par versements en numéraire.

- MANDAT - TRESOR N° 4115 ALG émis gratuitement dans tous les bureaux de poste au profit de comptables financiers résidant exclusivement en Algérie.
- CHEQUE POSTAL émis au profit du Receveur sur une formule fournie par la recette, (voir au recto le numéro du compte de chèques postaux de la recette).
- CHEQUE DE VIREMENT émis au profit du Receveur pour les contribuables titulaires d'un compte de chèques postaux (l'imposition détaillée à donner à la somme virée doit être portée au verso de l'avis de virement).
- MANDAT-CARTE ou MANDAT-POSTE ordinaire.

c) - Par un moyen bancaire :
- CHEQUE BARRIE émis à l'ordre du Receveur du lieu de l'imposition sans mention du nom personnel du comptable.

AVIS TRES IMPORTANT. — Pour le versement à la caisse du Receveur, présenter cet avertissement ou un avis.

Dans les cas visés aux paragraphes b) et c) indiquer très exactement la commune de l'imposition, l'article du rôle (numéro et, s'il y a lieu, lettre précédant ce numéro), la nature de l'impôt et l'année au titre de laquelle ils ont été établis. Si le paiement a lieu par mandat-tresor, le récépissé du mandat tient lieu de la quittance du Receveur, lorsque le mandat a été régulièrement établi.

1 - Conditions et modalités

كل مكلف بالضريبة يعتقد أن الضريبة قد فرضت عليه بطريق الخطأ أو زادت عليه الضريبة ! بإمكانه الحصول على الايضاحات اللازمة من مفتحي الضرائب قبل تقديم مطالبة كتابية حسب الاوضاع والمواعيد المحددة فيما يلي :

تعليمات يجب مراعاتها في حالة تقديم مطالبة كتابية
يرجى الطلب الى مدير الضرائب للولاية حتى 31 مارس من السنة التي تلي السنة التي أخرج فيها الورد للتحويل (أنظر الورقة الأولى للورقة لمعرفة تاريخ اخراج الورد للتحويل) وان كان فرض الضريبة كل قد تم بطريق الخطأ فان سداد المطالبة لا ينتهي الا في 31 مارس من السنة التي تلي السنة التي علم مكلف بالضريبة خلالها بالمطالبات الأولى التي أخرجها هذه الحصل لتحويل الضريبة.

يجوز للطلب على ورق غير مطبوع
أذكر الضريبة الخاصة بالمطالبات وموضوع الطلب (تفويض ضريبي كلي أو جزئي) والأسباب التي تبررها.

أرفق الاعلام أو مستخرج من الورد وفي حالة عدم وجودها، أذكر المادة الخاصة بالضريبة المتنازع عليها.
إذا أريد تأجيل المبالغ المتنازع عليها في نظير دفع ضمانات يرضي الاخطار عن ذلك في المطالبة مع ايضاح المبلغ أو على الأقل أسس التفويض المطلوب به

2 - شروط وجوب أداء الضرائب

الضريبة واجبة الاداء بالكامل في اليوم الأخير من الشهر الثاني لشهر اخراج الورد للتحويل وتصبح الضريبة واجبة الاداء فوراً في الحالات الآتية :

- 1 - تقل محل الاقامة خارج اختصاص مكتب التحويل إلا إذا أخطر مكلف بالضريبة عن اقامته الجديدة وأيد ذلك بالمستندات اللازمة.
- 2 - البيع الاختياري أو الجبري.
- 3 - تطبيق زيادة القمم تقديم الاقرار أو التأخير في تقديمه أو عدم كفاية العناصر التي يتضمنها وتحت أساساً لفرض الضريبة وتعتبر كذلك واجب الاداء فوراً - الضريبة المقررة إثر التنازل عن البناء أو توثيقها عن التنازل، والتراتب المالية والتراتب المتبقية نتيجة تسوية حساب اللقب الجزائري.

3 - طرق الدفع

أ - إلى الصندوق محصل الضرائب المتبرعة تقداً.

- حوالة على الخزانة رقم 4115 الجزائر تصدر مجاناً من جميع مكاتب البريد لصالح المساهمين الماليين القاطنين بالجزائر.
- صك بريدي يصدر باسم المحصل على فوذج يسلطه مكتب البريد (أنظر في الورقة الأولى من الورقة رقم حساب الشيكات البريدية لكبي المحصل).
- صك تحوي على برسل للمحصل بالنسبة للسكان بالضريبة الذين لهم حساب شيكات بريدية (القسم المحصل الطرق على المبلغ المحول يكتب على الوجه الثاني لأخطار التحويل).
- حوالة بطاقية أو حوالة بريدية عادية الاسم.

ب - جميع مكاتب البريدية بـ :
صك مسطر باسم محصل الضرائب بدون ذكر الشخص للمساهمات.

ج - عن طريق البنك :

إعلان عام : بالنسبة للدفعات بصندوق المحصل، لعموماً هذا الاعلام أو الاخطار.
وفي الحالات المذكورة في القطنين (ب) و (ج) وكذا اذكرة بندق بريدية لفرض الضريبة، صادرة الوزارة (الرقم) - وعند الاحتجاج - المرفق السابق لهذا الرقم) نوع الضرائب وسنة الفرض.
وأن تم الدفع بحوالة على الخزانة تقوم ايضاح المورلة مقام الورد الذي يعطيه المحصل.

الضريبة العامة للضرائب

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

..... مديرية

DIRECTION :

..... مفتشية الضرائب لـ

INSPECTION DES IMPOTS DE

..... قسامة الضرائب لـ

RECETTE DES IMPOTS DE

COMMUNE DE بلدية

NIS :

NIF :

Article d'imposition :

200 الشهر
المعمل 200
Mois de 200
..... Trimestre 200

البتكو لجهديا
A RAPELER
OBLIGATOIREMENT

الضرائب والرسوم المحصلة فوراً أو عن طريق الإقطاع من المصدر
تصريح يقوم مقام حافظة إشعار بالتسديد
**IMPOTS ET TAXE PERCUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE
RETENUE A LA SOURCE**
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE VERSEMENT

M السيد (؟)
(nom et prénom - raison sociale) (الإسم - اللقب - إسم الشركة)
Activité / Profession : النشاط أو المهنة :
Adresse : العنوان :

الرسم على النشاط المهني بمعدل 2% Taxe sur l'activité professionnelle au taux de 2%

Code	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires رقم الأعمال	Chiffre d'affaire imposable Recettes professionnelles imposables	Montant à payer (en DA)
C 1 A 11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 50%
C 1 A 12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 30%
C 1 A 13	Affaires sans réfaction
C 1 A 14	Affaires exonérées
C 1 A 20	Recettes professionnelles (Professions libérales)
1	Préciser autres taux de réfaction le cas échéant	TOTAL		

Code	Acomptes IBS	Détermination des acomptes provisionnels	Montant à payer (en DA)
E 1 M 10	Acompte provisionnel
2		TOTAL	

الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجر والإقطاعات الأخرى من المصدر لـ ف. ز. أ. ش. IRG salaires et autres retenues à la source IRG / IBS

Code	Catégorie de revenus soumis à une retenue à la source IRG ou IBS	Revenus nets imposables	Taux Barème	Montant à payer (en DA)
E 1 L 20	IRG/ Traitements salaires, pensions et rentes viagères	10 %
E 1 L 30	IRG/ Revenus des créances, dépôts et cautionnements	15 %
E 1 L 40	IRG/ Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux, libératoire	50 %
E 1 L 60	IRG/ Revenus des bons de caisse anonymes
E 1 L 80	IRG/ Autres retenues à la source
E 1 M 30	IBS/ Revenus des entreprises étrangères non installées en Algérie (prestations de services) (1)	24 %
E 1 M 40	IBS/ Autres retenues à la source
3	(1) Joindre relevé détaillé des retenues à la source par entreprise.	TOTAL		

IMPORTANT !
هذا التصريح يجب أن يقدم إلى قسامة
الضرائب خلال المثلثين يوم الأولى من
الشهر
La présente déclaration doit
être déposée à la recette des
impôts dans les **YINGT**
PREMIERS JOURS DU MOIS.

رسم النشاط
CODE ACTIVITE
Série G. n° 50

حق الطابع

Droit de timbre sur état

Code	العمليات الخاضعة للضريبة Opérations imposables	رقم الطابع Chiffre d'affaires imposable	Taux	مبلغ الدفع (د.ج.) Montant à payer (en DA)
E 2 E 00
4	TOTAL			

Impôts et taxes non repris ci-dessus

Code	المعاملات الخاضعة للضريبة Opérations imposables	رقم الطابع Chiffre d'affaires imposable	Taux	مبلغ الدفع (د.ج.) Montant à payer (en DA)
5	TOTAL			

RECAPITULATION (EN DA)

تالخيص بـ (د.ج)

1 - TAP.	C/500 026/A	يتم دفع بضعة ومبلغ مقبوض هذا التصريح وتطابقه مع الوثائق المحاسبية.	Recu- ce jour, la présente déclaration enregistrée sous le numéro :	Déclaration enregistrée le :
2 - AP / IBS.	C/201 001/M1	Certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration et conforme aux documents comptables.	Payée - par chèque bancaire N° : du : tiré sur l'Agence : - par chèque postal N° : - en numéraire : prise en recette par quittance N° : de ce jour.	Observation éventuelles :
3. 1 - IRG Salaires.	C/201 001/100	A le Cachet, signature,	A le Cachet, signature,	
3. 2 - IRG/ Autres ret. sources.	C/201 001/101/A/B/C			
3. 3 - IBS/ Ret. à la source.	C/201 001/M2 et 3			
- TIC.	C/201 003/303/A/B			
4 - Droits de timbre.	C/201 002/201			
5 - Autres.	C/.....			
6 - TVA.	C/500 020/A			
MONTANT TOTAL A PAYER				

كيفية ملء التصريح بالضريبة

إن هذا التصريح الذي يقد بملء يده حامل إجتماع خاص بالفتح، يشمل كل الضرائب و الرسوم المفوتوة فوريا، أو عن طريق الإقتطاع من المصروف الوارئة الأزاء من طرف المكلفين بالضريبة حسب نظام الربح الحقيقي و النظام العام الرسم على القيمة المضافة و أصحاب المهن الذين يخوض هذا التصريح ابتداء من أول جانفي 1995 كل من :

- حامل الإقتطاع الخاص بفتح الرسم على النشاط المهني (نون أصف).
- حامل الإقتطاع الخاص بفتح التسيقات على الحساب المضافة بالضريبة على أرباح الشركات (نون أبيض).
- حامل الإقتطاع الخاص بالفتح الجزائي و ض.د. على الأجر (نون أزرق).
- حامل الإقتطاع الخاص بفتح القرض النوعي على التزويد و المواد الصيدلانية.
- التصريح الخاص بالرسم الداخلي على الإستهلاك.
- التصريح الخاص بالرسم التوعفي الإضافي.
- التصريح الخاص برسم القيمة المضافة على الكحوف.
- التصريح الخاص بالرسم على القيمة المضافة.

خانة رقم 2: تصريح و سند تلازمة (03) تسيقات على الحساب للضريبة على أرباح الشركات في المعتبرين (20) يوم الأولى من شهر مارس، جوان و نوفمبر (سادة 60 من قانون المالية لسنة 2003).

خانة رقم 4 : هذه الخانة تخص المكلفين بالضريبة الذين يملكون مسجلين رسم القيمة المضافة على الكحوف.

أمثلة : - المهن الحرة : الخانة 1 و 3
- تجار الحوزة : الخانة 1 و 3
- تجار الجملة : الخانة 1, 3 و 6 (الرسم على القيمة المضافة).

- المتتجرون 1, 3 و 6 (الرسم على القيمة المضافة) و عند الإقتضاء ، الخانة 5 (الرسم الداخلي على الإستهلاك).

عندما تخارص أنشطة التجارة بالخرزينة أو بالجملة أو الأنشطة الإنتاجية من طرف شركات رأس المال ، فإن هذه الأخيرة تشارخ ضمن الخانة رقم 2.

ملاحظة : تستعمل الأرقام و التكاليف بالضريبة حسب النظام الجزائري فمزجا مسطما من التصريح المذكور (Série G n° 50 A)

Comment servir la déclaration

La présente déclaration, tenant lieu de bordereau avis de versement, est prévue pour l'ensemble des impôts et taxes payables au comptant ou par voie de retenue à la source dus par les contribuables et assujettis relevant du régime du bénéfice réel et du régime général de la TVA et par les titulaires des professions libérales. Elle remplace à compter du 1^{er} janvier 1995 :

- le bordereau avis de versement de la TAP (Jaune) ;
- le bordereau avis de versement des acomptes IBS (blanc) ;
- le bordereau avis de versement du VF et IRG salaires (bleu) ;
- les bordereau avis de versement des différentes retenues à la source au titre de l'IRG, et de l'IBS ;
- le bordereau avis de versement du droit spécifique sur les carburants et les produits pharmaceutiques ;
- la déclaration relative à la taxe intérieure de consommation ;
- la déclaration relative à la taxe spécifique additionnelle ;
- la déclaration relative au droit de timbre sur état ;
- la déclaration de la TVA.

Cadre N° 2 : Les trois (03) acomptes provisionnels de l'impôt sur le bénéfice des sociétés sont déclarés et payés respectivement dans les vingt (20) premiers jours des mois de mars, juin et novembre. (article 60 de la loi de finances pour 2003)

Cadre N° 4 : Ce cadre est utilisé notamment par les contribuables qui auront demandé à s'acquitter du droit de timbre sur état.

Exemple :

Professions libérales : Cadre 1 et 3.
Commerçants détaillants : Cadre 1et 3.
Commerçants grossistes : Cadre 1,3 et 6 (TVA).
Producteurs : Cadre 1, 3, 6 (TVA) et éventuellement 5 (TTC, ...).

Lorsque les activités de commerce de détail, de gros ou de production sont exercées par des sociétés de capitaux, elles sont concernées par le cadre n° 2

N.B / Les administrations et les contribuables relevant du régime du forfait utiliseront un modèle simplifié de la présente déclaration (Série G - n° 50 A).

تذكير بالتزامات المكلفين بالضريبة

1- يجب على المكلفين بالضريبة العاصمين لنظام الربح الحقيقي والنظام العام الرسم على القيمة المضافة وكذا أصحاب المهن الصرفة المعتبرين بفتح الضرائب و الرسم فورا أو عن طريق الإقتطاع من المصروف، إيداع هذا التصريح لدى قبضته الضرائب المعتمنة و بفتح الحسابات المضافة خلال المعتبرين (20) يوما الأولى من الشهر الموالي للشهر الذي استحققت فيه الحقوق الضريبية أو التي تم فيه حسم الإقتطاعات من المصروف.

(المواد 110, 121, 129, 1 - 159, 1 - 359, 2 - 358, 1 - 88 من قانون الرسوم على رقم الأعمال).

2- إذا كان مبلغ الحقوق المفوتوة خلال السنة أقل من خمسين ألف دينار (50,000 دج) فإنه يجوز للمكلف بالضريبة في السنة المالية أن يفتح و يدفع هذه الحقوق في المعتبرين يوم الأولى من الشهر الموالي للتحصيل الذاتي.

(المادة 371 من قانون الضرائب المتبادلة و الرسوم المتبادلة و المادة 78 من قانون الرسوم على رقم الأعمال).

3- تطبيق عقوبة 10% من الحقوق المستحقة في حالة الإيداع المتأخر لهذا التصريح.

ترفع هذه العقوبة إلى 25% بعد إعطال المصروف بشوية وضمينه خلال شهر واحد.

إن الإمتناع عن التصريح بالضريبة بعد إقتضاء هذا الأجل يستوجب الجزاء التلقائي للضريبة بتطبيق العقوبة الجنائية المذكورة أعلاه (25%).

4- يترتب عن التسييد المتأخر للحقوق و الرسم تحصيل عقوبة جنائية قدرها 10% و فيما يخص الرسوم على رقم الأعمال، تطبيق عقوبة إزائية نسبتها 3% عن كل شهر تأخير أو جزء من شهر نون أن يقتدى هذا الإزام المجموع مع عقوبة 10% للمنفوس عليها أعلاه نسبة 25%.

Rappel des obligations des Contribuables

1/ Les contribuables relevant du régime du bénéfice réel et du régime général de la TVA et les titulaires de professions libérales qui sont soumis au versement d'impôts et taxes payables au comptant ou par voie de retenue à la source, sont tenus de déposer, auprès de recevoir des impôts de leur circonscription, la présente déclaration tenant lieu de bordereau avis de versement, dans les vingt (20) premiers jours du mois qui suit le mois au titre duquel les droits sont dus, ou au cours duquel les retenues à la source ont été opérées et de payer simultanément les montants correspondants.

(Articles : 110, 121, 129 -1, 159 -1, 358-2 et 359 -1 du Code des Impôts Directs et taxes Assimilées.)
(Articles : 28, 76, et 88 du Code des taxes sur le Chiffre d'Affaires.)

2/ Lorsque le montant des droits payés au cours de l'année est inférieur à cinquante mille dinars (50.000 DA), le contribuable est autorisé, pour l'année suivante, à déposer trimestriellement sa déclaration et à s'acquitter de ses droits et taxes, dans les vingt (20) premiers jours du mois qui suit le trimestre civil. (Articles : 371 du Code des Impôts Directs et taxes Assimilées et 78 du Code des Taxes sur le Chiffre d'Affaires.)

3/ Le dépôt tardif de la déclaration donne lieu à une pénalité égale à 10 % des droits dus.

Cette pénalité est portée à 25 % après mise en demeure du contribuable par l'administration de régulariser sa situation dans un délai d'un mois.

Le défaut de déclaration à l'issue de ce délai d'un mois, entraîne la taxation d'office avec application de la pénalité de 25% citée ci-dessus et l'émission d'un rôle, immédiatement exigible.

4/ Le paiement tardif de ces droits et taxes donne lieu à la perception d'une pénalité de retard de 10%.

En matière de taxes sur le chiffre d'Affaires, une astreinte de 3 % par mois ou fraction de mois de retard est appliquée en sus de la pénalité de 10% citée ci-dessus avec un maximum de 25 %.

كيفية تسييد الضريبة

يستحسن على كل مكلف بالضريبة، تسييد ضريباته بوسائله صفة بفتح، مما يسمح له بإيداع الأوامر الجنائية دون التقل إلى قبضته الضرائب عن طريق إرسال هذا التصريح إلى قباضه الضرائب المعتمنة إقليميا موزوقا بالمكف.

كما يستطبع أن يقدم بالتراتبية بالفتح عن طريق البريد بحيث يرسل هذا التصريح قباضه الضرائب معتمونا بفتح التفتح البريدي.

تألم يكن للمكلف بالضريبة مستابا بفتحها أو بفتحها فإنه يمكن أداء الضريبة باستخدام حوالة خزينة بفتحها قانون الضرائب المعتمنة لدى أي مكتب بريدي. يرسل التصريح في هذه الحالة إلى قباضه الضرائب موزوقا بفتح قباضه التفتح المسجلة من طرف مكتب البريد.

تألم يكن التسييد بالقبضات المذكورة أعلاه، تبقى تاتسا تام المكلف بالضريبة إلكترونية نقدا لدى قباضه الضرائب المعتمنة عند إيداع التصريح.

Mode de paiement de l'impôt

Il est vivement recommandé au contribuable le paiement par chèque bancaire qui lui permet d'accomplir ses obligations fiscales sans se déplacer, en adressant au Receveur des impôts de sa circonscription la présente déclaration appuyée du chèque.

Il peut également s'acquitter de ses droits et taxes par virement postal en adressant au Receveur concerné, la déclaration accompagnée d'un chèque de virement postal.

Au cas où il ne dispose pas d'un compte bancaire ou postal, le contribuable a la faculté de se libérer de sa dette fiscale, par Mandat carte Trésor, libellé au nom du Receveur des impôts concerné, auprès de l'importe quel bureau de poste. La déclaration est alors adressée au Receveur des impôts, appuyée du justificatif de versement délivré par le bureau de poste.

Enfin, il lui reste toujours la possibilité dans le cas où les modes de paiement cités ci-dessus ne peuvent être utilisés, de s'acquitter en espèces à la caisse du receveur des impôts territorialement compétent, lors de dépôt de la déclaration.